

في الفكر النهضوي الإسلامي

طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

تأليف

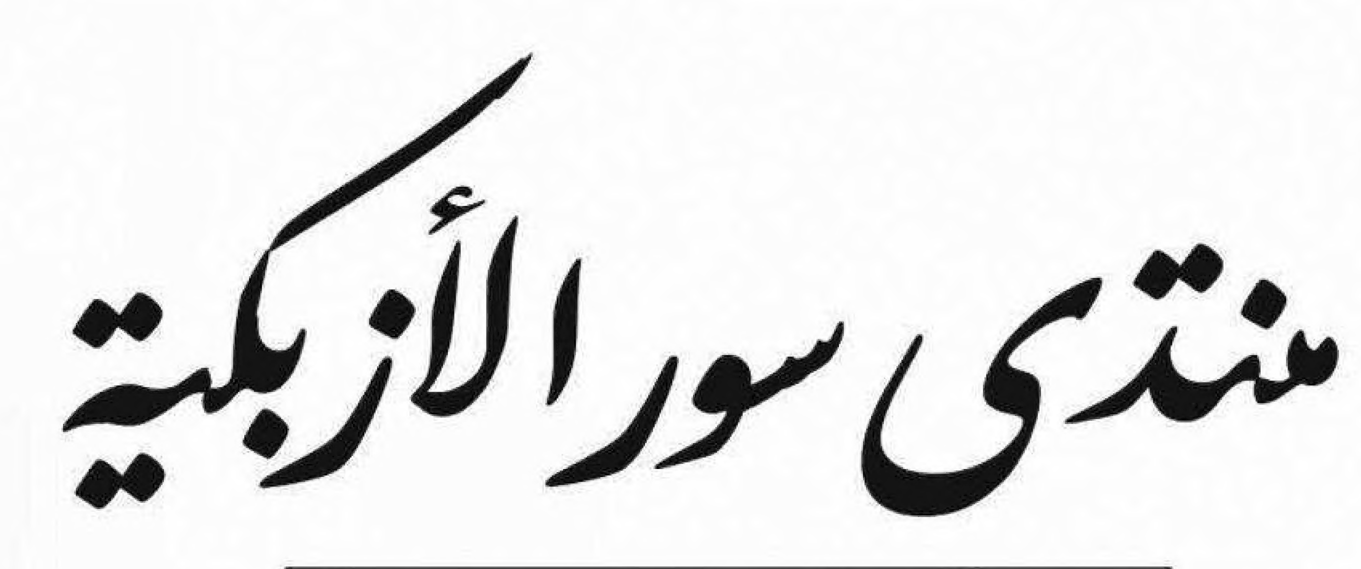
عبد الرحمن الكواكبي

تقديم

مجدي سعيد

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

صدر من هذه السلسلة

العودة إلى الذات
علي شريعتي

الحياة الروحية
في الإسلام
محمد مصطفى حلمي

امرأتنا
في الشريعة والمجتمع
الطاهر الحداد

الإسلام
دين الفطرة والحرية
عبد العزيز جاويش

المرأة والعمل
نبوية موسى

تمهيد
لتاريخ الفلسفة الإسلامية
مصطفى عبد الرازق

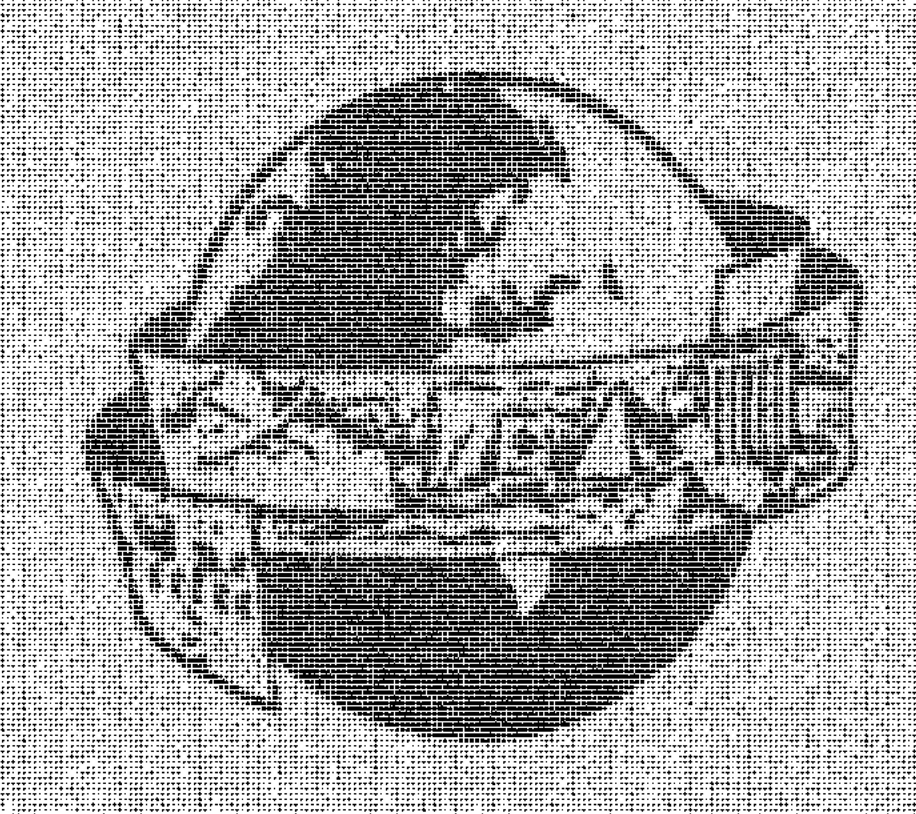
دفاع عن الشريعة
علال الفاسي

مقاصد الشريعة الإسلامية
محمد الطاهر ابن عاشور

تجديد الفكر الديني
في الإسلام
محمد إقبال

طبائع الاستبداد
ومصارع الاستعباد
عبد الرحمن الكواكبي

المدرسة الإسلامية
محمد باقر الصدر



دار الكتاب المصري

القاهرة

٣٣ شارع قصر النيل ـ تلفون: ٢٣٩٢٢١٦٨/٢٣٩٣٤٣٠١/٢٣٩٢٤٦١٤ (٢٠٢+)

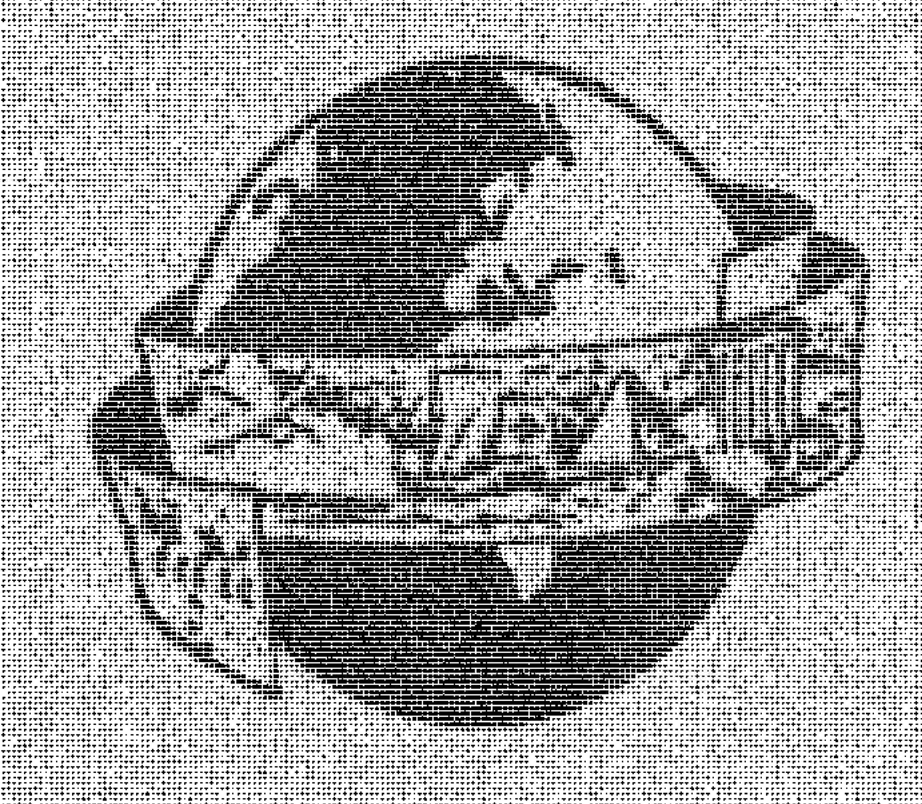
ص.ب: ١٥٦ ـ عتبة ـ الرمز البريدي: ١١٥١١ القاهرة ـ ج.م.ع

فاكسميلي: ٢٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢+)

Fax: (+202) 23924657 Cairo – Att: Mr. Hassan El-Zein

Website: www.daralkitabalmasri.com

E-mail: info@daralkitabalmasri.com



دار الكتاب اللبناني

بيروت

شارع مدام كوري ـ تجاه فندق الريفييرا ـ بيروت
تلفون: ٧٣٥٧٣٢ (٠٩٦١١) ـ ص.ب: ١١/٨٣٣٠
بيروت ـ لبنان ـ فاكسميلي: ٣٥١٤٣٣ (٠٩٦١١)
turieB 334153)1169(:xaF – Att: Mr. Hassan El-Zein
Website: www.daralkitabalmasri.com
E-mail: info@daralkitabalmasri.com

طبائع الاستبداد
ومصارع الاستعباد



طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

تأليف

عبد الرحمن الكواكبي

تقـديم

مجـدي سـعيد

٢٠١١

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيـروت

الكواكبي، عبد الرحمن، 1849-1902.
طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد / تأليف عبد الرحمن الكواكبي؛ تقديم مجدي سعيد.— الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، 2010.
ص. سم. (في الفكر النهضوي الإسلامي)

تدمك 978-977-452-102-7

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية

1. الدكتاتورية. 2. الاستبداد. أ. سعيد، مجدي. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي -321.9 2010499201

ISBN: 978-977-452-102-7
رقم الإيداع: 2010/20430

تتقدم مكتبة الإسكندرية بالشكر والتقدير
للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)
ومؤسسة كارنيجي بنيويورك Carnegie Corporation of New York
على الدعم المادي والمعنوي الذي قدّماه للمشروع.

هذا الكتاب ضمن فعاليات مشروع «إعادة إصدار كتب التراث الإسلامي الحديث في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريَّين/ التاسع عشر والعشرين الميلاديَّين».

المحتوى

كتاب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»

مقدمة السلسلة

إن فكرة هذا المشروع الذي أُطلِق عليه «إعادة إصدار كتب التراث الإسلامي الحديث في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريَّيْنِ / التاسع عشر والعشرين الميلادِيَّين»، قد نبعت من الرؤية التي تتبناها مكتبة الإسكندرية بشأن ضرورة المحافظة على التراث الفكري والعلمي في مختلف مجالات المعرفة، والمساهمة في نقل هذا التراث للأجيال المتعاقبة تأكيدًا لأهمية التواصل بين أجيال الأمة عبر تاريخها الحضاري؛ إذ إن الإنتاج الثقافي -لا شكَّ - تراكمي، وإن الإبداع ينبت في الأرض الخصبة بعطاء السابقين، وإن التجديد الفعال لا يتم إلا مع التأصيل. وضمان هذا التواصل يعتبر من أهم وظائف المكتبة التي اضطلعت بها، منذ نشأتها الأولى وعبر مراحل تطورها المختلفة.

والسبب الرئيسي لاختيار هذين القرنين هو وجود انطباع سائد غير صحيح؛ وهو أن الإسهامات الكبيرة التي قام بها المفكرون والعلماء المسلمون قد توقفت عند فترات تاريخية قديمة، ولم تتجاوزها. ولكن الحقائق الموثقة تشير إلى غير ذلك، وتؤكد أن عطاء المفكرين المسلمين في الفكر النهضوي التنويري - وإن

مر بمدٍّ وجزر – إنما هو تواصل عبر الأحقاب الزمنية المختلفة، بما في ذلك الحقبة الحديثة والمعاصرة التي تشمل القرنين الأخيرين.

يهدف هذا المشروع – فيما يهدف – إلى تكوين مكتبة متكاملة ومتنوعة، تضم مختارات من أهم الأعمال الفكرية لرواد الإصلاح والتجديد الإسلامي خلال القرنين الهجريَّيْن المذكورَيْن. والمكتبة إذ تسعى لإتاحة هذه المختارات على أوسع نطاق ممكن، عبر إعادة إصدارها في طبعة ورقية جديدة، وعبر النشر الإلكتروني أيضًا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ فإنها تستهدف في المقام الأول إتاحة هذه المختارات للشباب وللأجيال الجديدة بصفة خاصة.

ويسبق كلَّ كتاب تقديمٌ أعده أحد الباحثين المتميزين، وفق منهجية منضبطة، جمعت بين التعريف بأولئك الرواد واجتهاداتهم من جهة، والتعريف بالسياق التاريخي/ الاجتماعي الذي ظهرت فيه تلك الاجتهادات من جهة أخرى؛ بما كان فيه من تحديات وقضايا نهضوية كبرى، مع التأكيد أساسًا على آراء المؤلف واجتهاداته والأصداء التي تركها الكتاب. وللتأكد من توافر أعلى معايير الدقة، فإن التقديمات التي كتبها الباحثون قد راجعتها واعتمدتها لجنة من كبار الأساتذة المتخصصين، وذلك بعد مناقشات مستفيضة، وحوارات علمية رصينة، استغرقت جلسات متتالية لكل تقديم، شارك فيها كاتب التقديم ونظراؤه من فريق الباحثين الذين شاركوا في هذا المشروع الكبير. كما قامت مجموعة من المتخصصين على تدقيق نصوص الكتب ومراجعتها بما يوافق الطبعة الأصلية للكتاب.

هذا، وتقوم المكتبة أيضًا – في إطار هذا المشروع – بترجمة تلك المختارات إلى الإنجليزية ثم الفرنسية؛ مستهدفة أبناء المسلمين الناطقين بغير العربية، كما ستتيحها لمراكز البحث والجامعات ومؤسسات صناعة الرأي في مختلف أنحاء العالم. وتأمل المكتبة أن يساعد ذلك على تنقية صورة الإسلام من التشويهات التي يلصقها البعض به زورًا وبهتانًا، وبيان زيف كثير من الاتهامات الباطلة التي يُتّهم بها المسلمون في جملتهم، خاصة من قِبَل الجهات المناوئة في الغرب.

إن قسمًا كبيرًا من كتابات رواد التنوير والإصلاح في الفكر الإسلامي خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، لا يزال بعيدًا عن الأضواء، ومن ثم لا يزال محدود التأثير في مواجهة المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا. وربما كان غياب هذا القسم من التراث النهضوي الإسلامي سببًا من أسباب تكرار الأسئلة نفسها التي سبق أن أجاب عنها أولئك الرواد في سياق واقعهم الذي عاصروه. وربما كان هذا الغياب أيضًا سببًا من أسباب تفاقم الأزمات الفكرية والعقائدية التي يتعرض لها أبناؤنا من الأجيال الجديدة داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية وخارجها. ويكفي أن نشير إلى أن أعمال أمثال: محمد عبده، والأفغاني، والكواكبي، ومحمد إقبال، وخير الدين التونسي، وسعيد النورسي، ومالك بن نبي، وعلاّل الفاسي، والطاهر ابن عاشور، ومصطفى المراغي، ومحمود شلتوت، وعلي شريعتي، وعلي عزت بيجوفتش، وأحمد جودت باشا – وغيرهم – لا تزال بمنأًى عن أيدي الأجيال الجديدة من الشباب في أغلبية البلدان العربية

والإسلامية، فضلاً عن الشباب المسلم الذي يعيش في مجتمعات أوروبية أو أمريكية؛ الأمر الذي يلقي على المكتبة عبئًا مضاعفًا من أجل ترجمة هذه الأعمال، وليس فقط إعادة نشرها بالعربية وتيسير الحصول عليها (ورقيًّا وإلكترونيًّا).

إن هذا المشروع يسعى للجمع بين الإحياء، والتجديد، والإبداع، والتواصل مع الآخر. وليس اهتمامنا بهذا التراث إشارة إلى رفض الجديد الوافد علينا، بل علينا أن نتفاعل معه، ونختار منه ما يناسبنا، فتزداد حياتنا الثقافية ثراءً، وتتجدد أفكارنا بهذا التفاعل البناء بين القديم والجديد، بين الموروث والوافد، فتنتج الأجيال الجديدة عطاءها الجديد، إسهامًا في التراث الإنساني المشترك، بكل ما فيه من تنوع الهويات وتعددها.

وأملنا هو أن نسهم في إتاحة مصادر معرفية أصيلة وثرية لطلاب العلم والثقافة داخل أوطاننا وخارجها، وأن تستنهض هذه الإسهامات همم الأجيال الجديدة كي تقدم اجتهاداتها في مواجهة التحديات التي تعيشها الأمة؛ مستلهمة المنهج العلمي الدقيق الذي سار عليه أولئك الرواد الذين عاشوا خلال القرنين الهجريين الأخيرين، وتفاعلوا مع قضايا أمتهم، وبذلوا قصارى جهدهم واجتهدوا في تقديم الإجابات عن تحديات عصرهم من أجل نهضتها وتقدمها.

لقد وجدنا أن من أوجب مهماتنا ومن أولى مسئولياتنا في مكتبة الإسكندرية، أن نسهم في توعية الأجيال الجديدة من الشباب في مصر، وفي غيرها من البلدان العربية والإسلامية، وغيرهم من الشباب المسلم في البلاد غير الإسلامية بالعطاء الحضاري للعلماء المسلمين في العصر الحديث، خلال القرنين المشار إليهما على وجه التحديد؛ حتى لا يترسَّخ الانطباع السائد الخاطئ، الذي سبق أن أشرنا إليه؛ فليس صحيحًا أن جهود العطاء الحضاري والإبداع الفكري للمسلمين قد توقفت عند فترات زمنية مضت عليها عدة قرون، والصحيح هو أنهم أضافوا الجديد في زمانهم، والمفيد لأمتهم وللإنسانية من أجل التقدم والحث على السعي لتحسين نوعية الحياة لبني البشر جميعًا.

وإذا كان العلم حصاد التفكير وإعمال العقل والتنقيب المنظم عن المعرفة، فإن الكتب هي آلة توارثه في الزمن؛ كي يتداوله الناس عبر الأجيال وفيما بين الأمم.

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

والمشرف العام على المشروع

رقم الإيداع
2010/20430
I.S.B.N
978-977-452-102-7

دار الكتاب المصري
القاهرة
٣٣ شارع قصر النيل - تليفون: ٢٣٩٢٢١٦٨ / ٢٣٩٣٤٣٠١ / ٢٣٩٢٤٦١٤
ص.ب: ١٥٦ العتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - القاهرة - ج.م.ع
فاكسميلي ٢٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
Fax: (202) 23924657 القاهرة ATT: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني
بيروت
شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت
تليفون: ٧٣٥٧٣٢ ص.ب: ٨٣٣٠ - ١١
بيروت - لبنان - فاكسميلي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 بيروت ATT: Mr. Hassan El-Zein

الطبعة الأولى
١٤٣٢ - ١٤٣٣ هـ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ م

First Edition
A.D. 2011-2012 - H 1432-1433

Website: www.daralkitabalmasri.com
E-mail: info@daralkitabalmasri.com

تقديم

مجدي سعيد

«أقول وأنا مسلم عربي مضطر للاكتتام شأن الضعيف الصادع بالأمر، المعلن رأيه تحت سماء الشرق (..) إنني في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة وألف هجرية (١٩٠١م) هجرت دياري سرحًا في الشرق، فزرت مصر واتخذتها لي مركزًا أرجع إليه مُغْتَنِمًا عهد الحرية فيها (..) فوجدت أفكار سراة القوم في مصر كما هي في سائر الشرق خائضة عباب البحث في المسألة الكبرى، أعني المسألة الاجتماعية في الشرق عمومًا وفي المسلمين خصوصًا، إنما هم كسائر الباحثين، كلٌّ يذهب مذهبًا في سبب الانحطاط وفي ما هو الداء، وحيث إني قد تمحص عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية، وقد استقر فكري على ذلك، كما أن لكل نبأ مستقرًّا، بعد بحث ثلاثين عامًا... بحثًا أظنه كاد يشمل كل ما يخطر على البال من سبب يتوهم فيه الباحث عند النظرة الأولى، أنه ظفر بأصل الداء أو بأهم أصوله، ولكن لا يلبث أن يكشف له التدقيق أنه لم يظفر بشيء، أو أن ذلك فرع لأصل، أو هو نتيجة لا وسيلة»[1].

(١) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الطبعة الحالية، ص ٣ - ٤.

هكذا تكلم عبد الرحمن الكواكبي (١٢٧٠-١٣٢٠هـ/ ١٨٥٤-١٩٠٢م) في تمهيده لكتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» كاشفًا عن السؤال أو المعضلة التي شغلت باله ثلاثين عامًا، وشغلت بال علماء الأمة وقادتها أفرادًا وجماعات وما زالت تشغل بَالَهُم بعد مرور أكثر من مائة عام، كُلٌّ يراها من زاويته ومن جهته ووفق تكوينه وظروف زمانه العام منها والخاص، وهو السؤال / المعضلة الذي حاول أن يجيب عليه في كتابه هذا تشخيصًا للمرض، مرض الأمة الإسلامية الذي أوهنها وأضعفها ووصل بها إلى درك الانحطاط كما عبر، وذكر فيه ما رآه من أعراضه وطرق علاجه.

١- الأوضاع والأفكار العامة في عصر الكواكبي

إذا كان الكواكبي قد شَخَّص الحالة التي كانت عليها الأمة في زمانه بأنها حالة من «الانحطاط» أو «الفتور العام»، فإن هذا الفتور العام كان قد أدى على مر الزمان وبتقادم عمر الدولة العثمانية التي عاش في ظلها إلى ما سُمِّي وقتها بـ «المسألة الشرقية» والتي كانت تعني مسألة «النزاع القائم بين بعض دول أوروبا وبين الدولة العلية بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها، وبعبارة أخرى هي مسألة وجود الدولة العلية نفسها في أوروبا»[١]. ويمكننا أن نشبه تلك الحالة بما شبه به

(١) عبد الرازق عيسى وعبير حسن، المؤلفات الكاملة لمصطفى باشا كامل، الجزء الأول، المسألة الشرقية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٩٧.

الرسول أمثالها من حالات الأمة التي تصير فيها كـ«القصعة» التي يتداعى الأكلة من الدول الأوروبية إليها باعتبارها «رجل أوروبا المريض»[١]، ويمكننا أن نعتبر وضع الانحطاط والفتور العام في الأمة والدولة، ومن ثم استضعاف الدولة العثمانية، هذا «نتيجة» لعدد من العوامل التي أدت على مر الزمان إلى غلبة عوامل الضعف لدى الدولة العثمانية والأمة الإسلامية على عوامل القوة فيها، وذلك في مقابل تصاعد عوامل القوة لدى البلدان الأوروبية وتضاؤل عوامل الضعف فيها[٢]، وفي نفس الوقت يمكننا أن نعتبر تداعي الأكلة الأوروبيين على القصعة العثمانية أيضًا «سببًا مغذيًا» أدى إلى تضاعف عوامل الضعف والانحطاط والفتور صعودًا من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيار الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين ككيان سياسي حارس وجامع لمعظم أقاليم العالم الإسلامي، وفي السطور التالية سوف نتناول بإيجاز

---

(١) أطلقت هذه التسمية أول ما أطلقت في المجال الدبلوماسي - الأوروبي- المغلق وعلى أعلى المستويات، ولكن لم تمض سنوات ذات عدد حتى أذيعت هذه التسمية وأشباهها وما أحاط بها من ملابسات في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، ووقف عليها الرأي العام البريطاني، ثم انتقلت إلى سائر البلاد الأوروبية، وتلقفها المؤرخون والباحثون ورجال السياسة المتحاملون، واتخذوا منها مادة للتشهير بالدولة العثمانية، وسواء كان هذا التوجه بإيعاز من حكومات بعض الدول الأوروبية، أو جاءت كتاباتهم بوحي من تفكيرهم وحقدهم، فقد كان الهدف هو النيل من الدولة، والإعداد المسبق لدى الشعوب الأوروبية بأن سقوط الدولة العثمانية أمر وشيك وأن نهايتها السريعة آتية لا ريب. حول هذه التسمية وملابساتها انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٤، الجزء الثاني، الفصل الرابع، ص ١٢٣- ١٤٨.

(٢) حول عوامل الضعف والقوة وأسباب الانهيار طالع: سيد محمد السيد محمود، انهيار الدولة العثمانية- الأسباب، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٣.

يقتضيه موضوع المقدمة تجليات تلك الحالة على الأوضاع العامة داخل الدولة، وانعكاسات تلك الأوضاع على الأفكار، مع التركيز على الأوضاع والأفكار في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ – ١٣٢٧ هـ/ ١٨٧٦- ١٩٠٩م) وهي الفترة التي عاصرها الكواكبي ونضج فيها إنتاجه الفكري.

١-١ المسألة الشرقية

تجلى ما عرف بـ«المسألة الشرقية» في مظهرين أساسيين:

أ- سعي الدول الأوروبية الاستعمارية -وعلى وجه الخصوص روسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا- إلى تقليص رقعة الأراضي الواقعة تحت حكم الدولة العثمانية، إن لم يكن إلى تفكيك الدولة ذاتها، وذلك من خلال جرها إلى سلسلة متلاحقة من الحروب لا تفيق من إحداها حتى تقع في الأخرى، ومن خلال افتعال الأزمات في أقاليم الدولة سعيًا لفرض الحماية ومن ثم الاحتلال العسكري لبعضها (مثلما حدث من احتلال لمصر والجزائر وتونس)، ومن خلال دفع الدولة إلى عقد عدد من الاتفاقيات وتوقيع عدد من المعاهدات التي تتنازل فيها عن بعض أو كل سيادتها على أقاليم أخرى (كاليونان والقرم).(١)

(١) طالع نماذج من تلك السياسات الأوروبية في: عبد الرازق عيسى وعبير حسن، المؤلفات الكاملة لمصطفى كامل، مرجع سابق، الفصل الخاص بالمسألة الشرقية في القرن الثامن عشر، ص ١١٣- ١٣٢، وحرب القرم، ص ٢٠٣- ٢٢٥، والحرب بين تركيا والروسيا وما قبلها وما بعدها من عام (١٣١٣-١٣٠٥هـ/ ١٨٩٥-١٨٨٧م)، ص ٢٢٧- ٢٨١.

ب- تأليب الدول الأوروبية الاستعمارية للأقليات المسيحية في أقاليم الدولة العثمانية للقيام بثورات وإحداث اضطرابات والاعتداء على المسلمين في تلك الأقاليم، مما يؤجج الصراعات الدينية فيها، وهو ما ينتهي إما باستقلال تلك الأقاليم (كما حدث في أقاليم البلقان)، أو اضطرار الدولة إلى التغاضي عن الرد الشعبي الإسلامي على استفزازات تلك الأقليات، أو قيام سلطات الدولة بالرد بنفسها على تلك الاستفزازات باستعمال العنف (كما حدث مع الأرمن)، أو أن ينتهي الأمر بتكريس أوضاع تمييزية لصالح تلك الأقليات الواقعة تحت الحماية الأوروبية (كما حدث في لبنان)[1].

١-٢ الدولة العثمانية إشكالات وإصلاحات

وإذا كان للفتور العام أسبابه الخارجية التي أشرنا إليها في المسألة الشرقية، والتي ساهمت في مضاعفة أعراضه، والتي لم يتعرض لها الكواكبي في كتابه «أم القرى» الذي محص وبحث فيه ودقق في أسباب الفتور العام إلا أنه ذكره كنتيجة وليس ذكره كسبب من الأسباب، ومر عليه مرور الكرام في طبائع الاستبداد، إلا

(١) طالع نماذج من سياسة تأليب الأقليات المسيحية في الدولة في: المرجع السابق، حول استقلال اليونان، ص ١٣٣- ١٦٠، وحول المسألة الأرمنية، ص ٣٥٣- ٣٨٤. وفي: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مرجع سابق، الجزء الثالث، الفصل الثاني عشر، مذابح لبنان وامتدادها إلى دمشق سنة ١٨٦٠، ص ٢٧٩- ٣١٢، ومذابح الأرمن وقضيتهم، الفصل الثالث عشر، ص ٣١٣- ٣٨٨، وقضية الأرمن ومذابحهم، الفصل الرابع عشر، ص ٣٨٩- ٤٤٠.

أن له أيضًا أسبابه الداخلية والتي تعرض لها الكواكبي في كتاباته، وتعرض لها دارسو الدولة العثمانية فذكروا منها أسبابًا من أهمها:

أ- هبوط مستوى معيشة الجماهير العربية(١): والذي يُعْزَى إلى أسباب خارجية منها القديم الذي يتعلق بالاستعمار البرتغالي ومنها الحديث الذي ذكرناه آنفًا، وأسباب داخلية منها انكماش موارد خزائن حكومات الولايات العثمانية بسبب الجزية السنوية، وما يسمى بمعتادات الأستانة(٢)، وتزايد الإنفاق العسكري، وكثرة قدوم القابجية والططرية(٣)، والتكاليف المالية لولاة الإقليم وحاشيتهم، وزيادة اعتمادات الحرمين الشريفين، وتقاعس الدولة العثمانية عن تنفيذ مشروعات عامة للحفاظ على المرافق العامة القديمة.

ب- تعثر الحياة الدستورية: «مضت الدولة العثمانية في مسيرتها الحضارية وتوسعها الإقليمي في أوروبا وآسيا وإفريقية حتى إذا جاء الربع الأخير من القرن التاسع عشر أرادت الدولة أن تساير ركب الدول الأوروبية المتحضرة فأصدرت

---

(١) للتفاصيل حول هذا العيب طالع: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مرجع سابق، الجزء الثالث، الفصل العاشر، ص ٢٤٧- ٢٧١.

(٢) وتشمل أنواعًا من الهدايا الشخصية للسلطان وزوجاته وأولاده وكبار رجال الباب العالي، طالع في هذا البند المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٣) القابجية مفردها قابجي هو رسول من الباب العالي يسافر بحرًا ويعد له استقبال حافل، والططرية مفردها ططري، وهو رسول من الباب العالي يصل برًّا ويعد له استقبال حافل أيضًا، المرجع السابق، هامش رقم ٢، وهامش رقم ٣، ص ٢٥٤.

«مشروطية» أي دستورًا في سنة (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) على عهد السلطان عبد الحميد الثاني»[1]. لكن هذه الخطوة كانت قد سبقتها محاولات منذ بدايات القرن التاسع عشر لتوسيع رقعة المشاركة في اتخاذ القرار المتصل بشئون الحكم والإدارة[2]. ومن ثم فقد كان صدور ذلك الدستور امتدادًا لمشروعات الإصلاح

(١) ومعنى المشروطية أن الحكم في الدولة ليس فرديًا ولا مطلقًا، وإنما مشروط بقيود وحدود يعينها ويقررها الدستور، طالع: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ٢٣.

(٢) أول تلك الخطوات كان صدور سند-ى اتفاق في أوائل عهد السلطان محمود الثاني عام (١٢٢٢هـ/١٨٠٨م) والذي كان ناتجًا عن عقد اجتماع للأعيان والدره بكوات (أي أمراء الوديان) في الأناضول والأقاليم الأوروبية عرف باسم المجلس الاستشاري العام، وكان يهدف إلى إعادة تنظيم العلاقات بين الحكومة المركزية والأقاليم خاصة في الجوانب العسكرية والمالية والسياسية، بما يحقق تماسك الدولة وتقويتها، لكن هذا الاتفاق لم يعش طويلاً، حيث لقي الصدر الأعظم مصطفى الذي رأس الاجتماع حتفه، واستطاع السلطان محمود إخضاع الأعيان والدره بكوات، وجعل الولايات الأوروبية خاضعة لحكومة مركزية قوية، حول الاتفاق طالع، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٧. وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول (١٢٥٤- ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩- ١٨٦١م) صدر مرسومان سلطانيان إصلاحيان، الأول (هو خط-ى شريف-ى) جلخانة وصدر سنة (١٢٥٤/١٨٣٩م)، والثاني هو خط-ى همايون-ى وصدر عام (١٢٧٢هـ/١٨٥٦م)، وينظر لهذين المرسومين على أنهما وثيقتان دستوريتان تأسيسًا على أنهما اشتملا على مبادئ عامة في الحكم والإدارة، مثل إعلان المساواة بين جميع رعايا الدولة أمام القانون بغض النظر عن أجناسهم ودياناتهم، والمساواة في الحقوق والضرائب، ومنح الجميع حرية إقامة الشعائر الدينية، ومنع العقوبات البدنية، وغير ذلك وفي عام (١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م) قام نفس السلطان بأول تجربة نيابية كانت الأولى من نوعها في الدولة العثمانية حيث أنشأ مجلس أعيان الولايات، ويتكون من عضوين من كل ولاية يختاران من بين المستنيرين وأصحاب المعرفة الملمين بمطالب الرخاء وطبائع السكان، وتتحمل حكومة كل ولاية نفقات سفرهما، ولما وصل النواب وزعت عليهم منشورات توضح أهداف استدعائهم وتطلب من كل منهم أن يعبر عن وجهة نظره فيما يختص بالأوضاع السائدة في الدولة والإصلاحات التي يقترحون إدخالها، فداخل الأعضاء الشك واختلط عليهم الأمر وباءت التجربة بالفشل (حول المرسومين والمجلس انظر المرجع السابق، ص ٢٧-٢٩)، وفي عهد السلطان عبد العزيز تكون مجلس شوري-ي =

التي شهدتها الدولة خلال القرن التاسع عشر وعرفت باسم «التنظيمات الخيرية»، نتيجة جهود بعض رجال الدولة المستنيرين حيث تمكن فريق من الأحرار من ترويج فكرة الحكم الدستوري، وكللت جهودهم بالنجاح حين أمر السلطان بتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور برئاسة مدحت باشا (١٢٣٧– ١٣٠١ هـ/ ١٨٢٢ – ١٨٨٤م) رئيس مجلس شورى الدولة، انتهت إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين: مجلس للشيوخ يطلق عليه مجلس «الأعيان»، ومجلس للنواب يطلق عليه مجلس «المبعوثان».

وقد كانت نفوس المثقفين من رعايا الدولة مهيأة لتقبل أفكار الحكم الدستوري، نتيجة لـ:

- تسرب الأفكار حول الحياة الدستورية في الغرب من خلال العديد من كتابات عدد من رعايا الدولة، ومنهم رفاعة الطهطاوي (١٢١٦– ١٢٩٠ هـ/ ١٨٠١– ١٨٧٣م) خاصة في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» والذي ترجم إلى التركية عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) والذي تناول فيه الحياة الدستورية في فرنسا، وأيضًا خير الدين التونسي الذي قام بدوره في رحلة التنظيمات.

= دولت أو شورى الدولة عام ١٨٧٦، وكان ينقسم لعشر إدارات، ويرشح حكام الأقاليم أعضاءه من المسلمين وغيرهم، ويختار مجلس الوزراء من المرشحين ويصدر فرمان بتعيينهم، وكان للمجلس اختصاصات استشارية وقانونية، ويعد مشروعات القوانين التي تريد الحكومة إصدارها، ويبدي الرأي للوزارات في القوانين واللوائح المعمول بها (حول المجلس انظر المرجع السابق، ص ٢٩-٣٠).

- مناداة عدد من الكتاب الأتراك بالحياة الدستورية، وربط بعضهم - وهم يكتبون حول تلك الأفكار- نداءاتهم بالمبادئ الإسلامية خاصة في آيات الشورى، واشتهر في هذا الخصوص اسم نامق كمال (١٢٥٦– ١٣٠٥هـ/١٨٤٠– ١٨٨٨م) من خلال كتاباته في جريدة «تصوير–ى أفكار» أي تنوير الأفكار، والذي اشتهر فيها بكتابة المقالات السياسية، والتي دعا فيها إلى الحياة البرلمانية وربط بينها وبين حقوق الإنسان، وأكد أن الواجب الأول على الحكومة هو تحقيق العدالة واحترام الحقوق السياسية للمواطن، وأكد أن هذه الأفكار التي ترجع إلى الفكر السياسي في إنجلترا وفرنسا مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ودلل على أفكاره بآيات الشورى في القرآن الكريم.

- وقوع عدد من الأحداث في أقاليم الدولة العثمانية، كإعلان الباي محمد الصادق للدستور التونسي في عام (١٢٧٧هـ/١٨٦١م)، وإنشاء مجلس شورى النواب بمصر في عهد الخديوي إسماعيل عام (١٢٨٣ هـ/ ١٨٦٦م)، ثم صدور دستور رومانيا في نفس العام.

- نشاط الأمير العثماني المصري مصطفى فاضل شقيق الخديوي إسماعيل وكتابته خطابًا مفتوحًا بالفرنسية بعنوان «من أمير إلى سلطان» والذي طالب فيه بإدخال النظام الدستوري في الدولة ونعى فيه على أسلوب السلطان في الحكم المطلق، وقد ترجم الخطاب إلى

التركية كل من نامق كمال وأبي ضيا توفيق وسعد الله ونشرته جريدة «تصوير-ى أفكار» وقد أثارت تلك الترجمة اهتمامًا كبيرًا في دوائر الأحرار في الدولة العثمانية[١]،وقد ترجم أحمد فتحي زغلول الخطاب أيضًا إلى اللغة العربية.

إلا أن تلك الحياة الدستورية التي تاقت إليها النفوس لم تدم طويلاً حيث أصدر السلطان قرارًا بتعطيل الدستور وحل البرلمان في (صفر ١٢٩٥هـ/ فبراير ١٨٧٨م)، والذي استمر تعطيله حتى عام (١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨م) حين قرر السلطان عبد الحميد إعادة العمل بالدستور مرة أخرى[٢]، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حالة السخط واتهام نظام الحكم بأنه مطلق وشمولي، ومرتبط بإرادة السلطان، وهو ما أدى إلى المزيد من التطلع «للشورى الدستورية» كما عبر الكواكبي في كتاباته.

ج- عيوب أخرى في الدولة العثمانية: وقد عرفت الدولة العثمانية عددًا آخر من العيوب، منها: الإسراف في الإنفاق العسكري، وعدم وجود رصيد بشري من المدنيين الفنيين المهنيين، وعدم تطوير أنظمة الحكم التي وضعتها الدولة في مستهل عهدها، وقصور حركة التنظيمات الخيرية[٣].

---

(١) حول العوامل التي أحاطت بنشأة الحياة الدستورية في الدولة العثمانية طالع: المرجع السابق، ص ٣٠- ٥٣.
(٢) حول مراحل الحياة الدستورية في الدولة العثمانية طالع الفصل الثاني من المرجع السابق، ص ٥٥- ٩٢.
(٣) حول تلك العيوب طالع المرجع السابق، الفصل الثالث، ص ٩٣-١٠٨.

١-٣ عصر السلطان عبد الحميد الثاني

«تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطة في ظروف متناهية في ظلامها وقسوتها، ولم يتردد المؤرخ البريطاني وليم ميلر-وهو من المؤرخين المتحاملين على الدولة وعلى السلطان عبد الحميد بالذات- عن القول بأنه ندر أن تولى سلطان من سلاطين آل عثمان الحكم وسط صعاب أكثر خطورة على مركزه من الأخطار التي تعرض لها عبد الحميد الثاني من يمين ويسار وهو السياسي الداهية».[١] وقد «حكم السلطان عبد الحميد الثاني بضعة وأربعين عامًا (١٢٧٩- ١٣٢٧هـ/ ١٨٦٣- ١٩٠٩م)، فكان من أطول سلاطين الدولة العثمانية حكمًا، وكان في زمانه ولا يزال ملء الأسماع، ولكنه تعرض لحملات إعلامية شرسة من خصومه السياسيين تناولوا فيها حياته العامة والخاصة بكل نقيصة، فاتهم بأنه السلطان السفاح، والسلطان الأحمر، والسلطان الديكتاتور، والسلطان المنافق الذي كان يتظاهر بالتقوى والصلاح أمام رعاياه(..)، ثم أضاف خصومه إلى كل هذه المثالب أنه نشر في أنحاء الدولة شبكة من الجاسوسية، بلغ عدد أفرادها ثلاثين ألف شخص (..)، وفي غمرة هذه الحملات الإعلامية فسر الخصوم والحاقدون، ومنهم عرب، كل مشروع إصلاحي تعهده عبد الحميد تفسيرًا تعسفيًّا، ففي رأيهم كان هدفه الخفي والأوحد من بعض هذه المشروعات، هو أن تشتد قبضته على الولايات العثمانية ليحكمها بيد من حديد إرضاء لنزعته الاستبدادية»[٢].

---

(١) المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٣٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٩.

والحقيقة أن المتأمل لحال الدولة العثمانية فترة حكم عبد الحميد والمؤامرات التي كانت تحاك لها، والطعنات التي كانت تتلقاها من كل جانب من الداخل والخارج تمهيدًا لتفكيكها وتقطيع أوصالها، ربما يدرك السياق الذي لابد من استحضاره بتفاصيله المؤلمة وهو يحكم على فترة حكم الرجل، فمهما كانت نواياه الحسنة وصدق رغبته في الإصلاح، إلا أن هذا السياق التآمري كان ولابد أن يدفعه إلى الريبة والشك فيمن وفيما حوله، ومن ثم إلى العسف حينًا والبطش حينًا آخر؛ الأمر الذي كان ولابد أن يطال بعض حسني النية، كما أنه كان يرث ميراث دولة عظمى ترهلت أجهزتها وترامت أطرافها، وجاءته المطامع والمطامح فيها من كل جانب، والتي كان بعضها يطلب حقًا والبعض الآخر يسعى بمؤامرة، وهو في هذا كله قد ورث نظام حكم اعتاد أن يعتمد على شخص واحد هو شخص السلطان، الذي أحاطت به حاشية لم تكن مبرأة من العيوب، ومن ثم لم تُتَح للسلطان الظروف الطبيعية لتوسيع قاعدة الحكم وإصلاحه، فانتكست أغلب مشاريعه الإصلاحية، ومن أهمها مشاريع الإصلاح السياسي.

١-٤ الدعوة إلى الجامعة الإسلامية

في محاولة من السلطان عبد الحميد لإيقاف عجلة الانهيار في الدولة وتحالف عوامل التآكل الداخلية مع عوامل الهدم الخارجية، «وبحكم موقعه خليفة للمسلمين - قام- بالدعوة لاستنهاض الهمم، وجذب أفئدة المسلمين

في كل أصقاع الأرض إلى شكل من الوحدة الإسلامية والتضامن للوقوف أمام موجات أعداء الإسلام الطامية، وتركزت هذه الدعوة حول مصطلح «الجامعة الإسلامية» التي شكل فيها المحور الرئيسي عاملان هما: الخلافة الإسلامية، والحج إلى بيت الله الحرام. ومد السكك الحديدية، ومنها الخط الحديدي الذي وصل في مراحله الأولى إلى المدينة المنورة، وتقرر أن تكون له توسعات أكثر. وفي مجال سعي عبد الحميد لتحقيق فكرة الجامعة الإسلامية قام بدعم هذين المحورين فنشط الدعاة، وأجرى السلطان اتصالات مع قادة الدول الإسلامية في ذلك الحين، وقام بتشكيل الكتائب المسلحة التي شملت الأعراق المختلفة من عرب وألبان وشراكسة وأكراد وترك وبربر وغيرهم، للدفاع عن حمى الإسلام والخلافة الإسلامية[١]، وقد تحمس للفكرة في الشرق الإسلامي زعماؤه الشعبيون وقادته المثقفون، غير أنهم كانوا يرون ضرورة أن تلتزم الخلافة الإسلامية التي تلتف حولها الجامعة الإسلامية بشروط الخلافة الشورية الاختيارية كما حددها الشرع[٢] كما دعا البعض منهم إلى الخلافة الإسلامية والتي يجب برأيهم أن

---

(١) علي حسون، العرب والدولة العثمانية، دمشق، دار الرؤية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص ٢٢٥.

(٢) راجع في ذلك كتاب الشيخ محمد رشيد رضا، الخلافة، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨، وطالع كذلك: محمد عمارة، الجامعة الإسلامية والفكرة القومية، نموذج مصطفى كامل، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، حيث رصد عددًا من التيارات في إطار الجامعة الإسلامية، منها التيار الذي قاده جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وكان يتميز بعدة خصائص منها: الإصلاح الديني من منطلق العقلانية الإسلامية، وجديد الصلات الحضارية مع الغرب واقتباس المناسب منها، والمحافظة على بقاء السلطنة العثمانية من منطلق ضرورة التصدي للعدو الاستعماري الأوروبي، وجعل علاقة الدين والمعتقد بديلاً للعلاقات القومية، وعدم =

تكون خلافة عربية قائمة على أساس الشورى الدستورية واللامركزية في الحكم ومنهم عبد الرحمن الكواكبي[١].

٢- الكواكبي: رحلة الخبرات والأفكار

٢-١ المولد والنشأة والتكوين

ولد عبد الرحمن الكواكبي بحلب[٢] يوم (١٤ شوال ١٢٧١هـ/ ٩ يوليو ١٨٥٤م)، ويقول المؤرخون إن والده أحمد بهائي بن محمد بن مسعود

= وعدم إنكار حق الاستقلال الذاتي للشعوب الإسلامية المؤهلة في إطار السلطنة العثمانية، والدعوة إلى توحيد العناصر الوطنية للأقطار الإسلامية بصرف النظر عن العقائد والأديان، وعدم اعتبار الجامعة الإسلامية حركة يواجه فيها إسلام الشرق مسيحية الغرب. ومن هذه التيارات تيار الكواكبي الذي أشرنا إليه في المتن، ومنها تيار مصطفى كامل الذي يمكن أن نعتبره متفقًا مع أغلب ما دعا إليه تيار الأفغاني مع تأكيده على المزج بين الوطنية المصرية والجامعة الإسلامية، ومنها التيار العثماني الذي كان يقوده السلطان عبد الحميد الثاني والذي كان يعني بشكل أساسي وحدة العالم الإسلامي في ظلال حكم الدولة العثمانية، وقد سلك عمارة في تيار الجامعة الإسلامية أيضًا الحركات الوهابية والسنوسية والإسماعيلية.

(١) نختلف هنا مع ما وصل إليه الدكتور محمد عمارة في كتابه: عبد الرحمن الكواكبي شهيد الحرية ومجدد الإسلام (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧، ص ١٠١- ١٣٥) من أن الكواكبي كان داعية عروبة أو قومية، بل إن الأدلة من كتبه تشير بجلاء إلى أنه كان داعية لتأسيس الجامعة الإسلامية على أسس جديدة، أي إنه كان يدعو لتغيير أسس الرابطة بين المسلمين، لا إلى حلها على أسس قومية عرقية. طالع حول موقف الكواكبي من حركة الجامعة الإسلامية: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مرجع سابق، الجزء الثالث، الفصل الرابع بعنوان: الكواكبي ودعم حركة الجامعة الإسلامية العربية، ص ٨٩- ١٢٩.

(٢) كانت حلب الشهباء مركز الولاية العثمانية المسماة باسمها والتي تشكلت عام ١٨٦٦ وكانت تتألف من ثلاثة ألوية: اللواء الأول، وهو القسم الشمالي من سورية، ويشمل حلب وما جاورها من الأقضية والقرى، واللواء الثاني، وهو القسم الجنوبي من آسيا الصغرى، ويشمل مرعش وما جاورها، واللواء الثالث، وهو أورفة ويدعى =

الكواكبي يرقى نسبه إلى علي بن أبي طالب، وقد كان حجة في علم الفرائض (الميراث) وأمينًا للفتوى في ولاية حلب مدة من الزمن، وعضوًا بمجلس إدارة الولاية، وقاضيًا لها، ومستودع سر الناس ومحرر عقودهم وصكوك معاملاتهم، ثم خطيبًا وإمامًا في مسجد جده أبي يحيى الكواكبي، ومديرًا ومدرسًا بالمدرسة الكواكبية، والمدرسة الشرفية، والجامع الأموي بحلب، إضافة إلى ذلك فقد كان في أسرته لأبيه نقابة الأشراف في حلب. أما أمه فهي السيدة عفيفة بنت مسعود آل النقيب، كان أبوها مفتيًا لأنطاكية، ويعود نسبها إلى محمد الباقر بن علي زين العابدين.(١)

كانت حلب وقت وِلاَدَة الكواكبي مركز ولاية عثمانية مسماة باسمها يقطنها حوالي مائة ألف من السكان ثلثاهم من المسلمين، والباقي من المسيحيين واليهود، يتحدث أهلها العربية المختلطة ببعض الألفاظ التركية، مع معرفة البعض منهم للفارسية، وإن كان لأهلها عاداتهم وتقاليدهم الشرقية، إلا أن العادات والتقاليد الغربية كانت قد بدأت في التسرب إلى بعضهم خاصة من المسيحيين

=قديمًا الرها. طالع: عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧، ص ١٥.

(١) المعلومات حول مولد وأسرة الكواكبي نقلاً عن: محمد عمارة، عبد الرحمن الكواكبي شهيد الحرية ومجدد الإسلام، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧، ص ٧٣- ٧٦. وسامي الدهان، عبد الرحمن الكواكبي ١٨٥٤- ١٩٠٢، القاهرة، دار المعارف، سلسلة نوابغ العرب ٢٣، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤، ص ١٢-١٦. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات فيهما.

الذين خالطوا الأجانب المقيمين بها والذين كان أغلبيتهم من الفرنسيين والطليان، حيث كانت حلب مركزًا تجاريًّا عظيمًا لوقوعها كنقطة هامة في طرق المواصلات مع أوروبا، ومحطة كبرى للطرق الداخلية، وهو المركز الذي تضرر كثيرًا بافتتاح قناة السويس عام (١٢٨٦ هـ/ ١٨٦٨م) وقد تضرر أيضًا نتيجة لسوء الإدارة العثمانية وإصابة حلب بالأوبئة المتكررة والزلازل[1].

وعندما بلغ عبد الرحمن السادسة من عمره توفيت أمه «فأرسله أبوه إلى خالته السيدة صفية بنت مسعود النقيب(..) وكانت مشهورة بين أترابها، تجيد القراءة والكتابة والخط (..)، وكانت على ذكاء واسع فلبث عندها ثلاث سنوات، تعلم خلالها اللغة التركية، وتابع دروسه في القراءة والكتابة. وعاد بعد ذلك إلى حلب في كفالة والده فعني به عناية بالغة، وأرسله إلى مدرسة الشيخ طاهر الكلزي (..) فتعلم العربية والتركية والفارسية. ولكنه لم يلبث أن سافر إلى أنطاكية سنة (١٢٨٠هـ/١٨٦٤م) وقد بلغ العاشرة من عمره، وأصبح يدرك الأشياء وصورها، فتأثر بجمال هذه المدينة وفيها الشلالات والبساتين والحدائق الواسعة (..)، وفي المدينة داوم على مدرسة خصوصية من أساتيذها بعض أنسبائه لأمه كالعلامة عبد الرحمن العلبي، عضو شورى الدولة، والسيد نجيب النقيب عم والدته، وكلاهما مشهوران في عصرهما، فقد عين الخديو توفيق ثانيهما أستاذًا خاصًّا لابنه عباس حلمي، وبعد سنة مكثها في أنطاكية عاد إلى

(١) طالع حول حلب زمن الكواكبي وأحوالها العامة، عائشة الدباغ، مصدر سابق، ص ١٣- ٧٣.

حلب فأدخله والده في المدرسة الكواكبية (..)، فتعلم فيها علوم الدين والعربية، وكان من أساتيذه فيها الشيخ عبد القادر الحيال، والشيخ محمد علي الكحيل أمين الفتوى بحلب وغيرهما من فحول العلماء، وتلقى العلوم العصرية على يد الأستاذ خورشيد، وهو من أدباء الأتراك المشهورين، فأتقن التركية والفارسية تكلمًا وكتابة. (..)، وكان الفتى يجنح إلى القراءة في العلوم الرياضية والطبيعية، ويكثر من المطالعة والمراجعة، وكانت صحف إستانبول تصل إلى حلب وفيها خير المترجمات عن الغرب، حتى قيل إنه أصبح موسوعة في معارفها وكان ضليعًا فيها، فراح يعب منها حتى قوي عوده واستقام لسانه، واتسع أفقه حين بلغ سن الشباب وزحف نحو العشرين من سنيه، يعيش في وسط ثقافي رفيع، من حوله أبوه وأهله وهم علماء أدباء، وصلحاء فقهاء، وعلى مقربة من المدرسة الكواكبية وكانت مصنعًا لكثير من شيوخ العصر تعلموا فيها وأخذوا عن أساتيذها، فسار على سُنّة من قبله وبلغ إلى ما بلغوا إليه من ثقافة ورفعة وقوة».[(١)] «وقد اتصل عبد الرحمن بالغرب وآراء الغرب بواسطة الجرائد التركية، التي كانت تصل حلب وغيرها، جهرًا حينًا وسرًّا حينًا آخر، وهنا بدأ هذا الشاب العبقري يعاني الأزمات الفكرية التي رافقته طوال حياته، فقد أدرك معنى الحرية في زمن كان فيه عبد الحميد سلطان تركية والإمبراطورية (١٢٩٣ – ١٣٢٧ هـ/ ١٨٧٦ – ١٩٠٩ م)

(١) سامي الدهان، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مرجع سابق، ص ١٧- ١٩.

ورأى ما يعانيه أبناء بلاده وقومه»[1]. إذًا فقد تكوَّن عبد الرحمن الكواكبي تكوينًا دينيًّا تقليديًّا لكنه ذو أفق واسع إذ أتيح له تعلم ثلاث لغات العربية والتركية والفارسية، إضافة إلى العلوم الدينية، كما أنه ألم بثقافة حديثة من خلال مطالعته للآراء والأفكار الغربية وأفكار الأتراك المطالبين بالحرية والدستور والتي كانت تنقلها إليه الصحف التركية، واختلطت تلك العلوم والثقافة بنفس تشربت بإباء وشمم الحسب والنسب والعلم المتوارث مع حمية وانطلاقة الشباب وميله المعتاد إلى المثاليات من الأفكار.

وقد عاصر الكواكبي عددًا من مفكري وأدباء حلب الذين كان أغلبهم من المسيحيين، وقد تعامل مع بعضهم ومنهم:

- جبرائيل دلال (١٢٥٢ – ١٣٠٩ هـ/ ١٨٣٦- ١٨٩٢ م): كان متمكنًا من الجغرافيا والتاريخ، مولعًا بالغناء والموسيقى والتصوير، متقنًا للفرنسية والإيطالية والتركية، تنقل في بلاد كثيرة، تولى جريدة الصدى التي كانت تصدرها وزارة المعارف الفرنسية، وأنشأ جريدة السلام في إسطنبول، ودرس العربية في فيينا، ثم عاد وتولى التدريس في المكتب الإعدادي في حلب، له قصيدة العرش والهيكل، وديوان شعر، ورسالة في التاريخ العام، ورسائل لغوية مختلفة.

---

(١) نقولا زيادة، أعلام عرب محدثون من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٨٨، وقد أشرنا إلى ملابسات وظروف حكم عبد الحميد الصعبة فيما سبق، والتي تبرر ما عُزي إلى حكمه من انتقادات، لكن المؤرخين العرب لم يراعوا تلك الظروف في تقييمهم لحكمه.

- ميخائيل صقال (١٢٦٨ - ١٣٥٦ هـ/ ١٨٥٢- ١٩٣٧ م): شاعر مجيد طويل النفس من طليعة أهل الأدب، عمل بالتدريس والمحاماة، ارتحل إلى مصر سنة (١٣١٣هـ/ ١٨٩٦م) وأصدر مجلة «الأجيال» المصورة، له «كتاب العبر» وديوان شعر، و«لطائف السمر في سكان الزهرة والقمر»، و«طرائف النديم في تاريخ حلب القديم»، ومخطوط في علم التشريح، ورسالة علمية صغيرة في النحل.

- كامل الغزي (١٢٦٩ - ١٣٥٢ هـ/ ١٨٥٣- ١٩٣٣ م): أقرب أصدقاء الكواكبي، نال حصة وافرة من علوم الفقه والحديث واللغة والمنطق والشعر، وَسَمَا في الأمور الأدبية والتاريخية، تَوَلَّى عدة مناصب حكومية، كان متسامحًا في الدين وعلى اتصال قريب بمسيحيي حلب، أَلَّف فيهم «في حقوق أهل الذمة»، كان يرأس جمعية العاديات الحلبية ويقوم معها برحلات للتنقيب عن آثار حلب وما جاورها، كان يؤمن بالقومية العربية التي أساسها الرابطة الإسلامية. من مؤلفاته «نهر الذهب في تاريخ حلب»، في ٣ أجزاء، و«القول الصريح في الأدب الصحيح»، و«رسالة في الموسيقى» وغيرها، كما ترجم «إتحاف الأخلاف في أحكام الأوقاف» عن التركية[1].

---

(١) حول مفكري وأدباء حلب طالع: عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مرجع سابق، ص ١١٧- ١٩٢.

٢-٢ الخبرات العملية في حياته

مر الكواكبي في حياته العملية بثلاثة أطوار: الأول: عمله بالصحافة وقد تقلب فيه بين ثلاث جرائد حلبية واستمر فيه[١] خمس سنوات.

فما كاد الكواكبي يبلغ العشرين من عمره حتى أصبح محررًا غير رسمي لجريدة «فرات» وهي الجريدة الرسمية التي كانت تصدرها الحكومة باللغتين العربية والتركية[٢]، وبعد عام أصبح محررًا رسميًّا لهذه الجريدة نفسها[٣]، ثم راح

---

(١) هناك أخطاء متكررة من سامي الدهان في كتابه «عبد الرحمن الكواكبي» في حساب سن الكواكبي في كل مرحلة مقارنة بالتواريخ وذلك حتى وفاة الكواكبي، فعلى حين يقول إن الكواكبي استمر ٥ سنوات في العمل بالصحافة، يقول بأن سنه وقت بداية العمل بالصحافة كانت ٢٢، ووقت بداية مرحلة التوظيف كانت سنه ٢٥ سنة وذلك سنة ١٨٧٩. إذًا ربما نستنتج من ذلك أنه بدأ العمل بالصحافة وسنه عشرون عامًا حيث يقول في صفحة ١٨ من كتابه إنه قد «اتسع أفقه حين بلغ سن الشباب وزحف نحو العشرين من سنيه...»، على حين يقول إنه في سنة (١٢٩٨هـ/١٨٨١م) انتقل لعمل آخر وكانت سنه ٢٩ سنة، ووفقًا لهذا التاريخ ينبغي أن يكون سنه وقتها ٢٧ سنة، ويقول إنه عُيِّنَ رئيسًا لغرفة التجارة سنة (١٣١٠هـ/١٨٩٢م) وكانت سنُّه ٤٠ سنة، ووفقًا لهذا التاريخ يكون سنه وقتها ٣٨ سنة.. وهكذا، ويبدو أن هذا الاختلاف راجع لنقل الدهان عن كامل الغزي صديق الكواكبي، دون تمحيص.

(٢) سامي الدهان، عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص ١٩، ويضيف أن هذه الجريدة كان قد أسسها أحمد جودت باشا المؤرخ التركي الشهير سنة (١٢٨٤هـ/١٨٦٧م)، حين كان واليًا على حلب، وجعلها بعنوان «غدير الفرات» وظلت تصدر سنتين بهذا العنوان، ثم تغير اسمها إلى «فرات» وظلت الجريدة أربعًا وأربعين سنة حتى سنة (١٣٩٢هـ/١٩١١م) تصدر في قوة وإبداع، حرر فيها عبد الرحمن الكواكبي، وكامل الغزي، ومحمد الحنيفي، وهم أعلام حلب لعصرهم، فهي من الصحف الفريدة ولا يجري في ميدانها إلا فارس الحلبة.

(٣) المعلومات التي تشير إليها عائشة الدباغ تخالف ذلك، حيث تقول إن تلك الجريدة الرسمية الأسبوعية التي تأسست عام (١٢٨٤هـ/١٨٦٧م) باللغتين التركية والعربية، لنشر أخبار الولاية وأوامر الحكومة وإعلاناتها والحوادث الداخلية والخارجية وتولى تحريرها زمن تأسيسها في ولاية جودت باشا المؤرخ التركي المشهور =

ينشئ جريدة يحررها سنة (١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م) سماها «الشهباء» بالاشتراك مع هاشم العطار[1]، وهي أول جريدة عربية صدرت في حلب، وقد اغتبط الناس بهذه الصحيفة وأقبلوا عليها أيما إقبال، غير أنهم لسوء الحظ لم يتمتعوا باستجلاء محاسن هذه البكر الوحيدة سوى أيام قليلة حتى فاجأها القدر بانقضاء الأجل. وكان كامل باشا القبرصي، الصدر الأعظم المشهور، واليًا لحلب آنذاك يكره الصحافة والحرية معًا، فعاجلها بالتعطيل، ويرى كامل الغزي أن منشأ ذلك تسرع الشاب الكواكبي في الإصلاح، ونقده الكثير الموجه إلى أعمال الوالي وموظفي ولايته مشيرًا من طرف خفي إلى استبداد السلطان عبد الحميد وأنانيته المفرطة في تثبيت سلطانه، في حين كانت الصحف الأخرى تكيل المديح للسلطان، ويغالي محرروها في الإغداق عليه بالألقاب والمدائح مما لم ينله قبله ملك أو سلطان، ولذا فقد أغلقت الصحيفة بعد صدور ستة عشر عددًا منها، وأنشأ جريدة «الاعتدال»

= مكتوبجي الولايـة (رئيس الديوان) حالت بك، وإن الكواكبي قد تَوَلى الترجمة فيهـا مدة خمس سنوات، ثم أُنيْطَت حوالي سنة ١٨٨٢ بكامل الغزي، وبقيت في عهدته عشرين عامًا.عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مرجع سابق، ص ٨٠- ٨١.

(١) صاحب امتيازها هو هاشم العطار، ثم اشـترك فيها ميخائيل الصقـال وعبد الرحمن الكواكبي، ظهرت في ١٠ مايو (١٢٩٤هـ/١٨٧٧م): عائشة الدباغ، المرجع السابق، ص ٨٢، يقول طحان في مقدمته للأعمال الكاملة إن الكواكبي كان يحررها من أولها إلى آخرها، إذ لم يظهر في الأعداد التي بين أيدينا سوى أسماء ستة أشخاص، أولهم مكاتب الجريدة في الشام، والخمسة الباقون لم يكتب كل منهم سوى مرة واحدة فقط، وهم: الحاج مصطفى الأنطاكي، جبرائيل دلال، قسطنطين حمصي، أنطونيوس قندلفت، أحمد وهبي. طالع محمد جمال الطحان، مقدمة الأعمال الكاملة للكواكبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة التراث القومي، ط/ ٣، ٢٠٠٧م، ص ٦٥- ٦٦.

سنة (١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م)[1] وكانت بامتياز سعيد بن علي شريف وكانت تصدر بالعربية والتركية، فألغاها الوالي جميل باشا شيخ وزراء الدولة العثمانية فيما بعد كما ألغى سلفه كامل باشا الجريدة الأولى، وذلك لأن الشاب تطلع إلى حرية قومه من خلال الأنهار التي كان يسودها في الصحف، ونادى بآراء غريبة على مثله فأرادت السلطة العثمانية أن توقف هذا التيار، وأن تحول دون جريانه، فسدت كل باب كان يفتحه، وأوصدت كل سبيل كان يلجه، لئلا يسير وراءه شباب غيره، فيصعب الرتق، وتفتح الأذهان لهذا اللون من التفكير، وقد سلخ الشاب خمس سنوات في الصحافة الحلبية يكتب في اللغتين حتى حسن إنشاؤه وسلم بيانه[2].

غير أنه استمر بعد تلك الفترة في الكتابة لعدد من الصحف العربية منها: صحف «المؤيد» و«المنار» و«العمران» و«القاهرة» و«الأهرام» المصرية، ومنها النجاح والمصباح اللبنانيتان، و«النحلة» العربية التي كانت تصدر في بريطانيا.

أما الطور الثاني: فهو عمله بالعديد من المناصب الرسمية والوظائف الحرة في حلب، وقد استمر فيها إلى أن بلغ الخامسة والأربعين من عمره، أي ما يوازي عشرين عامًا، وهي المرحلة التي جلبت عليه الكثير من العداوات وألجأته في النهاية إلى النزوح.

---

(١) (٦ شعبان ١٢٩٦هـ/ ٢٥ تموز ١٨٧٩م) كما ذكر كل من عائشة الدباغ ومحمد جمال طحان.

(٢) سامي الدهان، عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص ١٩- ٢٠.

قلنا إن الكواكبي تقلب خلال تلك الفترة في عدد من المناصب الرسمية (بالمعارف[١] والمالية والأشغال العامة[٢] والمطابع والمحاكم[٣] والبلدية[٤]) والوظائف الحرة (المحاماة والتجارة) وخلال عمله الرسمي قام بالعديد من الأعمال والإنجازات، كما اكتسب العديد من العداوات.

وقد أدت تلك المناصب التي تولاها الكواكبي في مراحله الأولى إلى اشتداد عوده، ووقوفه على أعمال الدولة، وارتقائه المناصب واحدًا تلو الآخر، وكان فيها جميعًا موضع الثقة والإعجاب لعلو ثقافته، وسمو نفسه، وسعة مداركه وحبه لبني وطنه، وسعيه في الإصلاح، واعتقاده بأن الموظف ملك للدولة والأمة، وهو أجير لها، يعمل لخيرها. على أن الثبات في مبادئه، والشجاعة في ثورته ضد الفساد والاستبداد، نبها أنظار السلطة إلى خطره، فاضطر للاستقالة وتفرغ للعمل الخاص في مكتب المحاماة، وخلال عمله بالمحاماة تحول مكتبه إلى ندوة لأعداء الوالي والمتظلمين منه، فكان يتولى تحرير شكاواهم من الوالي إلى السلطان يكتبها

---

(١) تشكلت عام (١٢٩٩هـ/١٨٨٢م) لتخليص الأوقاف من المتسلطين عليها وإنفاق أموالها على مدارس المعارف: عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) تشكلت عام (١٣٠١هـ/١٨٨٤م) لبناء الجسور والقناطر وتعبيد الطرق وغيرها: المرجع السابق، ص ٥٩-٦٠.

(٣) تشكلت محكمة البداية في حلب عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م) للفصل في خصومات المدينة وإعادة المحاكمات التي تصدر من الأقضية التابعة، المرجع السابق، ص ٥٦.

(٤) تشكل مجلسها عام (١٢٨٢هـ/١٨٦٦م) للإشراف على النظافة العامة ومراقبة باعة المأكولات وتحديد امتداد الأبنية، والإنارة، المرجع السابق، ص ٥٨.

بالتركية بلهجة بارعة مثيرة، وما زالت الشكاوى تترى، ولجان التحقيق تأتي لتحقق فيها حتى عزل الوالي الظالم المرتشي.

خلال مسيرة حياته تلك سار على نهج ذي معلمين، كان فيهما جريئًا غير هياب، مندفعًا غير متريث، صلبًا لا يلين: الأول هو الوقوف في وجه الظلم متمثلاً في تحالف الفساد والاستبداد بالكتابة الصحفية و/ أو القانونية، والثاني هو استثمار المناصب التي تولاها في الإصلاح والوقوف ضد الفساد والإفساد في مؤسسات الولاية، وكان هذان المسلكان كفيلين بتأليب العداوات عليه، سواء من قبل ولاة حلب (مثل جميل باشا أو عارف باشا أو عثمان باشا الأعرج الذي خلفه في منصبه) وحاشيتهم وأتباعهم، أو من قبل السلطان الذي كانت تأتيه الوشايات المضادة للكواكبي، أو من قبل المستفيدين من الأوضاع القائمة، أو المتضررين من بعض قراراته الإصلاحية، أو من قبل الحاسدين له ولأسرته من أمثال أبي الهدى الصيادي (١٢٦٥ – ١٣٢٧هـ/ ١٨٤٩ – ١٩٠٩م)[١] أحد

(١) سوري من حلب كان فقير المال والحسب، ولكنه كان أفاقًا، دفعته المقادير إلى إسطنبول، وكان ماهرًا ذكيًا، قديرًا على التغلغل في أعماق نفوس الناس ومعرفة مواطن الضعف والقوة في كل منهم، استحوذ على عقل السلطان عبد الحميد وربط نسبه زورًا وبهتانًا بأعلى نسب، وأدخل في روع السلطان أنه قرشي هاشمي، علوي، وهو في الطريقة رفاعي، له الأتباع الكثيرون، وكان لا يطيق أن ينافسه منافس لدى السلطان، واستطاع أن ينتزع نقابة الأشراف من أسرة عبد الرحمن الكواكبي، وكان له أعين تأتي له بكل الأخبار، فيستغلها أمهر استغلال، لم يقف عند الدين والولاية والصوفية، بل امتد نفوذه إلى المسائل السياسية والإدارية والعسكرية، يحلم فلا حد لحلمه ويبطش فلا حد لبطشه، تولى الدس لدى السلطان على كل من الكواكبي والأفغاني والنديم.. وغيرهم، حوله طالع: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مرجع سابق، الجزء الثالث، هامش صفحات ٦٨– ٧٠.

المقربين من السلطان، والذي انتزع من أسرة الكواكبي نقابة الأشراف، ونتيجة لذلك فقد تعرض الكواكبي للمضايقة في معظم وظائفه والعزل من بعضها، والمراقبة في تحركاته واجتماعاته، وتلفيق تهمة الاتصال بدولة أجنبية والاتفاق على تسليم المدينة لها فكاد يتعرض للإعـدام لولا ثورة أهـالي حلب، كما تعرض للسـجن مرتين عام (١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م)، ثم اغتصبت أراضي مزرعته من قبل جماعة من الأرمن بتحريض من الوالي عثمان باشا، حتى ضاقت به حلب وانقبضت نفسه، ففكر في وسيلة يتخلص بها من هذا الجو الذي أصبح خانقًا لا يطاق، فكان أن نزح سرًّا إلى مصر [١].

وأما الطور الثالث من حياته فيبدأ بنزوحه إلى مصر وتجواله في أرجاء العالم الإسلامي ثم عودته إلى مصر ووفاته بها، وهي المرحلة التي صدر فيها كتاباه: «أم القرى»، و«طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، فقد اتخذ من مصر موطنًا له إلى أن توفي بعد أن مكث فيها عامين ونصف العام، وقد سار فيها على ثلاثة محاور:

- الأول: النشر، حيث نشر مقالاته حول الاستبداد على شكل مقالات في صحيفة «المؤيد» لصاحبها «علي يوسف» (١٢٨٠–١٣٣١هـ/ ١٨٦٣– ١٩١٣م)، ونشر كتابه «أم القرى» عام (١٣١٨هـ–

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول العداوات والمظالم التي تعرض لها طالع سامي الدهان، عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص ٢١ – ٢٨. وطالع أيضًا: محمد عمارة، عبد الرحمن الكواكبي شهيد الحرية ومجدد الإسلام، مرجع سابق، ص ٨٣– ٨٨.

١٩٠٠م)، والذي كان قد ألفه في حلب، وعرضه على صديقه الشيخ «كامل الغزي» (١٢٧١ – ١٣٥١ هـ/ ١٨٥٣ – ١٩٣٣م)، ثم إنه جمع مقالاته حول الاستبداد، وراجعها ونقحها ونشرها في كتابه «طبائع الاستبداد» عام (١٣٢٠ هـ/ ١٩٠٢م). وقد أحدث الكتابان في المابين[1] العثماني ضجة عظيمة، وصدرت إرادة السلطان بمنع دخولهما إلى الممالك العثمانية بيد أنهما رغمًا عن ذلك وصلا إلى حلب بشكل خفي.

- الثاني: مناقشة الشأن العام للسلطنة وأوضاع الحرية والاستبداد، وذلك من خلال اجتماعه مع عدد من الأدباء والكتاب السوريين النازحين إلى مصر مثل: الشيخ رشيد رضا (١٢٨٢– ١٣٥٤هـ/ ١٨٦٥ – ١٩٣٥م)، ومحمد كرد علي (١٢٩٣ – ١٣٧٢هـ/ ١٨٧٦– ١٩٥٣م)، وإبراهيم سليم النجار (١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٧م)، وطاهر الجزائري (١٢٦٨ – ١٣٤٩هـ/ ١٨٥٢–١٩٣٠ م)، وعبد القادر المغربي (١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٦م)، ورفيق العظم (١٢٨٤ – ١٣٤٣هـ/ ١٨٦٧ – ١٩٢٥م)، وعبد الحميد الزهراوي (١٢٧٢–١٣٣٣ هـ/

---

(١) مقر الإدارة والحكم العثماني ومسكن السلطان عبد الحميد، انظر وصفًا للقصر في: محمد حرب، رحلة جرجي زيدان إلى الأستانة عام (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م)، القاهرة، دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، العدد ٦٤٥، سبتمبر (٢٠٠٤م/ ١٤٢٤هـ)، ص ٦٧ – ٧٤.

١٨٥٥ – ١٩١٦م)، وبعض الصحفيين.. وكلهم ممن اشتهروا بالبلاغة والبيان والكتابة والفكر، ممن عملوا في مصر من خلال كتابة المقالات كصرخات في سبيل الحرية.

- الثالث: طوافه خارج مصر بتكليف من الخديوي عباس الثاني (١٢٩١ – ١٣٦٣هـ/ ١٨٧٤– ١٩٤٤م) الذي كان يتوق للخلافة، فأرسل في طلب الكواكبي –كما قيل– ليقوم بالدعاية والسعي لدى الشيوخ والعربان بتوقيع العرائض يبايعون فيها الخديوي بالخلافة[1]، وقد شرع في سفره عام (١٣١٩ هـ/ ١٩٠١م) فطاف بالجزيرة العربية، وسواحل المحيط الهندي، وشرق إفريقيا، والهند، والسواحل العربية، وعاد من هذه الرحلة بمعلومات وافرة، عن حالة

---

(١) هذا ما ذكره سامي الدهان في كتاب «عبد الرحمن الكواكبي» (صفحات ٢٩ –٣٠) من أن سبب طواف الكواكبي هو تكليف الخديوي عباس حلمي الثاني له بالدعوة إليه للخلافة، إلا أننا نرى أن هذا الأمر مخالف لشخصية الرجل الكاره لكل السلطات المستبدة، خاصة أنه كان صديقًا لرشيد رضا في مصر وجليسًا له، وهو ألصق تلاميذ محمد عبده به، ونحن نعرف ما كان بين عبده والخديوي من جفاء، كما نراه مخالفًا للنتائج التي قال الدهان نفسه إن الكواكبي قد انتهى إليها والتي توحي بأنه وكأنه كان يجمع معلومات عن أحوال البلاد التي زارها، لا أنه كان يجمع توقيعات لتأييد خلافة الخديوي، إلا أن ما قد يبرر تلك المقولة هو أن الكواكبي قال في مقدمة كتابه طبائع الاستبداد ممتدحًا الخديوي عباس: مغتنمًا عهد الحرية على عهد عزيزها حضرة سمي عم النبي (العباس الثاني) الناشر لواء الأمن على أكناف ملكه.. (الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص ٣)، كما قد يبرره أيضًا ما ورد من قول الدهان بأن الخديوي عباس أمر بدفن الكواكبي على نفقته الخاصة، وأن يعجل بدفنه، وأنه كان قد أرسل مندوبه لتشييعه..(سامي الدهان، عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص ٣١).

البلاد الزراعية والمعدنية، وقد دامت رحلته ستة أشهر عاد بعدها إلى مصر، وكانت في نفسه رحلة أخرى يتم بها معارفه ومشاهداته، وهي الرحلة إلى الغرب[1]، لكن هذه الأمنية لم تتحقق، ذلك أنه انتقل إلى ربه بعد ٣ أشهر من عودته إلى مصر (ربيع الأول ١٣٢٠ هـ/ يونية ١٩٠٢م)، فخلال مقامه في مصر التف حوله جماعة من أدباء الأتراك يزعمون أنهم من المعارضين للسلطنة، وما هم في الحقيقة إلا جواسيس يرقبون حركاته وسكناته ويكتبون بها إلى المابين. وفي ليلة الخميس (٦ ربيع الأول ١٣٢٠ هـ/ ١٤ يونية ١٩٠٢م) جلس في منتداه المعتاد مع أصدقائه السوريين، وشرب قهوة مرة وبعد نصف ساعة أحس بألم في معدته فقام في الحال، وقصد مع ابنه السيد كاظم إلى داره، وظل يقيء حتى قارب الليل منتصفه، فأصيب بنوبة قلبية ضعيفة، عاودته بعد ساعة، وعندما ذهب ابنه يستدعي الطبيب عاد ليجد أباه قد فارق الحياة، وشاع في كثير من الأوساط أنه مات مسمومًا[2].

---

(١) أو الرحلة إلى بلاد المغرب كما يقول أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٢) حول التفاصيل طالع: سامي الدهان، عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص ٢٨- ٣٢.

٣- أم القرى والنسب الفكري للكواكبي

٣-١ الكواكبي في كتابه «أم القرى»[١]

«أم القرى» هو أول ما نشر للكواكبي حينما قدم إلى مصر (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)، لكنه بحسب رواية صديقه كامل الغزي كان قد ألفه قبل سفره إلى مصر، وبحسب رواية رشيد رضا، فإنه قد نقحه ست مرات، وبالرغم من أن معظم المؤرخين يميلون إلى أن الكتاب هو قصة خيالية، إلا أن الكواكبي يقول كما روى رشيد رضا إن لهذه الجمعية أصلاً وإنه كان قد توسع في السجل[٢]. وأيًّا ما كان أمر تلك الجمعية حقيقيًّا أم خيالاً، بعضه أم كله، فإن كتابه هذا كما وصفه أحمد أمين «أدل على الابتكار وأوضح في إظهار الشخصية، يقف فيه من المسلمين موقف الطبيب من المريض، يفحص داءه ويتعرف أسبابه ويصف علاجه في أسلوب قصصي جذاب»[٣]، وقد مثل لأعضاء تلك الجمعية بممثلين من بلدان العالم العربي والإسلامي يتناقشون فيما بينهم ويقلبون الرأي في تشخيص حالة

---

(١) طبع الكتاب في الأصل بعنوان: سجل مذكرات أم القرى أو مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦هـ جامعه السيد الفراتي كاتب الجمعية- طالع الهامش رقم (١) ص ٥٥ من المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥. وربما كانت بعض تلك المناقشات قد تمت في حلب، وأنه أضاف إليها، إلا أنها لم تحدث بالتأكيد في مكة لأنه لم يعرف أن الكواكبي قد سافر قبل سفره إلى مصر، إلا سفرته إلى الأستانة التي امتدت ستة أشهر.

(٣) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

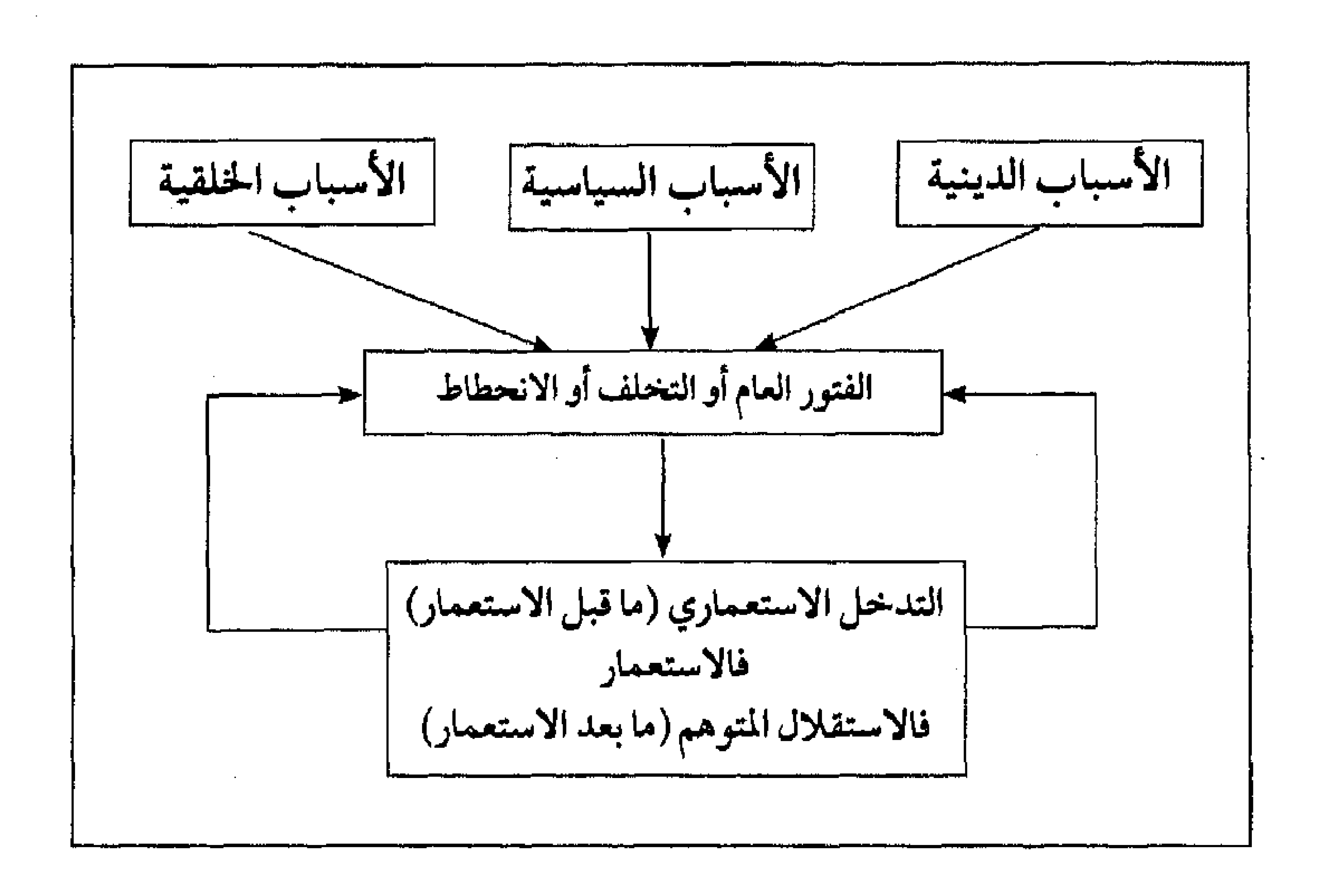
المسلمين وتدارس أسبابها، ومن ثم يمكن وضع تصور لحلها، وقد انتهى المؤتمر إلى المقررات التالية: المسلمون في حالة فتور مستحكم عام، يجب تدارك هذا الفتور سريعًا، وإلا فتنحل عصبيتهم كليًّا، سبب الفتور تهاون الحكام، ثم العلماء، ثم الأمراء، جرثومة الداء الجهل المطلق، أضر فروع الجهل: الجهل في الدين، الدواء هو: أولاً: تنوير الأفكار بالتعليم، ثانيًا: إيجاد شوق للترقي في رؤوس الناشئة، وسيلة المداواة عقد الجمعيات التعليمية القانونية، المكلفون بالتدبير هم حكماء ونجباء الأمة من السراة والعلماء، الكفاءة لإزالة الفتور بالتدريج موجودة في العرب خاصة، يلزم تشكيل جمعية ذات مكانة ونفوذ في دائرة القانون الآتي البيان باسم (جمعية تعليم الموحدين)، وقد وضع الكواكبي قانونًا لهذه الجمعية في كتابه على نحو مفصل[1].

٣-٢ مسارات الإصلاح والنهضة انطلاقًا من أم القرى

يمكننا اتخاذ ما انتهى إليه الكواكبي في نهاية كتاب أم القرى من أسباب ما أسماه بـ «الفتور العام» أو «الانحطاط»، منطلقًا لرسم مسارات الإصلاح والتنوير والنهضة في الأمة في الماضي والحاضر، مع إضافتنا لها ما أدى إليه ذلك الفتور العام من «استعمار» وما سبقه من «تدخل القوى الاستعمارية» في شئون

(١) طالع قانون الجمعية في المرجع السابق، ص ٣٧٦- ٣٨٦.

الدولة العثمانية، وسائر البلدان الإسلامية تدخلاً أفضى إلى ذلك الاستعمار، وهو ما أسلمنا لاحقًا إلى ما يمكن تسميته بـ «الاستقلال المتوهم» والذي يعني زوال الاستعمار في شكل الاحتلال العسكري، وبقاءه كـ «تأثير» يصل إلى حد التحكم أحيانًا، أو بقاءه في شكل «تَبَنٍّ للنهج» يؤم مسارات الإصلاح والتنوير والنهضة لا ليحل محلها، بل ليوهن منها ويجعل شعوب الأمة وبلدانها تحرث في المياه أو تقف «محلك سر» إن لم تتخذ وضع «للخلف در». هذه النتائج الخطيرة للفتور العام تعود فتغذي أسبابه وتعمق منها، وهو ما يجعلنا نبقى في مكاننا منذ قرن أو يزيد على إصدار الكواكبي لكتابه شديد الأهمية، ويمكننا أن نصور الأمر بالرسم التالي:



وانطلاقًا من ذلك التحليل يمكننا أن نحدد مسارات الإصلاح والتنوير والنهضة التي سلكها المصلحون السابقون مجتمعة أو منفردة والتي ينبغي أن يسلكها اللاحقون بشكل تكاملي في أربعة مسارات:مسار الإصلاح الديني: ويعالج مجموعة الأسباب الدينية، ومسار الإصلاح السياسي: ويعالج مجموعة الأسباب السياسية، ومسار التنوير والنهضة: يعالج مجموعة الأسباب الخلقية، ومسار التحرر الوطني: يعالج استلاب الإرادة في المراحل الاستعمارية المختلفة، أما من حيث تصنيف المناهج التي يسلكها أصحاب تلك المسارات فيمكننا أن نرصد: النهج الثوري، والنهج التدريجي أو الإصلاحي. وأما من ناحية الأدوات، فيمكننا أن نرصد عددًا من الأدوات التي استخدمت في الإصلاح والتنوير والنهضة والتحرر: التعليم، والإعلام، وإبداع مؤسسات جديدة، وإصلاح المؤسسات القائمة، والقيام على منتديات تداول الشأن العام، والأحزاب، والحركات الاجتماعية.

٣-٣ كواكبي واحد وقراءات متعددة

كان الكواكبي مصلحًا إسلاميًّا من دعاة الإصلاح الديني والسياسي والتنوير، ورغم نزعته الثورية كما نراها في ثورته على الاستبداد والغيبوبة الدينية إذا جاز التعبير، وفي تطلعه إلى العدالة الاجتماعية، فإنه كان يميل نظريًّا وعقليًّا إلى المنهج التدريجي السلمي في ثورته تلك -كما سيأتي ذكره حين الحديث

عن كتابه «طبائع الاستبداد»- وقد استخدم في حياته أدوات: الإعلام، وإصلاح المؤسسات القائمة، كما استخدم منتديات تداول الشأن العام، ودعا إلى إنشاء الجمعيات التي تنشر الوعي وتنبه الأذهان، وإلى تربية الناشئة بما يؤدي في النهاية إلى الخروج من نفق الفتور العام أو الانحطاط المظلم، ومن ثم فقد كان من بناة الوعي والإصلاحيين والتنويريين. كما نلاحظ أنه قد أغفل في حياته وكتاباته مسار التحرر الوطني ربما لأنه كان يرى معالجة الأسباب المؤدية للفتور العام، والذي أدى بدوره وكما حدث في زمانه إلى التدخل الاستعماري فالاستعمار، وربما كان ذلك إعمالاً منه للآية الكريمة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد/١١] ومن ثم فقد اهتم بتغيير الذات الجماعية (القوم) حتى يتغير ما ألم بها (أو بهم) من فتور، واستلاب إرادة. يدخل الكواكبي في زمرة المصلحين الإسلاميين من أمثال محمد عبده ورشيد رضا من ناحية الفكر الإصلاحي التنويري، وفي زمرة جمال الدين الأفغاني وعبد الله النديم (١٢٦١ – ١٣١٤هـ/١٨٤٥ – ١٨٩٦م) من ناحية الروح الثائرة ضد الاستبداد والمتطلعة إلى العدالة الاجتماعية، ويمكننا أن نجد تلك الخلطة الكواكبية من الفكر الإصلاحي والروح الثورية لدى عدد من المفكرين المتأخرين عنه أمثال الشيخ «محمد الغزالي» (١٣٣٦ – ١٤١٦هـ/ ١٩١٧ – ١٩٩٦م)، والأستاذ «خالد محمد خالد» (١٣٣٩ – ١٤١٦هـ/ ١٩٢٠ – ١٩٩٦م) والأستاذ «سيد قطب» (١٣٢٤– ١٣٨٦ هـ/ ١٩٠٦– ١٩٦٦م)، وإن كان الغزالي أشبههم

بالكواكبي[(١)] وقد عقد أحمد أمين مقارنة ذكية بين الأفغاني والكواكبي نضعها في الجدول التالي:[(٢)]

جمال الدين الأفغاني	عبد الرحمن الكواكبي
اكتوى من السياسة الأوروبية فصب عليها جام غضبه، واستغرقت حملته على السياسة الإنجليزية أكبر قسم في العروة الوثقى.	اكتوى بالسياسة العثمانية فكانت موضع نقده.
نظر إلى العوامل الخارجية للمسلمين فدعاهم إلى أن يناهضوها.	نظر إلى نفس المسلمين فدعاهم إلى إصلاحها.
كانت معالجته للمسائل معالجة ثائر، تخرج من فمه الأقوال نارًا حامية.	معالجته معالجة طبيب يفحص المرض في هدوء ويكتب الدواء في أناة.
غاضب، داع إلى السيف، حاد الذكاء والطبع.	مشفق، داع إلى المدرسة، رزين الذكاء، هادئ الطبع.
إذا وضعت أمامهما عقبة تخطاها قبل الكواكبي.	تخطاها الكواكبي بعده ولكن من خير نقطة لتخطيها.
كان مثل دوي المدفع.	كان مثل خرير الماء يعمل في بطء حتى يفتت الصخر.

---

(١) طالع ما كتبه الغزالي في كتابيه: الإسلام والاستبداد السياسي، والإسلام والأوضاع الاقتصادية، وما كتبه خالد محمد خالد في كتابه: مواطنون لا رعايا، وما كتبه سيد قطب في كتابه: العدالة الاجتماعية في الإسلام.

(٢) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

وهي مقارنة تفرق بين: دوافع اختلاف النهج بين من اكتوى بالسياسات الأوروبية ومن اكتوى بالسياسات العثمانية، ومن ثم بين بؤرتي الاهتمام بين العوامل الخارجية والداخلية أو بين نتائج الفتور العام وأسبابه، كما أنها تفرقة في النهج بين الثوري والإصلاحي المشوب بروح الثورة.

وهذه التفرقة لم ترق لبعض دارسي الكواكبي كونه «أثار من القضايا، وأشار إلى حلول لا يمكن أن تعالج على النحو الذي أراده وحدده، بغير الثورة، والثورة الجارفة العميقة الجذور الحاسمة في التغيير، والجذرية في جانبي الهدم والبناء، ومعظم الأهداف والحلول والاقتراحات التي خطها قلم الكواكبي لا تتحقق إلا بالثورة الشاملة التي تعيد بناء هذا المجتمع وترتيبه من جديد[1]. وإذا كنا نتفق معه على ثورية الفكر لدى الكواكبي، إلا أن الكواكبي في وصفه للممارسة الثورية الواجبة يجعلها ثورية مشروطة طويلة الأجل معلومة الوجهة كما أشار لذلك مؤلفو كتاب «كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد» حيث يقولون: بثلاث جمل اختصر الكواكبي الوصفة مثل قوانين الرياضيات في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» في فصل مبحث السعي في رفع الاستبداد:

الشعور بالحاجة إلى التغيير - ويتفق بهذا مع الفيلسوف إيمانويل كانت (١١٣٦-١٢١٨هـ/١٧٢٤ - ١٨٠٤م).

(١) محمد عمارة، عبد الرحمن الكواكبي شهيد الحرية ومجدد الإسلام، مرجع سابق، ص ٢١٦- ٢١٧.

(١) الأمة التي لا تشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية ويجب أن يتم التغيير سلميًّا وبالتدريج، ويتفق بهذا مع قانون الأنبياء في التغيير الاجتماعي: إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وليس بقتل الحكام أو الانقلابات العسكرية في الظلام.

(٢) الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج.

(٣) لابد من تصور البديل إذ يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل بالاستبداد ويتفق بهذا مع ديكارت الذي يرى في كتابه «مقال عن المنهج» أنه يجب عدم هدم البيوت القديمة مهما كانت سيئة فلا يفعل هذا مهندس عاقل ويضع أصحابه تحت المطر والريح، بل لابد من تهيئة البيت الجديد فإذا انتقل إليه لم يرجع إلى القديم قط[١].

وحديثنا حول القراءتين لنهج الكواكبي، يأخذنا للحديث حول القراءات المتعددة للكواكبي من قبل دارسيه[٢] من ناحية نسبته الأيديولوجية بشكل

---

(١) هشام علي حافظ، وجودت سعيد، وخالص جلبي، كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص ٢٢٣- ٢٢٤.

(٢) حول أهم الدراسات التي تناولت الكواكبي طالع مقدمة الأعمال للكواكبي، دراسة وتحقيق محمد جمال الطحان، مرجع سابق، ص ٥٥- ٦٤.

خاص انطلاقًا من آرائه بعضها أو كلها، والتي يمكن أن نلمح فيها عدة اتجاهات تبدو متناقضة تناقضًا عجيبًا أحيانًا:

١- الاتجاه الغالب هو الذي اعتبر الكواكبي من رواد دعاة القومية العربية، والقائلون بهذا ينقسمون بين فريقين: فريق من العروبيين وفريق من غلاة الإسلاميين.

٢- اتجاه ثانٍ يعتبر الكواكبي من أوائل دعاة فصل الدين عن الدولة أي من دعاة العلمانية.

٣- اتجاه ثالث يعتبر الكواكبي داعية دولة دينية بالمعنى الكنسي الغربي.

٤- اتجاه رابع يرى الكواكبي من دعاة الإصلاح الإسلامي وإن اختلف في تفاصيل ذلك الإصلاح عن غيره، مؤكدًا فيه على أهمية الدور العربي في هذا الإصلاح.

ومن يمثلون الفريق الأول من الاتجاه الأول: الدكتور محمد عمارة في القديم، ففي كتابه: عبد الرحمن الكواكبي شهيد الحرية ومجدد الإسلام(١) وفي فصله

(١) المرجع السابق، وقد ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في عام ١٩٨٤، والتي غير الدكتور عمارة كما يبدو مقدمة طبعته الثالثة دون فصوله، ومن ثم اختلف تصنيفه لفكر الكواكبي طبقًا لتغير زاوية نظره إليه وإليها وفقًا لاختلاف مواقف عمارة الفكرية في مراحله المختلفة.

المعنون باسم: مع العروبة، والذي حاول فيه أن ينقض آراء القائلين بالرأي الثالث (كالدكتور بطرس غالي في كتابه: الكواكبي والجامعة الإسلامية ص ٣٣، وص ٧٩) والرابع (كمحمد رشيد رضا في مقالاته بالمنار، نقلاً عن سامي الدهان ص ٧٤) قائلاً: فالذين حاولوا أن يصوروا الكواكبي داعية خلافة إسلامية، ودولة تقوم على أساس من عقيدة الدين الإسلامي، والجنسية فيه إنما تقوم على الإيمان بدين الإسلام[١]، قد ظنوا أن ترديد الكواكبي لعبارات مثل «الجامعة الدينية» و«الرابطة الإسلامية» و«أهل القبلة»، وكذلك وصف كتابه هذا –يقصد أم القرى– بأنه لم يكتب مثله في الإصلاح الإسلامي، والحديث عن الكواكبي بأنه «رجل عظيم من رجالات الإصلاح الإسلامي» - وهاتان العبارتان من قول الشيخ محمد رشيد رضا أقرب أصدقائه وجلسائه في مصر – ظنوا في ذلك وأمثاله دليلاً على أن الكواكبي إنما كان داعية دولة دينية بالمعنى الكنسي الغربي (وهو قول بطرس غالي وفهمه المناقض لحقيقة المراد من آراء الكواكبي)، وأن الغرض الأساسي من المؤتمر الذي صور مناقشاته ومحاوراته وجلساته في أم القرى إنما هو «تكوين جامعة إسلامية تربط بين البلاد الإسلامية» في دولة مركزية[٢]، وهي حقيقة ما

---

(١) وهو تلازم لم يقل به الكواكبي نفسه، وربما ينقضه ما أورده الدكتور عمارة نفسه من تصنيف الكواكبي في أحد تيارات الجامعة الإسلامية الذي رام تجديد حياة العالم الإسلامي، ولكن تحت قيادة العنصر العربي (وهو أمر يختلف عن الدعوة للقومية العربية كما عرفها العالم العربي بشدة في النصف الثاني من القرن العشرين) فكانت الجامعة الإسلامية عنده تيارًا مناهضًا للأتراك العثمانيين (أو بالأدق لقيادة الأتراك العثمانيين للخلافة الإسلامية نتيجة لما سبق ذكره من أوضاع لتلك الخلافة في ظل قيادتهم خاصة في عصور انحطاط الدولة العثمانية، انظر في هذا: محمد عمارة، الجامعة الإسلامية والفكرة القومية، مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ٥٩.

(٢) محمد عمارة، عبد الرحمن الكواكبي..، مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

دعا إليه الكواكبي في كتابه وإن قرنه بالدعوة لإصلاح الدين والسياسة في تلك الجامعة وتسليم قيادتها للعرب، والمساواة في إطارها بين أصحاب العقائد والأديان المختلفة في الحقوق والواجبات. ويدلل عمارة على عروبة الكواكبي متأوِّلاً آراءه بما لا يستقيم مع التأمل العميق لمجمل آراء الكواكبي ومواقفه المعلنة التي لا شك أنها تسلكه في الاتجاه الرابع، وبما أثبته عمارة نفسه في مقدمته الحديثة في رده على «جان داية» صاحب الاتجاه الثاني، حيث يقول: على أننا إذا فهمنا الحديث، أي الحديث عن «الجامعة الإسلامية» و«الرابطة الدينية» لا يمكن أن يستلزم الحديث عن الدولة الدينية بالمعنى الكهنوتي –ولا شك في ذلك– وإنما هو يعني ذلك الإيمان بوجود روابط معينة، وخيوط مشتركة، وقسط من الوحدة بين الذين يدينون بدين الإسلام، لا يرتقي بمستوى «الوحدة المركزية» في «الدولة الواحدة»[1].

ولئن كان الكواكبي لم يقصد جمع المؤمنين بالإسلام «وحدهم» في دولة مركزية واحدة دون سواهم من أصحاب الديانات الأخرى، فإنه لم يكن يطرح بالتأكيد فكرة تفتيت الدولة المركزية الواحدة التي كانت تجمع مواطني تلك الدولة بمسلميهم وغيرهم من أصحاب العقائد الأخرى إلى دول أو دويلات عربية أم غير عربية، بل طرح إصلاحًا لأحوال تلك الدولة المركزية إداريًا وشوريًا

(١) المرجع السابق، ص ١٠٥.

وجعل قيادتها في أيدٍ عربية لأنهم أصلح لقيادتها من وجهة نظره، ولا يتساوى هذا بالتأكيد مع ما آل إليه الفكر العروبي القومي في النصف الثاني من القرن العشرين.

ويمثل الفريق الثاني في الاتجاه الأول: الدكتور خالد بن إبراهيم بن عبدالله الدبيان في كتابه حول الجمعيات القومية العربية، الذي يقول إن «الرواد من المفكرين والدعاة الذين دعا بعضهم بدعوات لفتت نظر كثير من شباب العرب وقدحت في أذهانهم كثيرًا من الأفكار مما كانت سببًا من أسباب نشأة الجمعيات القومية العربية»[1]. رغم تأكيده على ملاحظة أن المبادئ القومية التي دعا إليها بعض المفكرين قبل نشأة الجمعيات القومية تركزت حول المطالبة بالإصلاح، إصلاح الحكم، والقضاء على الفساد فيه، وكانت تعني أيضًا مطالبة العرب بمساواتهم مع الأتراك في الحقوق والواجبات، والمطالبة بقسط أوفر من الحرية السياسية والمدنية. ثم ينقل أقوالاً لبعض أعضاء تلك الجمعيات تؤكد تأثير كتابات الكواكبي فيهم ومنها قول محمد عزة دروزة إن ما قدمه الكواكبي من كتابات ومقالات كان لها أثر عظيم في أفكار ناشئة العرب ووعيهم ويقظتهم مما جعلهم يعدونه من أبرز رجال النهضة العربية وموقظيها. ثم يقول إن الكواكبي أبرز في أم القرى عدة قضايا فكرية هامة كانت سببًا في تأسيس الجمعيات

---

(١) خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين في القرن الرابع عشر الهجري، الرياض، دار المسلم للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، الجزء الأول، ص ٢٥٧- ٢٨٣.

القومية العربية ويمكن حصرها بالنقاط التالية: تحقيق مطلب إقامة خلافة عربية قرشية، والطعن في حكم الأتراك، والعداء بين العرب والأتراك، وفصل السياسة عن الدين، والحكم المركزي واللامركزي، أما الولاء والبراء عند الكواكبي: فقد اعتبره الدبيان ممن يقدمون الرابطة القومية على الرابطة الدينية، ومجاراة العرب للغرب، ويفضلون الحكم الأجنبي الكافر على حكم الأتراك، وممن نظروا لتأسيس تلك الجمعيات، وينتهي من كل ذلك إلى القول إنه من خلال العرض السابق يلحظ أن الكواكبي قد وقع في مخالفات عقائدية، وذلك في تقريره لكثير من المسائل القومية[1]. ولا أدري في الحقيقة ما هي المخالفة العقائدية في آراء الكواكبي، على الرغم من تأثره الواضح بالآراء السلفية التوحيدية التي يمثل الكاتب نتاجًا متأخرًا لها.

ويمثل الاتجاه الثاني: جان داية في كتابه «الإمام الكواكبي: فصل الدين عن الدولة» حيث يقول:

«إن الكواكبي هو رائد القائلين بمبدأ فصل الدين عن الدولة على صعيد الأئمة والكتاب المسلمين.. فلم يبرز أي كاتب مسلم قبله قال بضرورة الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية، مما يرجح الاستنتاج بأن الكواكبي هو الذي شق هذه الطريق الطويلة الشاقة.. وفي جريدة المقطم جاء تعبير الكواكبي عن فصل الدين عن الدولة وإيمانه به أكثر وضوحًا وقوة مما هو عليه في جريدتيه (الشهباء)

(١) المرجع السابق.

و(اعتدال) وكتابيه (أم القرى) و(طبائع الاستبداد). وقد كفانا الدكتور عمارة مئونة الرد على تلك المقولة وإثبات عدم نسبة تلك المقالة إلى الكواكبي، والرد على الأدلة الأخرى التي ساقها داية تدليلاً على رأيه[١].

ويمثل الاتجاه الثالث: الدكتور بطرس بطرس غالي في كتابه «الكواكبي والجامعة الإسلامية» والذي شبه الكواكبي: ببعض قدامى الكتاب السياسيين في الغرب من أمثال بيير ديبوا الذي دعا إلى تكوين عصبة من الدول الأوروبية المسيحية للاستيلاء على الأراضي المقدسة في الشرق ومثل إيراسموس الذي دعا إلى قيام اتحاد بين دول أوروبا المسيحية ومثل سولي وزير هنري الرابع ملك فرنسا الذي اصطبغت دعوته بالصبغة الدينية[٢]، وهو ما رد عليه عمارة في معرض تدليله على عروبة الكواكبي دون دعوته لدولة دينية.

ويمثل الاتجاه الرابع: كل من محمد جمال طحان في مقدمته للأعمال الكاملة للكواكبي، ومحمد عمارة في مقدمته الحديثة لأعمال الكواكبي والشيخ رشيد رضا من معاصريه، وسنكتفي هنا بإيراد ما قرره طحان في نهاية مقدمته[٣] والذي استنتجه من استقرائه لمجمل ما كتبه الكواكبي من أن «منطلق الكواكبي الأساسي هو الإسلام، إنه مفكر متدين، ولأنه يدين بالإسلام، فقد شرحه مبينًا

(١) محمد عمارة، عبد الرحمن الكواكبي، شهيد الحرية ومجدد الإسلام، مرجع سابق، ص ٧- ٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٣) حيث يمكن الرجوع هنا لأراء عمارة التي تؤكد إسلامية الكواكبي في مقدمته سالفة الذكر.

اختلافه عن الإسلام الرسمي السائد، وميز بين المسلمين والإسلام والإسلامية التي عدها المنهج المشتق من الإسلام، وبهذا المعنى شكلت الإسلامية عنده المنطلق والمنهج والهدف. وقد حاول تعزيز انتمائه القومي والديني، من خلال وحدة سياسية عربية، وجامعة إسلامية يتولاها خليفة عربي، وهكذا فإن علاقة إسلام الكواكبي بعروبته علاقة تكامل وانسجام، لا علاقة تنافر وخصام»[(١)]. وهو ما يؤكده أدونيس في مقدمة كتابه «الكواكبي» بقوله إن: النظرية التي يصدر عنها الكواكبي للقضاء على الانحطاط، من جهة، ولتحقيق النهوض من جهة ثانية، هي ما يسميها بـ «الإسلامي»[(٢)]. وقوله: إن النهضة عنده ليست عملية اقتباس، وليست مجرد عملية تحرر، إنها استمرار تفتح ضمن التاريخ الإسلامي- العربي، بهدي مبادئ إسلامية واستمرار في تعميق الوعي. والنهضة إذن هي في فكره وصل ما انقطع في ممارسة الإسلامية وصيرورتها، وليس الآخر الغربي إلا نموذجًا تحريضيًّا، أعني أنه ليس مصدر معرفة للنهوض، ولا مقياس نهوض[(٣)].

ولعل خير ما أختم به وأؤكد به العبارة حول نسبة الكواكبي ما قاله بنفسه في كتابه: «طبائع الاستبداد» بما لا يدع مجالاً للبس من أن شأن المسلمين هو هم الليل والنهار الذي كان يشغله: «يا قوم وأعني منكم المسلمين.. أيها المسلمون

---

(١) محمد جمال الطحان، مقدمة الأعمال الكاملة للكواكبي، مرجع سابق، ص ٩٨- ٩٩.

(٢) أدونيس وخالدة سعيد (اختيار النصوص وتقديمها)، الكواكبي، سلسلة ديوان النهضة، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص ١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨- ١٩.

إني نشأت وشبت وأنا أفكر في شأننا الاجتماعي عسى أهتدي لتشخيص دائنا فكنت أتقصى السبب بعد السبب، حتى إذا وقعت على ما أظنه عامًّا، أقول لعل هذا هو جرثومة الداء، فأتعمق فيه تمحيصًا وأحلله تحليلاً فيتكشف التحقيق عن أن ما قام في الفكر هو سبب من جملة أسباب، أو هو سبب فرعي لا أصلي، فأخيب وأعود إلى البحث والتنقيب، وطالما أمسيت وأصبحت أجهد الفكر في الاستقصاء، وكثيرًا ما سعيت وسافرت لأستطلع آراء ذوي الآراء، عسى أهتدي إلى ما يشفي صدري من آلام بحث أتعبني به ربي...»[1]. وهذا الحديث يسوقنا إلى الكتاب الذي نقدم له هنا والذي بث فيه الكواكبي همومه الحرَّى تلك:

٤- الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد

٤-١ الكتاب بين الاقتباس والمدارسة

ما كاد الكواكبي يصل إلى مصر حتى وقع في نفوس إخوانه موقعًا حسنًا فالتفوا حوله(...)، فارتبط بهم بروابط الود والصداقة حتى إذا ما عرَّفه صديقه الشيخ رشيد رضا صاحب «المنار» بالأستاذ الشيخ علي يوسف تمكنت بين الرجلين أواصر الحب والتقدير، واتفقا من غير شك على خطة في النشر والتحبير، وفي ذات يوم صدرت «المؤيد» تحمل إلى قرائها فصولاً غريبة في اللهجة

(١) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص ١٤٩.

والأسلوب والموضوع، لم يسبق لصحيفة عربية أن تطرقت إلى مثلها، فقد كانت مشبعة بالصراحة والحرية والجرأة، تحوم حول الاستبداد، فلفت الأنظار وتساءل القراء عن صاحب هذه المقالات تصدر في جريدة «المؤيد» على رغم اتصالها الشديد بالخديوي عباس الثاني وبالآستانة، ويقولون ترى من يكون صاحب «طبائع الاستبداد»؟ واعتقد الجمهور لأول وهلة أنه من نتاج قلم وتفكير فقيد الشرق الشيخ محمد عبده، لولا الجفاء الذي كان مستحكمًا بين صاحب المؤيد وبينه. فلما عرفوا أنه عبد الرحمن الكواكبي وضعوه في الدرجة الأولى من رجال الفكر والقلم وأنزلوه منزلته وأعلوا قدره[1].

يقول حسن حنفي حول الكتاب إنه يعد من المساهمات الأولى في رصد هذه الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في الوجدان العربي (...)، وهو من أجمل العناوين وأكثرها دلالة في الفكر العربي الحديث والمعاصر. يتجه مباشرة نحو الموضوع: الحرية والديمقراطية في صيغته النافية، والاستبداد والاستعباد. يجمع بين النظر والعمل، بين البحث عن طبائع الاستبداد والبحث عن مصارع الاستعباد أي طرق التخلص منه. وهو بحث في الماهيات أي في الجذور والطبائع أكثر منه بحثًا في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. هو بحث فلسفي وليس بحثًا اجتماعيًا. محررها وليس مؤلفها الرحالة «ك» وليس المفكر والمصلح

(١) سامي الدهان، عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص ٤٢.

والعالم الكواكبي. فالرحالة هو الذي يستمد فكره من تجاربه ومشاهداته وليس من المصادر المدونة القديمة. والرمز «ك» يعني أن أي رحالة قادر على الوصول إلى نفس النتائج بوصفها خبرة جماعية مشتركة، وربما حماية لنفسه وتسترًا من حكام الطغيان، «وأنا المضطر للاكتتام حسب الزمان» . ويعترف هو بهذين المرجعين، «منها ما درسته ومنها ما اقتبسته». ولا يشير إلى مصدر الاقتباس بل يكتفي بذكر «المؤرخين المدققين»، «المدققين»، «المدققين السياسيين»، «العلماء الآثاريون»، «بعض الحكماء»، «أحد المحررين السياسيين»، «المحررين»، «أهل النظر في أحوال البشر»، «المتأخرون من أهل أوروبا»، «المتأخرون من الشرقيين»،... إلخ، ولكن الكواكبي يعيد قراءة الوافد لإعادة توظيفه في تنظيره المباشر للواقع، وكأن الوافد الخارجي يصف الواقع المحلي، لا فرق بين واقع أوروبا وواقع الشرق. فالاستبداد واحد، لا فرق بين أباطرة أوروبا وقياصرتها وبين خلفاء بني عثمان. لا فرق بين الآخر والأنا. لا يقصد حكمًا بعينه بل قصد فقط تنبيه الغافلين عن الجذور التاريخية للداء الدفين[1].

أما الاقتباس فيشير إليه أحمد أمين بقوله: وقد اقتبس فيه كثيرًا من أقوال «ألفيري». ولا أعرف كيف وصلت إليه، وألفيري «Alfieri Vittoria»، كاتب إيطالي

(١) حسن حنفي، الاستبداد في الفكر العربي المعاصر، الموقع الإلكتروني لمجلة الكتب وجهات نظر، عدد فبراير ٢٠٠٢: http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?page=9&id=73&issue_id=30

عاش من سنة (١١٦٢- ١٢١٨هـ/١٧٤٩- ١٨٠٣م)، من بيت نبيل وقد ساح في أوروبا نحو سبع سنوات، ودرس كتب فولتير (١١٠٦-١١٩٢هـ/١٦٩٤-١٧٧٨م) وروسو ومنتسكيو، وتَشَبَّع بآرائهم الحرة وَتَعشَّق الحرية وكره الاستبداد أشد الكره، وَوَجَّه أدبه للتغني بالحرية ومناهضة الاستبداد، ينطق بذلك أبطال رواياته، ويبثه في كتاباته، ولكن الكواكبي هضمها وعدلها بما يناسب البيئة الشرقية والعقلية الإسلامية، وزاد عليها من تجاربه وآرائه[1].

أما الدراسة: فإننا يمكننا أن نلاحظ في كتابي الكواكبي بعض الآراء التي لا تدع مجالاً للشك في تأثره بأفكار الدعوة السلفية التي أطلقها محمد بن عبد الوهاب (١١١٥- ١٢٠٦ هـ/ ١٧٠٣- ١٧٩٢م)، ولكن بالطريقة التي تنظر لمفهوم «التوحيد» باعتباره مفهومًا تحريريًا للإنسان من أسر المعتقدات التي تقربه من مساحة الوثنية أو من فكر الخرافة، واستلاب العقل، يقول الدكتور فتحي عثمان في كتابه «السلفية في المجتمعات المعاصرة» بعد أن ذكر نقولاً عن الكواكبي: ولهذا كله دلالته التي لا تخفى في إيمان الكواكبي بنهج السلفية في تفهم الإسلام واقتناعه بأن أقرب من يكون إليه عرب الجزيرة، وما وصلت الجزيرة لذلك إلا بالدعوة السلفية، ويقول أيضًا: وهكذا يقدم الكواكبي صورة حية جلية لبدع الشرك المعاصر، أعطاها من تفاصيل الواقع ما جعلها صورة حقيقية

---

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

ناطقة معبرة، هي أبلغ في مخاطبة العقول والقلوب من أية تقريرات نظرية جافة، وقد كان هذا شأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله..[١]

ويبدو من الكتاب أن الكواكبي قد اقتبس بعض أفكاره في هذا الكتاب من ألفيري[٢] ومن غيره من الكتاب الغربيين، كما درس غيره من المصادر الفكرية العربية والإسلامية والغربية مثل «الأمير» لمكيافيللي، و«روح القانون» لمونتسيكيو (١٦٨٩– ١٧٥٥م)[٣] في هذه الفترة كانت هناك ترجمة عربية لكتاب روح الشرائع منشورة في مصر ومقدمة ابن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ/ ١٣٣٢– ١٤٠٦م)[٤]، كما قرأ كتابات أحمد جودت (١٢٣٨– ١٣١٣هـ/ ١٨٢٢– ١٨٩٥م) ونامق كمال (١٢٥٦– ١٣٠٦هـ/١٨٤٠–١٨٨٨م) وسليمان الطرابلسي (١٢٢٧-١٣٥٩هـ/١٨١٢- ١٩٤٠م)، إضافة إلى كتابات رفاعة الطهطاوي (١٢١٦– ١٢٩٠هـ/ ١٨٠١– ١٨٧٣م) وخير الدين التونسي (١٢٣٧– ١٣٠٨هـ/ ١٨٢١ – ١٨٩٠م)، وأحمد فارس الشدياق (١٢١٩– ١٣٠٦هـ/ ١٨٠٤– ١٨٨٨م)، وسليم البستاني (١٢٦٤– ١٣٠٢هـ/ ١٨٤٨ – ١٨٨٤م)[١]،

---

(١) طالع: محمد فتحي عثمان، السلفية في المجتمعات المعاصرة، الكويت، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ٨٧- ٩٧.

(٢) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥٧.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤ فكرة عمر الحضارات وص ٥٤ في انتقاد ابن خلدون لخروج الحسين بن علي على يزيد بن معاوية.

إضافة إلى ذلك فقد استقى الكواكبي آراءه من معايشته للاستبداد واستقرائه للأحوال تحت وطأته، ومناقشتها مع الآخرين في جلسات تداول الشأن العام، ثم من خلال التفكر في أحوال المستبدين والمستبد بهم، وفي آثار الاستبداد في واقع الحياة العملية، حتى خرج إلينا من خلاصة الدراسة والاقتباس والمعايشة والمناقشة والتفكر بهذا السفر الفريد في «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد».

ولابد هنا من الإشارة إلى أن محمد جمال الطحان قد تناول بالتحقيق والدراسة النسخ المختلفة لكتاب طبائع الاستبداد، وأشار إلى ملاحظات قيمة حولها يحسن الرجوع إليها[٢].

٤-٢ كيف بحث الكواكبي في الاستبداد؟

الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد كان وكأنه يعيد طرح السؤال وصياغة الإجابة التي طرحها في كتابه الأول «أم القرى» حيث يقول إنه وجد «سراة القوم» في مصر «كسائر الباحثين كل يذهب مذهبًا في سبب الانحطاط وفي ما هو الداء، وحيث إني قد تمحص عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية، وقد استقر فكري على ذلك، كما أن لكل نبأ

---

(١) المرجع السابق ص ٧ – ٨.

(٢) راجع ما قاله محمد جمال الطحان، مقدمة الأعمال الكاملة للكواكبي، مرجع سابق، ص ٤٩- ٥٢.

مستقرًا، بعد ثلاثين عامًا...بحثًا أظنه كاد يشمل كل ما يخطر على البال من سبب يتوهم فيه الباحث عند النظرة الأولى، أنه ظفر بأصل الداء أو بأهم أصوله، ولكن لا يلبث أن يكشف له التدقيق أنه لم يظفر بشيء، أو أن ذلك فرع لأصل، أو هو نتيجة لا وسيلة[١].

إذًا فقد كان الشاغل هو هو .. السؤال عن أسباب الداء ووصفة الدواء، وكان تشخيصه لأسباب الداء مختلفًا من حيث ترتيب الأولويات وترتيب النتائج على الأسباب، وكانت وصفته للدواء هنا تعديلاً على وصفته السابقة التي وردت في «أم القرى» من باب تغير وصف الداء، فدعونا نرى التغير في الوصف والوصفة لنعيد رسمه وفقًا لطبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

في مقدمة كتابه يحدد الكواكبي عناصر دراسته للاستبداد حيث يقول: إنني أرى أن المتكلم في الاستبداد عليه أن يلاحظ تعريف وتشخيص ما هو الاستبداد؟ ما سببه؟ ما أعراضه؟ ما سيره؟ ما إنذاره[٢]؟ ما دواؤه؟[٣]. ووفقًا لهذه العناصر يمكننا أن نرى أهم أفكار الكتاب الذي جاء في أسلوب الاقتضاب،

---

(١) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص ٤٣٠.

(٢) يقصد هنا عواقبه المنذرة بالوقوع، أو التي توشك أن تقع.

(٣) المرجع السابق، ص ٩، ومن الملاحظ أن الكواكبي لم يحرص في تبويبه لكتابه على السير وفق هذه العناصر، ولكننا نجتهد في استلال المعاني ووضعها وفق هذا التصنيف.

وجاء هذا الاقتضاب كثافة وعمقًا في المعنى يجعل من مهمة الغوص في بحاره مهمة غاية في الصعوبة، إذ لا يعرف المرء ما يأخذ منه وما يدع[1].

تعريف الاستبداد: الاستبداد عنده صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكمًا التي تتصرف في شئون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين[2]. ومن أسبابه كون الحكومة غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة، أو على إرادة الأمة. أو أنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد بما تهوى، كما أنه ينتج عن غفلة الأمة أو التمكن من إغفالها، ويستمر الاستبداد بسبب جهالة الأمة، وبقوة الجنود المنظمة. كما ينتج عن استبداد الناس بعضهم ببعض فالمستبدون يتولاهم مستبد، والأحرار يتولاهم الأحرار، فـ (كما تكونوا يُولّ عليكم)»[3].

سير الاستبداد وإنذاره: وهو القسم الذي استغرق معظم صفحات الكتاب، وتحدث فيه الكواكبي عن علاقات التساند بين الاستبداد والانحراف في الدين، وبين الجهل والاستبداد السياسي، وعلاقة التنافر بين الاستبداد

(١) وإذا كان الكواكبي قد استعمل الاقتضاب في العبارات، فإنه استطرد في الوصف وأسهب في العرض بطريقة أشبه بالخواطر تحت كل عنوان من عناوين فصوله، دون ترتيب منطقي متسلسل للكلام، تنقسم فيه أفكار الفصل على أفكار وعناصر فرعية محددة وواضحة، وهو ما يزيد في صعوبة استخلاص المعاني في شكل عناصر محددة كما نحاول أن نفعل.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١١- ٢٠.

والعلم، وآثار الاستبداد على المجد والأخلاق والترقي وعلاقته المتشابكة مع المال، ومن ذلك:

الاستبداد والمجد: المجد هو إحراز مقام الحب والاحترام في القلوب، وهو لا ينال إلا بنوع من البذل في سبيل الجماعة وبتعبير الشرقيين في سبيل الله أو سبيل الدين، وبتعبير الغربيين في سبيل المدنية أو سبيل الإنسانية، أما التمجد فهو أن يصير الإنسان مستبدًّا صغيرًا في كنف المستبد الأعظم. والمستبدون يعتمدون غالبًا على العريقين في خدمة الاستبداد الوارثين من آبائهم وأجدادهم الأخلاق المرضية للمستبدين وهو ما أسماه بيوت الظلم والإمارة، وهي مطمح نظر المستبد في الاستعانة وموضع ثقته[1].

الاستبداد والمال: فعلاقة الاستبداد بالمال أن الاستبداد يجعل المال في أيدي الناس عرضة لسلب المستبد وأعوانه وعماله غصبًا، أو بحجة باطلة، وعرضة أيضًا لسلب المعتدين من اللصوص والمحتالين الراتعين في أمان الإدارة الاستبدادية، ومن طبائع الاستبداد أن الأغنياء أعداؤه فكرًا وأوتاده عملاً، فهم ربائط المستبد يذلهم فيئنون ويستدرهم فيحنون، ولهذا يكثر الذل في الأمم التي يكثر أغنياؤها*. أما التمول (أي ادخار المال) فقد تطبع الإنسان عليه لدواعي

(١) المرجع السابق، ص ٥٢ - ٧٢.

* هذا ارتباط ليس من الارتباطات الشرطية فكم شهدنا من أمم كثر أغنياؤها ولم يكثر الذل فيها، فهو ارتباط تعسفي مبالغ فيه من قبل الكواكبي.

الحاجة المحققة أو المتوهمة، ويشتد حرص التمول القبيح في عهد الحكومات المستبدة حيث يسهل فيها تحصيل الثروة بالسرقة من بيت المال، وبالتعدي على الحقوق العامة، وبغصب ما في أيدي الضعفاء[١].

الاستبداد والأخلاق: فالأخلاق هي أثمار بذرها الوراثة، وتربتها التربية، وسقياها العلم، والاستبداد يستولي على العقول الضعيفة للعامة فضلاً عن الأجسام فيفسدها كما يريد، فأسير الاستبداد لا نظام في حياته ولا نظام في أخلاقه، وأسير الاستبداد العريق يرث شر الخصال وتربى على أشرها، كما أن من طبيعة الاستبداد ألفة بعض الأخلاق الرديئة، حتى الأخيار من الناس فإن الاستبداد يرغمهم على ألفة الرياء والنفاق و لبئس السيئتان[٢].

الاستبداد والتربية: فالإنسان في نشأته يكون كالغصن الرطب فهو مستقيم بطبعه، وأهواء التربية تميل به إلى يمين الخير أو شمال الشر، والتربية والاستبداد عاملان متعاكسان فكل ما تبنيه التربية مع ضعفها يهدمه الاستبداد بقوته، والتربية علم وعمل وليس من شأن الأمم المملوكة شؤونها أن يوجد فيها من يعلم التربية ولا من يعلمها، والتربية غير مقصودة ولا مقدورة في ظلال الاستبداد إلا

---

(١) المرجع السابق، ص٧٣ - ٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٣ - ١١٣.

ما قد يكون بالتخويف من القوة القاهرة، وهذا النوع يستلزم انخلاع القلوب لا تزكية النفوس[١].

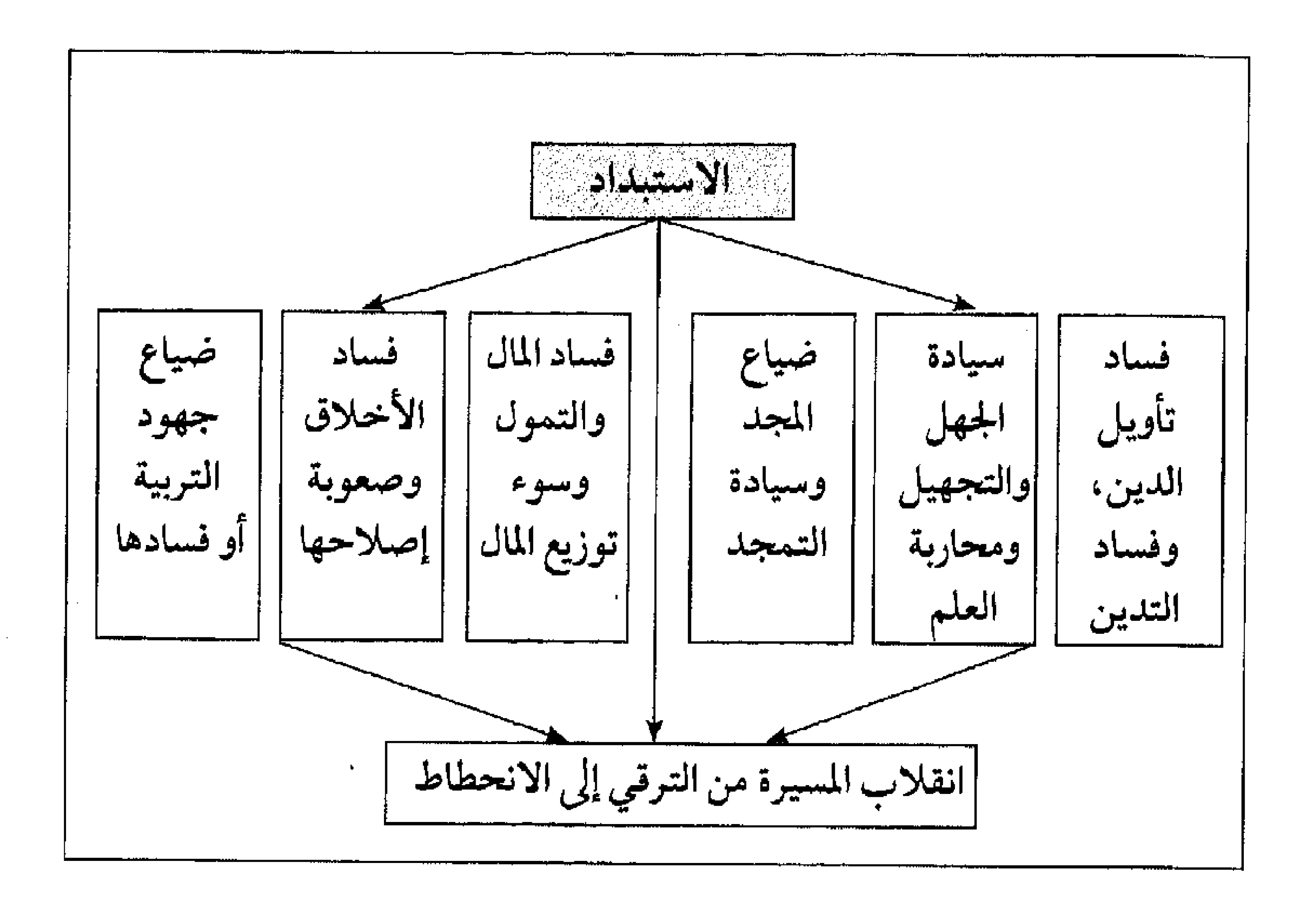
الاستبداد والترقي: الاستبداد يقلب السير من الترقي إلى الانحطاط، ومن التقدم إلى التأخر، ويلازم الأمة ملازمة الغريم الشحيح* ، وقد أجمع الحكماء على أن أهم ما يجب عمله على الآخذين بيد الأمم، الذين فيهم نسمة من مروءة وشرارة حمية أن يسعوا في رفع الضغط على العقول الذي يسببه الاستبداد لينطلق سبيلها في النمو فتمزق غيوم الأوهام التي تمطر المخاوف[٢]، ويمكننا مما عرضنا له رسم خريطة تشخيص الداء:

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٥-١٣١.

* والمتأمل لحال أمم العالم الثالث بعد استقلالها الظاهري عن الاستعمار وعلاقة نصيب كل أمة منها من الحرية أو الاستبداد، وعلاقة ذلك بالترقي والانحطاط بمعناه العام والواسع، أو التقدم والتأخر حتى بالمعنى الاقتصادي والعلمي يلاحظ ما يؤكد تلك المقولة وهذا الارتباط الشرطي، ولعل في المقارنة بين بلدان كماليزيا، والهند بل وحتى تركيا مثلاً في مقابل دولة كبيرة في الشرق كمصر ونصيب كل منها بعد نصف قرن من الاستقلال من التقدم والتأخر، ما يثبت ذلك.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٣- ١٦٧.



دواء الاستبداد: وله ثلاثة شروط

١- الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

٢- الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج.

٣- يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ما يتم إبداله بالاستبداد.

ويلزم للدواء أولاً تنبيه حس الأمة بآلام الاستبداد، ثم يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية السياسية المناسبة لها بحيث يشغل ذلك أفكار كل طبقاتها، والأولى أن يبقى ذلك تحت مخض العقول سنين بل عشرات السنين حتى ينضج تمامًا، وحتى يحصل ظهور التلهف الحقيقي على نوال الحرية في الطبقات العليا والتمني في الطبقات السفلى[١].

٤-٣ أثر الكتاب

كان للكواكبي الفضل الأكبر في وضع قضية الاستبداد من خلال هذا الكتاب على أجندة البحث في الفكر العربي والإسلامي، وهو أمر لم يسبقه إليه أحد في العصر الحديث، باستثناء ما أشار إليه فاروق أبو زيد[٢] من سبق كتاب «الحاكم والمحكوم» لسعيد أفندي البستاني والذي نشر عام (١٢٩٨هـ/١٨٨١م)، والذي كان قد نشره أولاً كمقالات متتابعة في صحيفة «مصر» التي كان يصدرها عوني إسحاق شقيق الكاتب السوري أديب إسحاق، وإن كان الكتاب قد فقد فإن المقالات قد بقيت، وفيها كشف البستاني عن الفرق بين الحكومات المطلقة أو الحكومات الاستبدادية.. وبين الحكومات المقيدة أو الحكومات الديمقراطية...

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦٩ - ١٩١.

(٢) فاروق أبو زيد، عصر التنوير العربي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٨ ص ٩٣- ٩٤.

وتعرض لدراسة موضوع الاستبداد وشرح مفهومه وكشف نواقصه وثغراته.. وهو بذلك يسبق الكواكبي في التصدي لموضوع الاستبداد ونقده، حيث توصل البســـتاني إلى أكثر الاجتـهادات الفكرية التي جاء بها الكواكـبي، ويؤكد أبو زيد من ثم «تأثر الكواكبي بالبستاني إلى الدرجة التي أخذ عنه أفكاره»، كما يشير أبو زيد أيضًا إلى سبق رفاعة الطهطاوي بدوره للبستاني في تصنيفه لأنواع الحكومات في مقال للطهطاوي بعنوان «تمهيد» نشره بصحيفة «الوقائع المصرية» عام (١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م)[١]. إلا أن كل ذلك لا يمنع من تفرد الكواكبي بتحليله المتعمق للاستبداد وآثاره بطريقة متميزة وغير مسبوقة، وهو ما أدى إلى ترجمة كتابه إلى اللغة الفارسية والتي قام بها «عبد الحسين الحلي» كما ترجمه المستشرق الروسي ليفين إلى اللغة الروسية[٢].

وإذا كان الكواكبي قد قُرِئ قراءات متعددة في المجمل العام لفكره فقد أتى تأثير الكاتب وكتابه «طبائع الاستبداد» في اتجاهين مختلفين وبطريقتين رئيسيتين:

أما الاتجاهان: فهما الاتجاه العروبي القومي، والاتجاه الإسلامي.

وأما الطريقتان: فطريقة عملية وأخرى نظرية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢) سعد زغلول، الكواكبي، عبد الرحمن الكواكبي (السيرة الذاتية)، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ١١٨.

أما الاتجاه العروبي القومي: والمبني على قراءة الكواكبي كداعية للقومية العربية، وهي القراءة التي تبناها اتجاهان متضادان: الاتجاه العروبي القومي، والاتجاه الإسلامي المتشدد، وقد أخذ في الأغلب الطريقة العملية والتي تدعمت بمساهمات نظرية أخرى من أمثال ساطع الحصري (١٢٩٧- ١٣٨٨هـ/ ١٨٨٠- ١٩٦٨م) وغيره من دعاة القومية العربية في زمان الكواكبي وما تلاه، والتي رصدها «خالد الدبيان» في كتابه سابق الذكر، ومن قبله «محمد محمد حسين» في كتابه: «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر»، وقد نقل الدبيان عن «محمد كرد علي» قوله بأن للكواكبي وكتاباته الفضل بتنبيهه الأفكار، ووصف شقاء الأمة، فأبدع بدعوته بدعة حسنة لم يسبق إليها، فأودى بحياته ليؤسس للعرب دولة ترعاهم، وتوفر على حمل النور إليهم» ، كما نقل قول «محمد عزة دروزة» (١٣٠٥- ١٤٠٤ هـ/ ١٨٨٧- ١٩٨٤م) السابق ذكره[١]، ونقل تأثر الجمعيات القومية بكتابي «الكواكبي» ومنهما «طبائع الاستبداد» والذي ركز فيه «الكواكبي» على مفهوم الحرية، «والذي أكثرت الجمعيات القومية في المطالبة به، حتى أصبح من الشعارات التي نادت به، وأكد أعضاء الجمعيات القومية في المؤتمر العربي الأول أن من أماني العرب أن تكون.. صحافتهم مطلقة، وأقلام كتابهم غير مقيدة، ومدارسهم تضاء بالكهرباء الوطنية السورية»[٢].

---

(١) خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين في القرن الرابع عشر الهجري، مرجع سابق، ص ٢٥٨- ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٣- ٢٦٤.

أما الاتجاه الإسلامي: فقد لزم في تأثره بالكتاب بين الطريقتين العملية والنظرية، أما العملي منه فقد بدا في تأثر الإمام النائيني (١٢٧٣ – ١٣٥٥هـ/ ١٨٥٧– ١٩٣٦م) أحد المرجعيات الدينية الإصلاحية في إيران بكتاب الكواكبي حول طبائع الاستبداد أثناء انخراطه في الحركة الدستورية بإيران، وهو ما دفعه فيما بعد إلى تأليف كتاب حول الاستبداد والحكم الشوري الدستوري كعلاج له، حيث كان كتاب «طبائع الاستبداد» قد ترجم بعد نشر الطبعة الأولى منه بثلاث سنوات إلى اللغة الفارسية على يد «عبد الحسين الحلي» والذي كان معتمدًا من قبل «آية الله النائيني» وصاحبه «الخراساني» (١٢٥٥– ١٣٢٩هـ/ ١٨٣٩– ١٩١١م) الذي تأثر به فقام بثورته على الأسرة القاجارية عام (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)، لكن الكتاب كان قد نشر رسميًّا بطهران عام (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م).[١] أما المظهر الثاني للتأثر العملي فيبدو في وضع الإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين لكتابي الكواكبي ضمن المنهج الثقافي للإخوان[٢]، أوصى بأن يكون الكتابان ضمن «مكتبة المنزل» لعموم الناس، وليس فقط للمنتمين لجماعته.

من هذين المظهرين العمليين يأتي التأثير النظري للكتاب الذي يمكننا أن نرصده من خلال كتابين تناولا نفس القضية على الأرضية الإسلامية في بلدين

---

(١) سعد زغلول، عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص ١١٧– ١١٨.

(٢) انظر اللائحة العامة للمنهاج الثقافي للإخوان. مجلة التعارف عدد رقم ٦١–١٩٤٠م، ص٩ – ١٢.

مختلفين، وهو ما لم يكن ليحدث لولا تأثر صاحبيهما بكتاب الكواكبي بشكل مباشر أو غير مباشر، ربما لتشابه صاحبيهما مع الكواكبي في الروح الأبية التي ترفض الضيم، وفي النظرة النقدية لأوضاع المسلمين الدينية ولفهمهم لدينهم مما أوقعهم فريسة الاستبداد، وهذان الكتابان هما: كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» للإمام النائيني، وهو معاصر للكواكبي، وقد صدر كتابه ذلك عام (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م)، أي بعد صدور كتاب الكواكبي بخمسة أعوام، وكتاب: «الإسلام والاستبداد السياسي» للشيخ محمد الغزالي، والذي صدر في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، ويمكننا أن نقارن بين هذه الكتب الثلاثة وبحثها في الاستبداد من خلال النقاط الأربع التالية:

- **الكتاب بين التأثر والتأثير**

- أما الكواكبي: فقد هضم المصادر الغربية والتركية والعربية في كتابه وطبقها على الأرضية الإسلامية، وتدارس ما توصل إليه في جلسات تداول الشأن العام، وبدا فيه متأثرًا بما عايشه من الاستبداد في ولاية حلب من ولايات الدولة العثمانية.

- وأما النائيني: فقد هضم كتاب الكواكبي وضم إليه ما استفاده من مصادر مذهبية وفلسفية، وتداول الأمر مع رفقائه في الحركة الدستورية

الإيرانية، إضافة إلى تأثره بما عايشه من استبداد الشاهانية الإيرانية وممالأتها للأطماع الغربية في بلاده[١].

- وبالنسبة للشيخ الغزالي: فقد قرأ كتابي الكواكبي ضمن المنهج الثقافي الذي وضعه الإمام حسن البنا لجماعة الإخوان المسلمين وتأثر بهما، وبخاصة بكتاب طبائع الاستبداد، وقد ألقى مادة كتابه حول الاستبداد على معتقلي الإخوان في منطقة الطور بسيناء[٢]، وبدا فيه متأثرًا بمطالعته لأحوال الأمم الغربية ومنفعلاً باحتلال الغرب لبلاده إضافة إلى ما عايشه من استبداد الحكم الملكي في مصر[٣].

- **أسلوب معالجة قضية الاستبداد**

- الكواكبي: عالجها بأسلوب ينم عن اطلاع واسع على مجريات عصره وأدبياته الغربية منها مع ثقافة إسلامية عميقة، وتمتع فيه بنظرات عميقة تجعله من رواد علم الاجتماع السياسي، فتناول القضية في عمومها وشمولها دون التقيد بمذهب ودون التركيز فقط على الجوانب السياسية دون غيرها، وإن بدا فيه انتماؤه الإسلامي الذي لا لبس فيه.

---

(١) طالع التفصيل في: آية الله المحقق النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تعريب عبد الحسن آل نجف، حققه وكتب المدخل إليه عبد الكريم آل نجف، قم، مؤسسة أحسن الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

(٢) في عهد وزارة السعديين برئاسة إبراهيم باشا عبد الهادي في ١٩٤٩م.

(٣) طالع التفصيل في: محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، القاهرة، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.

- النائيني: عالجها بأسلوب الفقيه المذهبي فقصر المعالجة على أوضاع بلاده وأهل مذهبه وتناول الموضوع من زاوية أكثر ضيقًا من زاوية تناول الكواكبي للأمر، حيث ركز فيه على إثبات مشروعية الحكم الشوري الدستوري من وجهة النظر الإمامية إزاء المشككين في مشروعيتها.

- الغزالي: عالجها بأسلوب الداعية المهموم بقضايا أمته، وتناول الموضوع في عموميته دون التقيد بمذهب أو جغرافيا، وإن كان تناوله على أرضية إسلامية أكثر من زميليه كما يكشف عن ذلك عنوان الكتاب وطرق استدلاله على الآراء، وبدا فيه أقرب إلى روح الكواكبي الثورية ونظراته العميقة من النائيني، وعرج من موضوع الاستبداد إلى قضية الحرية في الإسلام وانعكاساتها في موضوعات شتى، وإن كان أقل شمولاً أيضًا في تناول الموضوع من الكواكبي.

- **كيف قدم الحل لمشكلة الاستبداد؟**

- الكواكبي: حرص على تقديم الحل مفصلاً ومحدد الخطوات كما سيأتي مفصلاً في نص الكتاب، وإن كان هذا الحل صعب المنال.

- النائيني: حرص أيضًا على تقديم حل لمشكلة الاستبداد في خاتمة الكتاب، فوضع ما أسماه منابع الاستبداد وقواه الملعونة في أربعة

أسباب: الجهل وعدم اطلاع الشعب على حقوقه ووظائف الدولة واعتبره الأصل والمنشأ، وقوة الاستبداد الديني، واعتبره أخطر من باقي القوى وأصعب في العلاج إلى حد الامتناع، والتزلف للسلطان وإظهار الخضوع له وهو ما أسماه الكواكبي بالتمجد، وإلقاء الخلاف بين الشعب وتفريق كلمته، والإرهاب والتخويف والتعذيب، ورسوخ رذيلة الاستبداد إزاء الضعفاء في جبلة الأقوياء، ومصادرة إمكانات البلاد المالية والعسكرية وتكريسها للقضاء على نفس الشعب، ثم حاول أن يطرح علاجًا لمنابع الاستبداد تلك وإن بدا فيه لا يقدم حلولاً محددة المعالم في نقاط، فبدا كلامه أقرب إلى الكلام العام، وإن بدا في كتابه عامة وفي شرحه للحكومة الدستورية أقرب إلى تقديم الحل العملي المفصل من ذلك الكلام العام في الفصل الختامي.

- الغزالي: لم يقدم حلاً منفصلاً لمشكلة الاستبداد وإن بدا الحل مبثوثًا هنا وهناك في كتابه، وركز فيه على أن الحل في العودة إلى الإسلام الصافي الخالي من الشوائب التي علقت بفهمه طوال عهود الاستبداد، كما ركز في الفصل المعنون بـ «مكمن الداء» على الأسباب الأخلاقية للاستبداد كالكذب والطمع والنفاق والكِبر، والرياء بين السادة والأتباع، والتبذير من أقوات الشعوب، وهو ما يتوافق مع تصوره للحل.

- **حول علاقة الاستبداد بالاستعمار**

- الكواكبي: مر على الأمر مرور الكرام في فصل «الاستبداد والترقي».

- النائيني: أشار إلى الاستعمار كنتيجة حتمية للاستبداد في فصله المعنون بـ «وظيفة المسلمين السياسية في عصر الغيبة».

- الغزالي: حمل الكتاب رؤى نقدية للغرب في استعماره لبلدان الشرق بشكل واضح وبتركيز كبير في أماكن عدة من كتابه.

طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

تأليف

عبد الرحمن الكواكبي

طُبع لأول مرة عام ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، خالق الكون على نظام محكم متين، والصلاة والسلام على أنبيائه العظام هداة الأمم إلى الحق المبين، لا سيَّما منهم على النبي العربي الذي أرسله رحمة للعالمين ليرقى بهم معاشًا ومعادًا على سلم الحكمة إلى علِّيين.

أقول وأنا مسلم عربي مضطر للاكتتام شأن الضعيف الصادع بالأمر، المعلن رأيه تحت سماء الشرق، الراجي اكتفاء المطالعين بالقول عمن قال: وتعرف الحق في ذاته لا بالرجال، إنني في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة وألف هجرية، هجرت دياري سرحًا في الشرق، فزرت مصر، واتخذتها لي مركزًا أرجع إليه مُغْتَنِمًا عهد الحرية فيها على عهد عزيزها حضرة سَمِيّ عمِّ النبي (العباس الثاني) الناشر لواء الأمن على أكناف مُلْكِه، فوجدت أفكار سراة القوم في مصر كما هي في سائر الشرق، خائضة عباب البحث في المسألة الكبرى، أعني المسألة الاجتماعية في الشرق عمومًا وفي المسلمين خصوصًا، إنما هم كسائر الباحثين، كُلٌّ يذهب مذهبًا في سبب الانحطاط وفي ما هو الدواء. وحيث إني قد تمحص عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية. وقد استقر

فكري على ذلك - كما أن لكل نبأ مستقرًّا - بعد بحث ثلاثين عامًا... بحثًا أظنه كادَ يشمل كل ما يخطر على البال من سبب يتوهم فيه الباحث عند النظرة الأولى، أنه ظفر بأصل الداء أو بأهم أصوله، ولكن لا يلبث أن يكشف له التدقيق أنه لم يظفر بشيء، أو أن ذلك فرع لأصل، أو هو نتيجة لا وسيلة.

فالقائل مثلاً: إن أصل الداء التهاون في الدين، لا يلبث أن يقف حائرًا عندما يسأل نفسه لماذا تهاون الناس في الدين؟ والقائل: إن الداء اختلاف الآراء، يقف مبهوتًا عند تعليل سبب الاختلاف. فإن قال: سببه الجهل، يَشْكُل عليه وجود الاختلاف بين العلماء بصورة أقوى وأشد ... وهكذا يجد نفسه في حلقة مفرغة لا مبدأ لها؛ فيرجع إلى القول: هذا ما يريده الله بخلقه، غير مكترث بمنازعة عقله ودينه له بأن الله حكيم عادل رحيم.

وإني إراحة لفكر المطالعين، أعدّد لهم المباحث التي طالما أتعبت نفسي في تحليلها وخاطرت حتى بحياتي في درسها وتدقيقها، وبذلك يعلمون أني ما وافقت على الرأي القائل بأن أصل الداء هو الاستبداد السياسي إلا بعد عناء طويل يرجح أني قد أصبت الغرض. وأرجو الله أن يجعل حسن نيتي شفيع سيئاتي، وها هي المباحث:

في زيارتي هذه لمصر، نشرت في أشهر جرائدها بعض مقالات سياسية تحت

عنوانات الاستبداد، ما هو الاستبداد؟ وما تأثيره على الدين؟ على العلم؟ على التربية؟ على الأخلاق؟ على المجد؟ على المال؟... إلى غير ذلك.

ثم في زيارتي مصر ثانية، أجبت تكليف بعض الشبيبة، فوسعت تلك المباحث خصوصًا في الاجتماعيات كالتربية والأخلاق، وأضفت إليها طرائق التخلص من الاستبداد، ونشرت ذلك في كتاب سميته (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) وجعلته هدية مني للناشئة العربية المباركة الأبيّة، المعقودة آمال الأمة بيمن نواصيهم، ولا غرو، فلا شباب إلا بالشباب.

ثم في زيارتي هذه، وهي الثالثة، وجدت الكتاب قد نفد في بُرهة قليلة فأحببت أن أعيد النظر فيه وأزيده زيدًا مما درسته فضبطته، أو ما اقتبسته وطبقته، وقد صرفت في هذا السبيل عمرًا عزيزًا وعناءً غير قليل ... وأنا لا أقصد في مباحثي ظالمًا بعينه، ولا حكومة أو أمة مخصصة، وإنما أردت بيان طبائع الاستبداد وما يفعل، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه ويمضيه على ذويه ... ولي هناك قصد آخر وهو التنبيه لمورد الداء الدفين، عسى أن يعرف الذين قضوا نحبهم، أنهم هم المتسببون لما حلّ بهم، فلا يعتبون على الأغيار[1] ولا على الأقدار، إنما يعتبون على الجهل وفقد الهمم والتواكل ... وعسى الذين فيهم بقية رمق من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات.

---

(١) الأغيار: جمع غِيَر وهي أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة.

وقد تخيرت في الإنشاء أسلوب الاقتضاب، وهو الأسلوب السهل المفيد الذي يختاره كُتّاب سائر اللغات، ابتعادًا عن قيود التعقيد وسلاسل التأصيل والتفريع. هذا وإني أخالف أولئك المؤلفين، فلا أتمنى العفو عن الزلل، إنما أقول:

هذا جهدي، وللناقد الفاضل أن يأتي قومه بخير منه. فما أنا إلا فاتح باب صغير من أسوار الاستبداد عسى الزمان يوسعه، والله وليّ المهتدين.

(١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م)

مقدمة

لا خفاء أن السياسة علم واسع جدًّا، يتفرع إلى فنون كثيرة ومباحث دقيقة شتى. وقلما يوجد إنسان يحيط بهذا العلم، كما أنه قلما يوجد إنسان لا يحتك فيه.

وقد وجد في كل الأمم المترقية علماء سياسيون، تكلموا في فنون السياسة ومباحثها استطرادًا في مدونات الأديان أو الحقوق أو التاريخ أو الأخلاق أو الأدب. ولا تعرف للأقدمين كتب مخصوصة في السياسة لغير مؤسسي الجمهوريات في الرومان واليونان، وإنما لبعضهم مؤلفات سياسية أخلاقية ككليلة ودمنة، ورسائل غوريغوريوس، ومحررات سياسية دينية كنهج البلاغة، وكتاب الخراج.

وأما في القرون المتوسطة فلا تؤثر أبحاث مفصلة في هذا الفن لغير علماء الإسلام؛ فهم ألفوا فيه ممزوجًا بالأخلاق كالرازي، والطوسي، والغزالي، والعلائي، وهي طريقة الفرسِ، وممزوجًا بالأدب كالمعري، والمتنبي، وهي طريقة العرب، وممزوجًا بالتاريخ كابن خلدون، وابن بطوطة، وهي طريقة المغاربة.

أما المتأخرون من أهل أوروبا، ثم أميركا، فقد توسعوا في هذا العلم وألفوا فيه كثيرًا وأشبعوه تفصيلاً حتى إنهم أفردوا بعض مباحثه في التأليف بمجلدات

ضخمة، وقد ميزوا مباحثه إلى سياسة عمومية، وسياسة خارجية، وسياسة إدارية، وسياسة اقتصادية، وسياسة حقوقية، إلخ. وقسموا كلاً منها إلى أبواب شتى وأصول وفروع.

وأما المتأخرون من الشرقيين، فقد وُجِد من الترك كثيرون ألفوا في أكثر مباحثه تآليف مستقلة وممزوجة مثل: أحمد جودة باشا، وكمال بك، وسليمان باشا، وحسن فهمي باشا، والمؤلفون من العرب قليلون ومقلون، والذين يستحقون الذكر منهم فيما نعلم رفاعة بك، وخير الدين باشا التونسي وأحمد فارس، وسليم البستاني، والمبعوث المدني.

ولكن يظهر لنا الآن أن المحررين السياسيين من العرب قد كثروا، بدليل ما يظهر من منشوراتهم في الجرائد والمجلات في مواضيع كثيرة. ولهذا لاح لهذا العاجز أن أُذكِّر حضراتهم على لسان بعض الجرائد العربية بموضوع هو أهم المباحث السياسية، وقل من طرق بابه منهم إلى الآن. فأدعوهم إلى ميدان المسابقة في خير خدمة ينيرون بها أفكار إخوانهم الشرقيين وينبهونهم، لا سيما العرب منهم، لما هم عنه غافلون، فيفيدونهم بالبحث والتعليل وضرب الأمثال والتحليل (ما هو داء الشرق؟ وما هو دواؤه؟).

ولما كان تعريف علم السياسة بأنه هو «إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة» يكون بالطبع أول مباحث السياسة وأهمها بحث (الاستبداد)، أي التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى.

وإني أرى أن المتكلم في الاستبداد عليه أن يلاحظ تعريف وتشخيص «ما هو الاستبداد؟ ما سببه؟ ما أعراضه؟ ما سيره؟ ما إنذاره؟ ما دواؤه؟» وكل موضوع من ذلك يتحمل تفصيلات كثيرة وينطوي على مباحث شتى من أمَّاتها[1]: ماهي طبائع الاستبداد؟ لماذا يكون المستبد شديد الخوف؟ لماذا يستولي الجبن على رعية المُسْتَبد؟ ما تأثير الاستبداد على الدين؟ على العلم؟ على المجد؟ على المال؟ على الأخلاق؟ على الترقي؟ على التربية؟ على العمران؟ من هم أعوان المستبد؟ هل يُتحمل الاستبداد؟ كيف يكون التخلص من الاستبداد؟ بماذا ينبغي استبدال الاستبداد؟

قبل الخوض في هذه المسائل يمكننا أن نشير إلى النتائج التي تستقر عندها أفكار الباحثين في هذا الموضوع، وهي نتائج متحدة المدلول مختلفة التعبير على حسب اختلاف المشارب والأنظار في الباحثين، وهي:

يقول المادي: الداء القوة، والدواء المقاومة.

ويقول السياسي: الداء استعباد البرية، والدواء استرداد الحرية.

ويقول الحكيم: الداء القدرة على الاعتساف[2]، والدواء الاقتدار على الاستنصاف.

---

(١) أماتها: جمع الأم والأمة أي الوالدة لغير العاقل.

(٢) من معاني الاعتساف: الظلم والميل عن الحق.

ويقول الحقوقي: الداء تَغَلُّب السلطة على الشريعة، والدواء تغليب الشريعة على السلطة.

ويقول الربَّاني: الداء مشاركة الله في الجبروت، والدواء توحيد الله حقًّا.

وهذه أقوال أهل النظر، و أما أهل العزائم:

فيقول الأبي: الداء مدُّ الرقاب للسلاسل، والدواء الشموخ عن الذل.

ويقول المتين: الداء وجود الرؤساء بلا زمام، والدواء ربطهم بالقيود الثقال.

ويقول الحر: الداء التعالي على الناس باطلاً، والدواء تذليل المتكبرين.

ويقول المفادي: الداء حب الحياة، والدواء حب الموت.

ما هو الاستبداد؟

الاستبداد لغة: هو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة.

ويراد بالاستبداد عند إطلاقه استبداد الحكومات خاصة؛ لأنها مظاهر أضراره التي جعلت الإنسان أشقى ذوي الحياة. وأما تحكم النفس على العقل، وتحكم الأب والأستاذ والزوج، ورؤساء بعض الأديان، وبعض الشركات، وبعض الطبقات، فيوصف بالاستبداد مجازًا أو مع الإضافة.

الاستبداد في اصطلاح السياسيين: هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة، وبلا خوف تَبِعَة، وقد تطرأ مزيدات على هذا المعنى الاصطلاحي، فيستعملون في مقام كلمة (استبداد) كلمات: استعباد، واعتساف، وتسلط، وتحكم. وفي مقابلتها كلمات: مساواة، وحس مشترك، وتكافؤ، وسلطة عامة. ويستعملون في مقام صفة (مستبد) كلمات: جبار، وطاغية، وحاكم بأمره، وحاكم مطلق. وفي مقابلة (حكومة مستبدة) كلمات: عادلة، ومسؤولة، ومقيدة، ودستورية. ويستعملون في

مقام وصف الرعية (المستبد عليهم) كلمات: أسرى، ومُستصغَرين، وبؤساء، ومستنبتين، وفي مقابلتها: أحرار، وأباة، وأحياء، وأعزاء.

هذا تعريف الاستبداد بأسلوب ذكر المرادفات والمقابلات، وأما تعريفه بالوصف: فهو أن الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العَنان فعلاً أو حكمًا، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب مُحقَّقين. وتفسير ذلك هو كون الحكومة إما هي غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة، أو على أمثلة تقليدية، أو على إرادة الأمة، وهذه حالة الحكومات المطلقة. أو هي مقيدة بنوع من ذلك، ولكنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد بما تهوى، وهذه حالة أكثر الحكومات التي تسمي نفسها بالمقيدة أو بالجمهورية.

وأشكال الحكومة المستبدة كثيرة ليس هذا البحث محل تفصيلها. ويكفي هنا الإشارة إلى أن صفة الاستبداد، كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة، تشمل - أيضًا الحاكم الفرد المقيد المنتخب متى كان غير مسؤول، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخبًا؛ لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد، وإنما قد يعدله الاختلاف نوعًا، وقد يكون عند الاتفاق أضر من استبداد الفرد. ويشمل أيضًا الحكومة الدستورية المفرقة فيها بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن قوة المراقبة؛ لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسؤولية، فيكون المنفذون مسؤولين لدى المشرعين، وهؤلاء مسؤولين لدى

الأمة، تلك الأمة التي تعرف أنها صاحبة الشأن كله، وتعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب.

وأشد مراتب الاستبداد التي يُتَعَوَّذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية. ولنا أن نقول كلما قَلَّ وصف من هذه الأوصاف: خفَّ الاستبداد، إلى أن ينتهي بالحاكم المنتخب الموقت المسؤول فعلاً. وكذلك يخف الاستبداد طبعًا كلما قَلَّ عدد نفوس الرعية، وقَلَّ الارتباط بالأملاك الثابتة، وقل التفاوت في الثروة، وكلما ترقّى الشعب في المعارف.

إن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه، كما جرى في صدر الإسلام فيما نقم على عثمان، ثم على عليّ، رضي الله عنهما ، وكما جرى في عهد هذه الجمهورية الحاضرة في فرنسا في مسائل النياشين، وبناما، ودريفوس.

ومن الأمور المقررة طبيعة وتاريخيًّا أنه ما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمة أو التمكن من إغفالها إلا وتسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن فيه لا تتركه، وفي خدمتها إحدى الوسيلتين العظيمتين: جهالة الأمة، والجنود المنظمة. وهما أكبر مصائب الأمم، وأهم معائب الإنسانية، وقد تخلصت الأمم المتمدنة نوعًا من الجهالة، ولكن بليت بشدة الجندية

الجبرية العمومية، تلك الشدة التي جعلتها أشقى حياة من الأمم الجاهلة، وألصق عارًا بالإنسانية من أقبح أشكال الاستبداد، حتى ربما يصح أن يقال: إن مخترع هذه الجندية إذا كان هو الشيطان فقد انتقم من آدم في أولاده أعظم ما يمكنه أن ينتقم! نعم إذا ما دامت هذه الجندية التي مضى عليها نحو قرنين إلى قرن آخر أيضًا تنهك تَجلُّد الأمم وتجعلها تسقط دفعة واحدة. ومن يدري كم يتعجب رجال الاستقبال من ترقي العلوم في هذا العصر ترقيًا مقرونًا باشتداد هذه المصيبة التي لا تترك محلاً لاستغراب إطاعة المصريين للفراعنة في بناء الأهرامات سخرة؛ لأن تلك لا تتجاوز التعب وضياع الأوقات، وأما الجندية فتفسد أخلاق الأمة؛ حيث تعلمها الشراسة والطاعة العمياء والاتكال، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال، وتكلف الأمة الإنفاق الذي لا يطاق، وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم: استبداد الحكومات القائد لتلك القوة من جهة، واستبداد الأمم بعضها على بعض من جهة أخرى.

ولنرجع لأصل البحث فأقول: لا يعهد في تاريخ الحكومات المدنية استمرار حكومة مسؤولة مدة أكثر من نصف قرن إلى غاية قرن ونصف، وما شذ من ذلك سوى الحكومة الحاضرة في إنكلترة؛ والسبب يقظة الإنكليز الذين لا يسكرهم انتصار، ولا يخملهم انكسار، فلا يغفلون لحظة عن مراقبة ملوكهم، حتى إن الوزارة هي التي تنتخب للملك خدمه وحشمه فضلاً عن الزوجة والصهر. وملوك الإنكليز الذين فقدوا منذ قرون كل شيء ما عدا التاج، لو تسنى الآن

لأحدهم الاستبداد لغنمه حالاً، ولكن هيهات أن يظفر بغِرَّة من قومه يستلم فيها زمام الجيش.

أما الحكومات البدوية التي تتألف رعيتها كلها أو أكثرها من عشائر يقطنون البادية يسهل عليهم الرحيل والتفرق متى مست حكومتهم حريتهم الشخصية وسامتهم ضيمًا، ولم يقووا على الاستنصاف، فهذه الحكومات قلما اندفعت إلى الاستبداد. وأقرب مثال لذلك أهل جزيرة العرب، فإنهم لا يكادون يعرفون الاستبداد من قبل عهد ملوك تبّع وحِمْيَر وغسَّان إلى الآن إلا فترات قليلة. وأصل الحكمة في أن الحالة البدوية بعيدة بالجملة عن الوقوع تحت نِيَر الاستبداد، وهو أن نشأة البدوي نشأة استقلالية بحيث كل فرد يمكنه أن يعتمد في معيشته على نفسه فقط، خلافًا لقاعدة الإنسان المدني الطبع، تلك القاعدة التي أصبحت سخرية عند علماء الاجتماع المتأخرين، القائلين بأن الإنسان من الحيوانات التي تعيش أسرابًا في كهوف ومسارح مخصوصة، وأما الآن فقد صار من الحيوان الذي متى انتهت حضانته عليه أن يعيش مستقلاً بذاته، غير متعلق بأقاربه وقومه كل الارتباط، ولا مرتبط ببيته وبلده كل التعلق، كما هي معيشة أكثر الإنكليز والأميركان الذين يفتكر الفرد منهم أن تعلقه بقومه وحكومته ليس بأكثر من رابطة شريك في شركة اختيارية، خلافًا للأمم التي تتبع حكوماتها حتى فيما تدين.

الناظر في أحوال الأمم يرى أن الأسراء يعيشون متلاصقين متراكمين، يتحفظ بعضهم ببعض من سطوة الاستبداد، كالغنم تلتفت على بعضها إذا ذعرها الذئب، أما العشائر والأمم الحرة المالك أفرادها الاستقلال الناجز فيعيشون متفرقين.

وقد تكلم بعض الحكماء لا سيما المتأخرون منهم في وصف الاستبداد ودوائه بجمل بليغة بديعة، تصور في الأذهان شقاء الإنسان، كأنها تقول له هذا عدوك فانظر ماذا تصنع، ومن هذه الجمل قولهم:

«المستَبِد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المتعدي؛ فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته».

«المستبد عدو الحق، عدو الحرية وقاتلهما، والحق أبو البشر، والحرية أمهم، والعوام صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئًا، والعلماء هم إخوتهم الراشدون، إن أيقظوهم هبّوا وإن دعوهم لبُّوا، وإلا فيتصل نومهم بالموت».

«المستبد يتجاوز الحد ما لم ير حاجزًا من حديد، فلو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفًا لما يقدم على الظلم، كما يقال: الاستعداد للحرب يمنع الحرب».

«المستبد إنسان مستعد بالطبع للشر وبالإلجاء[١] للخير، فعلى الرعية أن تعرف ما هو الخير وما هو الشر فتلجئ حاكمها للخير رغم طبعه، وقد يكفي للإلجاء مجرد الطلب إذا علم الحاكم أن وراء القول فعلاً. ومن المعلوم أن مجرد الاستعداد للفعل فعل يكفي شر الاستبداد».

«المستبد يود أن تكون رعيته خُلِقَت كالغنم درًّا[١] وطاعة، وكالكلاب تذبلاً وتملقًا، وعلى الرعية أن تكون كالخيل إن خُدِمَت خَدَمَت، وإن ضُرِبَتْ شرست، وعليها أن تكون كالصقور لا تُلاَعب ولا يُسْتأثر عليها بالصيد كله، خلافًا للكلاب التي لا فرق عندها أُطْعمت أو حُرِمَتْ حتى من العظام. نعم على الرعية أن تعرف مقامها هل خُلِقَت خادمة لحاكمها، تطيعه إن عدل أو جار، وخُلِقَ هو ليحكمها كيف شاء بعدل أو اعتساف؟ أم هي جاءت به ليخدمها لا ليستخدمها!. والرعية العاقلة تقيد وحش الاستبداد بزمام تستميت دون بقائه في يدها لتأمن من بطشه، فإن شمخ هزت به الزمام، وإن صال ربطته».

من أقبح أنواع الاستبداد استبداد الجهل على العلم، واستبداد النفس على العقل، ويُسَمَّى استبداد المرء على نفسه، وذلك أن الله جَلَّت نعمه خلق الإنسان حرًّا، قائده العقل، ففكر وأبى إلا أن يكون عبدًا قائده الجهل. خلقه وسخر له

(١) الإلجاء: ألجأك إلى أن تأتي أمرًا باطنه خلاف ظاهره. أي أحوجك إلى أن تفعل فعلاً تكرهه.

(٢) دَرًّا: دَرَّ الضرع درًّا أي امتلأ لبنًا والمراد كثر خيرهم.

أمًّا وأبًا يقومان بأَوْده إلى أن يبلغ أشده، ثم جعل له الأرض أمًّا والعمل أبًا، فكفر وما رضي إلا أن تكون أمته أمه وحاكمه أباه. خلق له إدراكًا ليهتدي إلى معاشه ويتقي مهلكه، وعينين ليبصر، ورجلين ليسعى، ويدين ليعمل، ولسانًا ليكون ترجمانًا عن ضميره، فكفر وما أحب إلا أن يكون كالأبله الأعمى، المقعد، الأشلّ، الكذوب، ينتظر كل شيء من غيره، وقلما يطابق لسانه جنانه. خلقه منفردًا غير متصل بغيره ليملك اختياره في حركته وسكونه، فكفر وما استطاب إلا الارتباط في أرض محدودة سماها الوطن، وتشابك بالناس ما استطاع اشتباك تظالم لا اشتباك تعاون ... خلقه ليشكره على جعله عنصرًا حيًّا بعد أن كان ترابًا، وليلجأ إليه عند الفزع تثبيتًا للجنان، وليستند عليه عند العزم دفعًا للتردد، وليثق بمكافأته أو مجازاته على الأعمال، فكفر وأبى شكره وخلط في دين الفطرة الصحيح بالباطل ليغالط نفسه وغيره. خلقه يطلب منفعته جاعلاً رائده الوجدان، فكفر، واستحل المنفعة بأي وجه كان، فلا يتعفف عن محظور صغير إلا توصلاً لمحرم كبير. خلقه وبذل له مواد الحياة، من نور ونسيم ونبات وحيوان ومعادن وعناصر مكنوزة في خزائن الطبيعة، بمقادير ناطقة بلسان الحال، بأن واهب الحياة حكيم خبير جعل مواد الحياة أكثر لزومًا في ذاته، أكثر وجودًا وابتذالاً، فكفر الإنسان نعمة الله، وأبى أن يعتمد كفالة رزقه، فوكله ربه إلى نفسه، وابتلاه بظلم نفسه وظلم جنسه، وهكذا كان الإنسان ظلومًا كفورًا.

الاستبداد يد الله القوية الخفية يصفع بها رقاب الآبقين من جنة عبوديته إلى جهنم عبودية المستبدين الذين يشاركون الله في عظمته ويعاندون جهارًا، وقد ورد في الخبر: (الظالم سيف الله ينتقم به، ثم ينتقم منه)، كما جاء في أثر آخر: (من أعان ظالمًا على ظلمه سلّطه الله عليه)، ولا شك في أن إعانة الظالم تبتدئ من مجرد الإقامة في أرضه.

الاستبداد هو نار غضب الله في الدنيا، والجحيم نار غضبه في الآخرة، وقد خلق الله النار أقوى المطهرات، فيطهر بها في الدنيا دنس من خلقهم أحرارًا وبسط لهم الأرض واسعة، وبذل فيها رزقهم، فكفروا بنعمه، ورضخوا للاستعباد والتظالم.

الاستبداد أعظم بلاء، يتعجل الله به الانتقام من عباده الخاملين، ولا يرفعه عنهم حتى يتوبوا توبة الأنفة[1]. نعم، الاستبداد أعظم بلاء؛ لأنه وباء دائم بالفتن، وجدب مستمر بتعطيل الأعمال، وحريق متواصل بالسلب والغصب، وسيل جارف للعمران، وخوف يقطع القلوب، وظلام يعمي الأبصار، وألم لا يفتر، وصائل لا يرحم، وقصة سوء لا تنتهي. وإذا سأل سائل: لماذا يبتلي الله عباده بالمستبدين؟ فأبلغ جواب مسكت هو: إن الله عادل مطلق لا يظلم أحدًا، فلا يولّي المستبد إلا على المستبدين. ولو نظر السائل نظرة الحكيم المدقق لوجد

(١) الأنفة: العزة والحمية.

كل فرد من أسراء الاستبداد مستبدًّا في نفسه، لو قدر لجعل زوجته وعائلته وعشيرته وقومه والبشر كلهم حتى وربه الذي خلقه تابعين لرأيه وأمره.

فالمستبدون يتولاهم مستبد، والأحرار يتولاهم الأحرار، وهذا صريح معنى: (كما تكونوا يولَّ عليكم).

ما أليق بالأسير في أرض أن يتحول عنها إلى حيث يملك حريته، فإن الكلب الطليق خير حياة من الأسد المربوط.

الاستبداد والدين

تضافرت آراء أكثر العلماء الناظرين في التاريخ الطبيعي للأديان على أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني، والبعض يقول: إن لم يكن هناك توليد فهما أخوان أبوهما التغلب وأمهما الرياسة، أو هما صِنوان قويان بينهما رابطة الحاجة على التعاون لتذليل الإنسان، والمشاكلة بينهما أنهما حاكمان أحدهما في مملكة الأجسام والآخر في عالم القلوب. والفريقان مصيبان في حكمهما بالنظر إلى مغزى أساطير الأولين، والقسم التاريخي من التوراة والرسائل المضافة إلى الإنجيل، ومخطئون في حق الأقسام التعليمية الأخلاقية فيهما، كما هم مخطئون إذا نظروا إلى أن القرآن جاء مؤيدًا للاستبداد السياسي. وليس من العذر شيء أن يقولوا نحن لا ندرك دقائق القرآن نظرًا لخفائها علينا في طي بلاغته ووراء العلم بأسباب نزول آياته، وإنما نبني نتيجتنا على مقدمات ما نشاهد عليه المسلمين منذ قرون إلى الآن من استعانة مستبديهم بالدين.

يقول هؤلاء المحررون إن التعاليم الدينية ومنها الكتب السماوية تدعو البشر إلى خشية قوة عظيمة لا تدرك العقول كنهها، قوة تتهدد الإنسان بكل

مصيبة في الحياة فقط، كما عند البوذية واليهودية، أو في الحياة وبعد الممات، كما عند النصارى والإسلام، تهديدًا ترتعد منه الفرائص فتخور القوى، وتنذهل منه العقول؛ فتستسلم للخبل[١] والخمول، ثم تفتح هذه التعاليم أبوابًا للنجاة من تلك المخاوف نجاة وراءها نعيم مقيم، ولكن على تلك الأبواب حُجَّاب[٢] من البراهمة[٣] والكهنة والقسوس وأمثالهم الذين لا يأذنون للناس بالدخول ما لم يعظموهم مع التذلل والصَّغار، ويرزقوهم باسم نذر أو ثمن غفران، حتى إن أولئك الحجَّاب في بعض الأديان يحجزون فيما يزعمون لقاء الأرواح بربها ما لم يأخذوا عنها مكوس[٤] المرور إلى القبور وفدية الخلاص من مطهر الأعراف. وهؤلاء المهيمنون على الأديان كم يُرهبون الناس من غضب الله وينذرونهم بحلول مصائبه وعذابه عليهم، ثم يرشدونهم إلى أن لا خلاص ولا مناص لهم إلا بالالتجاء إلى سكان القبور الذين لهم دالة، بل سطوة على الله فيحمونهم من غضبه.

ويقولون إن السياسيين يبنون كذلك استبدادهم على أساس من هذا القبيل، فهم يسترهبون الناس بالتعالي الشخصي والتشامخ الحسي، ويذللونهم بالقهر والقوة وسلب الأموال، حتى يجعلوهم خاضعين لهم، عاملين لأجلهم

(١) الخَبْل: الفساد.

(٢) حُجَّاب: ج حاجب وهو البَوَّاب الذي يمنع من الدخول.

(٣) البراهمة: قبيلة بالهند أنكروا النبوات وقالوا بالتناسخ.

(٤) المكوس: الضرائب.

يتمتعون بهم، كأنهم نوع من الأنعام التي يشربون ألبانها، ويأكلون لحومها، ويركبون ظهورها وبها يتفاخرون.

ويرون أن هذا التشاكل في بناء ونتائج الاستبدادين الديني والسياسي جعلهما في مثل فرنسا خارج باريس مشتركين في العمل كأنهما يدان متعاونتان، وجعلهما في مثل روسيا مشتبكين في الوظيفة كأنهما اللوح والقلم يسجلان الشقاء على الأمم.

ويقررون أن هذا التشاكل بين القوتين ينجر بعوام البشر وهم السواد الأعظم إلى نقطة أن يلتبس عليهم الفرق بين الإله المعبود بحق وبين المستبد المطاع بالقهر، فيختلطان في مضايق أذهانهم من حيث التشابه في استحقاق مزيد التعظيم، والرفعة عن السؤال وعدم المؤاخذة على الأفعال، بناء عليه لا يرون لأنفسهم حقًّا في مراقبة المستبد لانتفاء النسبة بين عظمته ودناءتهم، وبعبارة أخرى يجد العوام معبودهم وجبارهم مشتركين في كثير من الحالات والأسماء والصفات، وهم هم، ليس من شأنهم أن يفرقوا مثلاً بين (الفعَّال المطلق)، والحاكم بأمره، وبين (لا يُسأل عما يفعل) وغير مسؤول، وبين (المُنْعِم) وولي النعم، وبين (جلَّ شأنه) وجليل الشأن. وبناء عليه يعظمون الجبابرة تعظيمهم لله، ويزيدون تعظيمهم على التعظيم لله؛ لأنه حليم كريم، ولأن عذابه آجل غائب، وأما انتقام الجبار فعاجل حاضر. والعوام كما يقال عقولهم في عيونهم، يكاد لا يتجاوز فعلهم المحسوس المشاهد، حتى يصح أن يقال فيهم: لولا رجاؤهم بالله، وخوفهم منه فيما يتعلق

بحياتهم الدنيا، لما صلوا ولا صاموا، ولولا أملهم العاجل لما رجحوا قراءة الدلائل والأوراد على قراءة القرآن، ولا رجحوا اليمين بالأولياء المقربين كما يعتقدون على اليمين بالله.

وهذه الحال هي التي سهلت في الأمم الغابرة المنحطة دعوى بعض المستبدين الألوهية على مراتب مختلفة، حسب استعداد أذهان الرعية، حتى يقال: إنه ما من مستبد سياسي إلى الآن إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله، أو تعطيه مقام ذي علاقة مع الله. ولا أقل من أن يتخذ بطانة من خَدَمَةِ الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله، وأقل ما يعنون به الاستبداد، تفريق الأمم إلى مذاهب وشيع متعادية تقاوم بعضها بعضًا، فتتهاتر قوة الأمة ويذهب ريحها، فيخلو الجو للاستبداد ليبيض ويفرخ، وهذه سياسة الإنكليز في المستعمرات، لا يؤيدها شيء مثل انقسام الأهالي على أنفسهم، وإفنائهم بأسهم بينهم بسبب اختلافهم في الأديان والمذاهب.

ويعللون أن قيام المستبدين من أمثال (أبناء داود) و(قسطنطين) في نشر الدين بين رعاياهم، وانتصار مثل (فيليب الثاني) الإسباني و(هنري الثامن) الإنكليزي للدين، حتى بتشكيل مجالس (إنكليزيسيون)، وقيام الحاكم الفاطمي والسلاطين الأعاجم في الإسلام بالانتصار لغلاة الصوفية، وبنائهم لهم التكايا لم يكن إلا بقصد الاستعانة بمسوخ الدين وببعض أهله المغفلين على ظلم المساكين، وأعظم ما يلائم مصلحة المستبد ويؤيدها أن الناس يتلقون قواعده

وأحكامه بإذعان بدون بحث أو جدال، فيودون تأليف الأمة على تلقي أوامرهم بمثل ذلك، ولهذا القصد عينه، كثيرًا ما يحاولون بناء أوامرهم، أو تفريعها على شيء من قواعد الدين.

ويحكمون بأن بين الاستبدادين السياسي والديني مقارنة لا تنفك متى وُجد أحدهما في أمة جر الآخر إليه، أو متى زال رفيقه، وإن صلح، أي ضعف أحدهما صلح أي ضعف الثاني. ويقولون إن شواهد ذلك كثيرة جدًّا لا يخلو منها زمان ولا مكان. ويبرهنون على أن الدين أقوى تأثيرًا من السياسة إصلاحًا وإفسادًا، ويمثلون بالسكسون أي الإنكليز والهولنديين، والأميركان، والألمان، الذين قبلوا البروتستنتية، فأثر التحرير الديني في الإصلاح السياسي والأخلاق أكثر من تأثير الحرية المطلقة السياسية في جمهور اللاتين أي الفرنسيين والطليان والإسبانيول والبرتغال. وقد أجمع الكتاب السياسيون المدققون، بالاستناد على التاريخ والاستقراء، على أن ما من أمة أو عائلة أو شخص تنطع في الدين أي تشدد فيه إلا واختل نظام دنياه وخسر أُولاه وعقباه.

والحاصل أن كل المدققين السياسيين يرون أن السياسة والدين يمشيان متكاتفين، ويعتبرون أن إصلاح الدين هو أسهل وأقوى وأقرب طريق للإصلاح السياسي.

وربما كان أول من سلك هذا المسلك أي استخدم الدين في الإصلاح السياسي هم حكماء اليونان؛ حيث تحيلوا على ملوكهم المستبدين في حملهم على قبول الاشتراك في السياسة بإحيائهم عقيدة الاشتراك في الألوهية، أخذوها عن الآشوريين ومزجوها بأساطير، بصورة تخصيص العدالة بإله، والحرب بإله، والأمطار بإله، إلى غير ذلك من التوزيع، وجعلوا لإله الآلهة حق النظارة عليهم، وحق الترجيح عند وقوع الاختلاف بينهم. ثم بعد تمكن هذه العقيدة في الأذهان لما ألبست من جلالة المظاهر وسحر البيان، سهل على أولئك الحكماء دفعهم الناس إلى مطالبة جبابرتهم بالنزول من مقام الانفراد، وبأن تكون إدارة الأرض كإدارة السماء، فانصاع ملوكهم إلى ذلك مكرهين. وهذه هي الوسيلة العظمى التي مكنت اليونان أخيرًا من إقامة جمهوريات أثينا وإسبارطة، وكذلك فعل الرومان. وهذا الأصل لم يزل المثال القديم لأصول توزيع الإدارة في الحكومات الملكية والجمهوريات على أنواعها إلى هذا العهد.

إنما هذه الوسيلة أي التشريك، فضلاً عن كونها باطلة في ذاتها، نتج عنها أخيرًا رد فعل أضر كثيرًا، وذلك أنها فتحت لمشعوذين من سائر طبقات الناس بابًا واسعًا لدعوى شيء من خصائص الألوهية، كالصفات القدسية والتصرفات الرُّوحيّة، وكان قبل ذلك لا يتهجم على مثلها غير أفراد من الجبابرة كنمرود إبراهيم وفرعون موسى، ثم صار يدعيها البَرهميّ والبادريّ والصوفيّ. ولملاءمة هذه المفسدة لطباع البشر من وجوه كثيرة ليس بحثنا هذا محلها انتشرت وعمت وجندت جيشًا عرمرمًا يخدم المستبدين.

وقد جاءت التوراة بالنشاط، فخلصتهم من خمول الاتكال، بعد أن بلغ فيهم أن يكلفوا الله ونبيه يقاتلان عنهم، وجاءتهم بالنظام بعد فوضى الأحلام، ورفعت عقيدة التشريك، مستبدلة مثلاً أسماء الآلهة المتعددة بالملائكة، ولكن لم يرضَ ملوك آل كوهين بالتوحيد فأفسدوه. ثم جاء الإنجيل بسلسبيل الدَّعَة والحلم، فصادف أفئدة محروقة بنار القساوة والاستبداد، وكان أيضًا مؤيدًا لناموس التوحيد، ولكن لم يقوَ دعاته الأولون على تفهيم تلك الأقوام المنحطة، الذين بادروا لقبول النصرانية قبل الأمم المترقية، أن الأبوة والبنوة صفتان مجازيتان يعبر بهما عن معنى لا يقبله العقل إلا تسليمًا كمسألة القدر التي ورثت الإسلامية التفلسف فيها عن أديان الهنود وأوهام اليونان. ولهذا تلقت الأمم الأبوة والبنوة بمعنى توالد حقيقي؛ لأنه أقرب إلى مداركهم البسيطة التي يصعب عليها تناول ما فوق المحسوسات؛ ولأنهم كانوا قد ألفوا الاعتقاد في بعض جبابرتهم الأولين أنهم أبناء الله، فكبر عليهم أن يعتقدوا في عيسى- عليه السلام - صفة هي دون مقام أولئك الملوك. ثم لما انتشرت النصرانية ودخلها أقوام مختلفون، تلبست ثوبًا غير ثوبها، كما هو شأن سائر الأديان التي سلفتها، فتوسعت برسائل بولس ونحوها، فامتزجت بأزياء وشعائر وثنية للرومان والمصريين مضافة على شعائر الإسرائيليين وأشياء من الأساطير وغيرها، وأشياء من مظاهر الملوك ونحوها. وهكذا صارت النصرانية تعظم رجال الكهنوت[1] إلى درجة اعتقاد النيابة عن

---

(١) الكهنوت: مؤسسة تصدر أوامر وزارية عليا للكنيسة الكاثوليكية.

الله والعصمة عن الخطأ وقوة التشريع، ونحو ذلك مما رفضه أخيرًا البروتستان أي الراجعون في الأحكام لأصل الإنجيل.

ثم جاء الإسلام مُهَذِّبًا لليهودية والنصرانية، مُؤَسِّسًا على الحكمة والعزم، هادمًا للتشريك بالكلية، ومحكمًا لقواعد الحرية السياسية المتوسطة بين الديموقراطية والأريستقراطية، فأسس التوحيد، ونزع كل سلطة دينية أو تغلبية تتحكم في النفوس أو في الأجسام، ووضع شريعة حكمه إجمالية صالحة لكل زمان وقوم ومكان، وأوجد مدينة فطرية سامية، وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين التي لم يسمح الزمان بمثال لها بين البشر حتى ولم يخلفهم فيها بين المسلمين أنفسهم خلف، إلا بعض شواذ كعمر بن عبد العزيز، والمهتدي العباسي، ونور الدين الشهيد. فإن هؤلاء الخلفاء الراشدين فهموا معنى ومغزى القرآن النازل بلغتهم، وعملوا به واتخذوه إمامًا، فأنشؤوا حكومة قضت بالتساوي حتى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشظفها[1]، وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد وفي حضانة أم واحدة، لكل منهم وظيفة شخصية، ووظيفة عائلية، ووظيفة قومية. على أن هذا الطراز السامي من الرياسة هو الطراز النبويّ المحمديّ لم يخلفه فيه حقًّا غير أبي بكر وعمر، ثم أخذ بالتناقص، وصارت الأمة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان إلى الآن، وسيدوم بكاؤها إلى يوم الدين إذا

---

(١) شظفها: شدتها وضيقها.

لم تنتبه لاستعواضه بطراز سياسيّ شوريّ، ذلك الطراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب، تلك الأمم التي لربما يصح أن نقول قد استفادت من الإسلام أكثر مما استفاده المسلمون.

وهذا القرآن الكريم مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي حتى في القصص منه، ومن جملتها قول بلقيس ملكة سبأ من عرب تبَّع تخاطب أشـــراف قومها: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ .قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ . قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل / ٣٢-٣٣-٣٤].

فهذه القصة تعلم كيف ينبغي أن يستشير الملوك الملأ أي أشراف الرعية، وأن لا يقطعوا أمرًا إلا برأيهم، وتشير إلى لزوم أن تُحفظ القوة والبأس في يد الرعية، وأن يُخصَّص الملوك بالتنفيذ فقط، وأن يُكرَموا بنسبة الأمر إليهم توقيرًا، وتقبّح شأن الملوك المستبدين.

ومن هذا الباب أيضًا ما ورد في قصة موسى - عليه السلام - مع فرعون في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ . يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الأعراف / ١٠٩-١١٠] أي قال الأشراف بعضهم لبعض: ماذا رأيكم؟﴿قالوا﴾ خطابًا لفرعون وهو قرارهم: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ . يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾[الأعراف / ١١١-١١٢] ثم

وصف مذاكراتهم بقوله تعالى: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم﴾ [طه/ ٦٢] أي رأيهم ﴿بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ﴾ [طه/ ٦٢] أي أفضت مذاكراتهم العلنية إلى النزاع؛ فأجروا مذاكرة سرية طبق ما يجري إلى الآن في مجالس الشورى العمومية.

بناء على ما تقدم، لا مجال لرمي الإسلامية بتأييد الاستبداد مع تأسيسها على مئات من أمثال هذه الآيات البينات التي منها قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ [آل عمران/ ١٥٩] أي في الشأن، ومن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء/ ٥٩]، أي أصحاب الرأي والشأن منكم، وهم العلماء والرؤساء على ما اتفق عليه أكثر المفسرين، وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين. ومما يؤيد هذا المعنى أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [هود/ ٩٧] أي ما شأنه، وحديث «أميري من الملائكة جبريل» أي مشاوري.

وليس بالأمر الغريب ضياع معنى (أولي الأمر) على كثير من الأفهام بتضليل علماء الاستبداد الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وقد أغفلوا معنى قيد (منكم) أي المؤمنين منعًا لتطرق أفكار المسلمين إلى التفكر بأن الظالمين لا يحكمونهم بما أنزل الله، ثم التدرج إلى معنى آية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النحل / ٩٠]، أي التساوي ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النساء/ ٥٨]؛ أي التساوي، ثم ينتقل إلى معنى آية: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة/٤٤] ثم يستنتج عدم وجوب طاعة الظالمين، وإن قال بوجوبها

بعض الفقهاء الممالئين دفعًا للفتنة التي تحصد أمثالهم حصدًا. والأغرب من هذا جسارتهم على تضليل الأفهام في معنى (أمر) في آية: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [الإسراء/ ١٦]، فإنهم لم يبالوا أن ينسبوا إلى الله الأمر بالفسق ... تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، والحقيقة في معنى (أمرنا) هنا أنه بمعنى أمرنا - بكسر الميم أو تشديدها - أي جعلنا أمراءها مترفيها فَفَسَقُواْ فِيهَا (أي ظلموا أهلها) فحق عليهم العذاب؛ (أي نزل بهم العذاب).

والأغرب من هذا وذاك أنهم جعلوا للفظة العدل معنى عرفيًّا، وهو الحكم بمقتضى ما قاله الفقهاء؛ حتى أصبحت لفظة العدل لا تدل على غير هذا المعنى، مع أن العدل لغة التسوية؛ فالعدل بين الناس هو التسوية بينهم، وهذا هو المراد في آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النحل/ ٩٠]، وكذلك القصاص في آية: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [البقرة/ ١٧٩] المتواردة مطلقًا، لا المعاقبة بالمثل فقط على ما يتبادر إلى أذهان الأسراء الذين لا يعرفون للتساوي موقعًا في الدين غير الوقوف بين يدي القضاة.

وقد عدد الفقهاء من لا تقبل شهادتهم لسقوط عدالتهم، فذكروا حتى من يأكل ماشيًا في الأسواق، ولكن شيطان الاستبداد أنساهم أن يفسِّقوا الأمراء الظالمين فيردوا شهادتهم. ولعل الفقهاء يُعذرون بسكوتهم هنا مع تشنيعهم على الظالمين في مواقع أخرى، ولكن ما عذرهم في تحويل معنى الآية: ﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ

﴿أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران/ ١٠٤] إلى أن هذا الفرض هو فرض كفاية لا فرض عين؟ والمراد منه سيطرة أفراد المسلمين بعضهم على بعض لا إقامة فئة تسيطر على حكامهم كما اهتدت إلى ذلك الأمم الموفقة للخير؛ فخصصت منها جماعات باسم مجالس نواب، وظيفتها السيطرة والاحتساب على الإدارة العمومية: السياسية والمالية والتشريعية، فتخلصوا بذلك من شآمة[1] الاستبداد. أليست هذه السيطرة وهذا الاحتساب بأهم من السيطرة على الأفراد؟ ومن يدري من أين جاء فقهاء الاستبداد بتقديس الحكام عن المسؤولية حتى أوجبوا لهم الحمد إذا عدلوا، وأوجبوا الصبر عليهم إذا ظلموا، وعدوا كل معارضة لهم بغيًا يبيح دماء المعارضين؟!

اللهمَّ، إن المستبدين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدين الذي أنزلت، فلا حول ولا قوة إلا بك!

كذلك ما عذر أولئك الصوفية الذين جعلتهم الإنعامات على زاوياتهم أن يقولوا: لا يكون الأمير الأعظم إلا وليًّا من أولياء الله، ولا يأتي أمرًا إلا بإلهام من الله، وإنه يتصرف في الأمور ظاهرًا، ويتصرف فيها قطب الغوث باطنًا! ألا سبحان الله ما أحلمه!

---

(١) شآمة: من الشؤم خلاف اليمن.

نعم، لولا حلم الله لخسف الأرض بالعرب؛ حيث أرسل لهم رسولاً من أنفسهم أسس لهم أفضل حكومة أسست في الناس، جعل قاعدتها قوله: «كلُّكم راع، وكلُّكم مسؤول عن رعيته»؛ أي كل منكم سلطان عام ومسؤول عن الأمة. وهذه الجملة التي هي أسمى وأبلغ ما قاله مشرع سياسي من الأولين والآخرين، فجاء من المنافقين من حرَّف المعنى عن ظاهره وعموميته إلى أن المسلم راع على عائلته ومسؤول عنها فقط. كما حرَّفوا معنى الآية: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة/ ٧١] إلى ولاية الشهادة دون الولاية العامة، وهكذا غيروا مفهوم اللغة، وبدّلوا الدين، وطمسوا على العقول حتى جعلوا الناس ينسون لذة الاستقلال، وعزة الحرية، بل جعلوهم لا يعقلون كيف تحكم أمة نفسها بنفسها دون سلطان قاهر.

وكأن المسلمين لم يسمعوا بقول النبي عليه السلام: «الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربيٍّ على عجميٍّ إلا بالتقوى». وهذا الحديث من أصح الأحاديث لمطابقته للحكمة، ومجيئه مفسرًا الآية ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات/ ١٣] فإن الله - جلَّ شأنه - ساوى بين عباده مؤمنين وكافرين في المَكْرُمة بقوله: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ [الإسراء/ ٧٠]، ثم جعل الأفضلية في الكرامة للمتقين فقط. ومعنى التقوى لغة ليس كثرة العبادة، كما صار ذلك حقيقة عرفية غرسها علماء الاستبداد القائلين في تفسير ﴿عند الله﴾؛ أي في الآخرة دون الدنيا؛ بل التقوى لغة هي الاتقاء؛ أي الابتعاد عن

رذائل الأعمال احترازًا من عقوبة الله. فقوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات/ ١٣] كقوله: إن أفضل الناس أكثرهم ابتعادًا عن الآثام وسوء عواقبها.

وقد ظهر مما تقدم أن الإسلامية مؤسسة على أصول الحرية برفعها كل سيطرة وتحكم، بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، بحضها على الإحسان والتحابب. وقد جعلت أصول حكومتها: الشورى الأريستوقراطية؛ أي شورى أهل الحَلِّ والعقد في الأمة بعقولهم لا بسيوفهم. وجعل أصول إدارة الأمة: التشريع الديمقراطي، أي الاشتراكي حسبما يأتي فيما بعد. وقد مضى عهد النبي عليه السلام وعهد الخلفاء الراشدين على هذه الأصول بأتم وأكمل صورها. ومن المعلوم أنه لا يوجد في الإسلامية نفوذ ديني مطلقًا في غير مسائل إقامة شعائر الدين، ومنها القواعد العامة التشريعية التي لا تبلغ مائة قاعدة وحكم، كلها من أجلِّ وأحسن ما اهتدى إليه المشرعون من قبل ومن بعد. ولكن واأسفاه على هذا الدين الحر، الحكيم، السهل، السمح، الظاهر فيه آثار الرقي على غيره من سوابقه، الدين الذي رفع الإصر[1] والأغلال، وأباد الميزة والاستبداد، الدين الذي ظلمه الجاهلون، فهجروا حكمة القرآن ودفنوها في قبور الهوان، الدين الذي فقد الأنصار الأبرار والحكماء الأخيار، فسطا عليه المستبدون والمترشحون للاستبداد، واتخذوه وسيلة لتفريق الكلمة وتقسيم الأمة شيعًا، وجعلوه آلة

---

(١) الإصر: الإثم.

لأهوائهم السياسية، فضيعوا مزاياه، وحيروا أهله بالتفريع والتوسيع، والتشديد والتشويش، وإدخال ما ليس منه فيه كما فعل قبلهم أصحاب الأديان السائرة، حتى جعلوه دينًا حرجًا يتوهم الناس فيه أن كل ما دوّنه المتفننون بين دفتي كتاب ينسب لاسم إسلامي هو من الدين، وبمقتضاها أن لا يقوى على القيام بواجباته وآدابه ومزيداته، إلا من لا علاقة له بالحياة الدنيا، بل أصبحت بمقتضاها حياة الإنسان الطويل العمر، العاطل عن كل عمل، لا تفي بتعلم ما هي الإسلامية عجزًا عن تمييز الصحيح من الباطل من تلك الآراء المتشعبة التي أطال أهلها فيها الجدال والمناظرة، وما افترقوا إلا وكل منهم في موقفه الأول يظهر أنه ألزم خصمه الحجة وأسكته بالبرهان، والحقيقة أن كلاًّ منهم قد سكت تعبًا وكلالاً من المشاغبة.

وبهذا التشديد الذي أدخله على الدين منافسو المجوس، انفتح على الأمة باب التلوُّم على النفس واعتقاد التقصير المطلق، وأن لا نجاة ولا مخرج ولا إمكان لمحاسبة النفس فضلاً عن محاسبة الحكام المنوط بهم قيام العدل والنظام. وهذا الإهمال للمراقبة، وهو إهمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد أوسع لأمراء الإسلام مجال الاستبداد وتجاوز الحدود، وبهذا وذاك ظهر حكم حديث: «لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهونّ عن المنكر، أو ليستعملن الله عليكم شراركم فيسومونكم[1] سوء العذاب» وإذا تتبعنا سيرة أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- مع الأمة، نجد

(١) يسومونكم: يولونكم.

أنهما مع كونهما مفطورين خير فطرة، ونائلين التربية النبوية، لم تترك الأمة معهما المراقبة والمحاسبة، ولم تطعهما طاعةً عمياء.

وقد جمع بعضهم جملة مما اقتبسه وأخذه المسلمون عن غيرهم، وليس هو من دينهم بالنظر إلى القرآن والمتواترات من الحديث وإجماع السلف الأول فقال:

(اقتبسوا) من النصرانية مقام البابوية باسم الغوثية [١]، و(ضاهوا)[٢] في الأوصاف والأعداد أوصاف وأعداد البطارقة، والكردينالية[٣] والشهداء والأساقفة، و(حاكوا) مظاهر القديسين وعجائبهم، والدعاة المبشرين وصبرهم، والرهبنات ورؤسائها، وحالة الأديرة وبادريتها. والرهبنات ورسومها والحمية وتوقيتها، و(قلدوا) رجال الكهنوت والبراهمة في مراتبهم وتميزهم في ألبستهم وشعورهم، ولبس المسابح في الرقاب، (وقلدوا) الوثنيين الرومانيين في الرقص على أنغام الناي، والتغالي في تطييب الموتى والاحتفال الزائد في الجنائز وتسريح الذبائح معها وتكليلها وتكليل القبور بالزهور، و(شاكلوا) مراسم الكنائس وزينتها، والبِيع[٤] واحتفالاتها، والترنحات[٥] ووزنها، والترنمات[٦] وأصولها، وإقامة الكنائس

---

(١) الغوثية: من الغوث وهي مرتبة عند الصوفية يتمكن بها شيخ الطريقة أن يسمع بالله، ويبصر بالله، ويبطش بالله.

(٢) ضاهوا: من ضها: مشاكلة الشيء بالشيء.

(٣) الكردينال: أحد أحبار الكنيسة الكاثوليكية الذين يؤلفون المجمع المقدس، وهم مستشارو الحبر الأعظم.

(٤) البيع: جمع بيعة وهي معبد اليهود أو كنيسة النصارى.

(٥) الترنحات: من ترنح أي: تمايل من السكر وغيره.

(٦) الترنمات: من رَنِم أي رَجَّع الصوت.

على القبور، وشد الرحال لزيارتها، والإسراج عليها، والخضوع لديها، وتعليق الآمال بسكانها. و(أخذوا) التبرك بالآثار: كالقدح والحربة والدستار، من احترام الذخيرة وقدسية العكاز، وكذلك إمرار اليد على الصدر عند ذكر الصالحين، من إمرارها على الصدر لإشارة الصليب. و(انتزعوا) الحقيقة من السر، ووحدة الوجود[١] من الحلول[٢]، والخلافة من الرسم، والسقيا من تناول القربان، والمولد من الميلاد، وحفلته من الأعياد، ورفع الأعلام من حمل الصلبان، وتعليق ألواح الأسماء المرجعة بالنداء على الجدران من تعليق الصور والتماثيل، والاستفاضة والمراقبة من التوجه بالقلوب انحناءً أمام الأصنام. و(منعوا) الاستهداء من نصوص الكتاب والسنة كحظر الكاثوليك التفهم من الإنجيل، وامتناع أحبار اليهود عن إقامة الدليل من التوراة في الأحكام. و(جاؤوا) من المجوسية باستطلاع الغيب من الفلك، وبخشية أوضاع الكواكب وباتخاذ أشكالها شعارًا للملك، وباحترام النار ومواقدها. و(قلدوا) البوذيين حرفًا بحرف في الطريق والرياضة وتعذيب الجسم بالنار والسلاح، واللعب بالحيات والعقارب وشرب السموم، ودق الطبول والصنوج وجعل رواتب من الأدعية والأناشيد والأحزاب، واعتقاد تأثير العزائم ونداء الأسماء وحمل التمائم، إلى غير ذلك مما هو مشاهد في بوذيي الهند ومجوس فارس والسند إلى يومنا هذا. وقد قيل إنه نقله إلى الإسلامية

---

(١) وحدة الوجود: عند الفلاسفة تعني أن الله والوجود شيئًا واحدًا.

(٢) الحلول: شاعت هذه الفكرة عند بعض الفلاسفة والمتكلمين، ويقول أصحابها: إن السالك إذا وصل إلى درجة خاصة في الصفاء، حَلَّ الله فيه كالماء في العود الأخضر، دون تشابه أو تغاير.

أمثال جون وست، وسلطان علي منلا والبغدادي، وحاشية فلان الشيخ وفلان الفارسي، على أن إسناد ذلك إلى أشخاص معينين يحتاج إلى تثبيت. و(لفقوا) من الأساطير والإسرائيليات أنواعًا من القربات، وعلومًا سموها لَدُنِّيات[١].

وكذلك يقال عن مبتدعي النصارى، من أن أكثر ما اعتبره المتأخرون منهم من الشعائر الدينية حتى مشكلة التثليث لا أصل له فيما ورد عن نفس المسيح عليه السلام؛ إنما هو مزيدات وترتيبات قليلها مبتدع وكثيرها متبع. وقد اكتشف العلماء الآثاريون من الصفائح الحفرية الهندية والآشورية ومن الصحف التي وجدت في نواويس[٢] المصريين الأقدمين على مأخذ أكثرها. وكذلك وجدوا لمزيدات التلمود وبدع الأحبار أصولاً في الأساطير والآثار والألواح الآشورية، وترقوا في التطبيق والتدقيق إلى أن وجدوا معظم الخرافات المضافة إلى أصول عامة الأديان في الشرق الأدنى مقتبسة من الوضعيات المنسوبة لنحل الشرق الأقصى، وقد كشفت الآثار أن الاستبداد أخفى تاريخ الأديان وجعل أخبار منشئها في ظلام مطبق، حتى إن أعداء الأديان المتأخرين أمكنهم أن ينكروا أساسًا وجود موسى وعيسى -عليهما السلام- كما شوش الاستبداد في المسلمين تاريخ آل البيت -عليهم الرضوان- الأمر الذي تولد عنه ظهور الفِرق التي تشيعت لهم كالإمامية، والإسماعيلية، والزيدية، والحاكمية وغيرهم.

---

(١) لدنيات: علوم رياضية تصل صاحبها عن طريق الإلهام.

(٢) نواويس: جمع ناووس وهو صندوق من خشب أو نحوه يضع النصارى فيه جثة الميت.

والخلاصة أن البِدع التي شوشت الإيمان وشوهت الأديان تكاد كلها تتسلسل بعضها من بعض، وتتولد جميعها من غرض واحد هو المراد، ألا وهو الاستعباد.

والناظر المدقق في تاريخ الإسلام يجد للمستبدين من الخلفاء والملوك الأولين، وبعض العلماء الأعاجم، وبعض مقلديهم من العرب المتأخرين أقوالاً افتروها على الله ورسوله تضليلاً للأمة عن سبيل الحكمة، يريدون بها إطفاء نور العلم وإطفاء نور الله، ولكن أبى الله إلا أن يتم نوره، فحفظ للمسلمين كتابه الكريم الذي هو شمس العلوم وكنز الحكم من أن تمسه يد التحريف، وهي إحدى معجزاته؛ لأنه قال فيه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر/ ٩] فما مسه المنافقون إلا بالتأويل، وهذا أيضًا من معجزاته؛ لأنه أخبر عن ذلك في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران/ ٧].

وإني أمثل للمطالعين ما فعله الاستبداد في الإسلام، بما حجر على العلماء الحكماء من أن يفسروا قسمي الآلاء والأخلاق من القرآن تفسيرًا مدققًا؛ لأنهم كانوا يخافون مخالفة رأي بعض الغفل السالفين أو بعض المنافقين المقربين المعاصرين، فيكفَّرون فيُقْتَلُون. وهذه مسألة إعجاز القرآن، وهي أهم مسألة في الدين لم يقدروا أن يوفوها حقها من البحث، واقتصروا على ما قاله فيها بعض السلف قولاً مجملاً من أنها قصور الطاقة عن الإتيان بمثله في فصاحته وبلاغته،

وأنه أخبر عن أن الروم مِن بعد غلبهم سيغلبون. مع أنه لو فتح للعلماء ميدان التدقيق وحرية الرأي والتأليف، كما أُطْلق عنان التخريف لأهل التأويل والحكم، لأظهروا في ألوف من آيات القرآن ألوف آيات من الإعجاز، ولرأوا فيه كل يوم آية تتجدد مع الزمان والحدثان تبرهن إعجازه بصدق قوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الأنعام/ ٥٩] ولجعلوا الأمة تؤمن بإعجازه عن برهان وعيان لا مجرد تسليم وإذعان.

ومثال ذلك: أن العلم كشف في هذه القرون الأخيرة حقائق وطبائع كثيرة تُعْزَى لكاشفيها ومخترعيها من علماء أوربا وأمريكا، والمدقق في القرآن يجد أكثرها ورد به التصريح أو التلميح في القرآن منذ ثلاثة عشر قرنًا، وما بقيت مستورة تحت غشاء من الخفاء إلا لتكون عند ظهورها معجزة للقرآن شاهدة بأنه كلام ربٍّ لا يعلم الغيب سواه، ومن ذلك أنهم قد كشفوا أن مادة الكون هي الأثير[١]، وقد وصف القرآن بدء التكوين فقال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت/ ١١]، وكشفوا أن الكائنات في حركة دائمة دائبة، والقرآن يقول: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ [يس/ ٣٣] إلى أن يقول: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس/ ٤٠].

(١) الأثير: عند الطبيعيين: سيال يملأ الفراغ، وعند الكيميائيين: سائل غير ذي لون.

وحققوا أن الأرض منفتقة في النظام الشمسي، والقرآن يقول: ﴿ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ﴾ [الأنبياء/ ٣٠]

وحققوا أن القمر منشق من الأرض، والقرآن يقول: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ ﴾ [الأنبياء/ ٤٤] ويقول: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ [القمر/ ١]

وحققوا أن طبقات الأرض سبع، والقرآن يقول: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق/ ١٢].

وحققوا أنه لولا الجبال لاقتضى الثقل النوعي أن تميد الأرض أي ترتج في دورتها، والقرآن يقول: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل/ ١٥].

وكشفوا أن سر التركيب الكيماوي بل والمعنوي هو تخالف نسبة المقادير وضبطها، والقرآن يقول: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد/ ٨].

وكشفوا أن للجمادات حياة قائمة بماء التبلور، والقرآن يقول: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء/ ٣٠].

وحققوا أن العالم العضوي، ومنه الإنسان، ترقّى من الجماد، والقرآن يقول: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ [المؤمنون/ ١٢].

وكشفوا ناموس اللقاح العام في النبات، والقرآن يقول: ﴿خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [يس/ ٣٦]، ويقول: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [طه/ ٥٣]، ويقول: ﴿ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج/ ٥] ويقول: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الرعد/ ٣].

وكشفوا طريقة إمساك الظل؛ أي التصوير الشمسي، والقرآن يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفرقان/ ٤٥].

وكشفوا تسيير السفن والمركبات بالبخار والكهرباء والقرآن يقول، بعد ذكره الدواب والجواري بالريح: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس/ ٤٢]

وكشفوا وجود المِكْروب وتأثيره والجدري وغيره من الأمراض، والقرآن يقول: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل/ ٣] أي متتابعة مجتمعة ﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الفيل/ ٤]؛ أي من طين المستنقعات اليابس. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة المحققة لبعض مكتشفات علم الهيئة والنواميس الطبيعية. وبالقياس على ما تقدم ذكره يقتضي أن كثيرًا من آياته سينكشف سرها في المستقبل في وقتها المرهون، تجديدًا لإعجازه بإخباره عما في الغيب مادام الزمان وما كرَّ الجديدان، فلا بد أن يأتي يوم يكشف العلم فيه أن الجمادات أيضًا تنمو باللقاح كما تشير إلى ذلك آية ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات/ ٤٩].

---

(١) الجديدان: الليل والنهار.

الاستبداد والعلم

ما أشبه المستبد في نسبته إلى رعيته بالوصي الخائن القوي، يتصرف في أموال الأيتام وأنفسهم كما يهوى ما داموا ضعافًا قاصرين؛ فكما أنه ليس من صالح الوصي أن يبلغ الأيتام رشدهم، كذلك ليس من غرض المستبد أن تتنور الرعية بالعلم.

ولا يخفى على المستبد، مهما كان غبيًّا، أن لا استعباد ولا اعتساف إلا مادامت الرعية حمقاء تخبط في ظلامة جهل وتيه عماء، فلو كان المستبد طيرًا لكان خفاشًا يصطاد هوام العوام في ظلام الجهل، ولو كان وحشًا لكان ابن آوى يتلقف دواجن الحواضر في غشاء الليل، ولكنه هو الإنسان يصيد عالمه جاهله.

العلم قبسة من نور الله، وقد خلق الله النور كشّافًا مبصّرًا، ولاّدًا للحرارة والقوة، وجعل العلم مثله وضّاحًا للخير فضّاحًا للشر، يولد في النفوس حرارةً وفي الرؤوس شهامةً، العلم نور والظلم ظلام، ومن طبيعة النور تبديد الظلام، والمتأمل في حالة كل رئيس ومرؤوس يرى كل سلطة الرئاسة تقوى وتضعف بنسبة نقصان علم المرؤوس وزيادته.

المستبد لا يخشى علوم اللغة، تلك العلوم التي بعضها يُقَوِّم اللسان، وأكثرها هزل وهذيان يضيع به الزمان، نعم لا يخاف علم اللغة إذا لم يكن وراء اللسان حكمة حماس تعقد الألوية، أو سحر بيان يحل عقد الجيوش؛ لأنه يعرف أن الزمان ضنين بأن تلد الأمهات كثيرًا من أمثال: الكميت، وحسان، أو مونتيسكيو، وشيللار.

وكذلك لا يخاف المستبد من العلوم الدينية المتعلقة بالمعاد، المختصة ما بين الإنسان وربه؛ لاعتقاده أنها لا ترفع غباوةً ولا تزيل غشاوة، وإنما يتلهى بها المتهوسون للعمل، حتى إذا ضاع فيها عمرهم، وامتلأتها أدمغتهم، وأخذ منهم الغرور ما أخذ، فصاروا لا يرون علمًا غير علمهم، فحينئذ يأمن المستبد منهم كما يؤمن شر السكران إذا خَمِر. على أنه إذا نبغ منهم البعض ونالوا حرمة بين العوام، لا يعدم المستبد وسيلة لاستخدامه في تأييد أمره ومجاراة هواه في مقابلة أنه يضحك عليهم بشيء من التعظيم، ويسد أفواههم بلقيمات من فتات مائدة الاستبداد، وكذلك لا يخاف من العلوم الصناعية محضًا؛ لأن أهلها يكونون مسالمين صغار النفوس، صغار الهمم، يشتريهم المستبد بقليل من المال والإعزاز، ولا يخاف من الماديين؛ لأن أكثرهم مبتلون بإيثار النفس، ولا من الرياضيين؛ لأن غالبهم قصار النظر.

ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم، وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصل،

والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تكبر النفوس، وتوسع العقول، وتُعرِّف الإنسان ما هي حقوقه، وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النوال، وكيف الحفظ. وأخوف ما يخاف المستبد من أصحاب هذه العلوم، المندفعين منهم لتعليم الناس بالخطابة أو الكتابة وهم المعبر عنهم في القرآن بالصالحين والمصلحين في نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء/ ١٠٥] وفي قوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود/ ١١٧]، وإن كان علماء الاستبداد يفسرون مادة الصلاح والإصلاح بكثرة التعبد كما حولوا معنى مادة الفساد والإفساد: من تخريب نظام الله إلى التشويش على المستبدين.

والخلاصة: أن المستبد يخاف من هؤلاء العلماء العاملين الراشدين المرشدين، لا من العلماء المنافقين أو الذين حفر رؤوسهم محفوظات كثيرة كأنها مكتبات مقفلة!

كما يبغض المستبد العلم لنتائجه، يبغضه أيضًا لذاته؛ لأن للعلم سلطانًا أقوى من كل سلطان، فلا بد للمستبد من أن يستحقر نفسه كلما وقعت عينه على من هو أرقى منه علمًا. ولذلك لا يحب المستبد أن يرى وجه عالم عاقل يفوق عليه فكرًا، فإذا اضطر لمثل الطبيب والمهندس يختار الغبي المتصاغر المتملق. وعلى هذه القاعدة بنى ابن خلدون قوله: «فاز المتملقون»، وهذه طبيعة

كل المتكبرين، بل في غالب الناس، وعليها مبنى ثنائهم على كل من يكون مسكينًا خاملاً لا يرجى لخير ولا لشر.

وينتج مما تقدم أن بين الاستبداد والعلم حربًا دائمةً وطرادًا مستمرًّا: يسعى العلماء في تنوير العقول، ويجتهد المستبد في إطفاء نورها، والطرفان يتجاذبان العوام. ومن هم العوام؟ هم أولئك الذين إذا جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا، كما أنهم هم الذين متى علموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا.

العوام هم قوة المستبد وقوته؛ بهم عليهم يصول ويطول، يأسرهم فيتهللون لشوكته، ويغصب أموالهم فيحمدونه على إبقائه حياتهم، ويهينهم فيثنون على رفعته، ويغري بعضهم على بعض فيفتخرون بسياسته، وإذا أسرف في أموالهم يقولون كريم، وإذا قتل منهم ولم يمثل يعتبرونه رحيمًا، ويسوقهم إلى خطر الموت، فيطيعونه حذر التوبيخ، وإن نقم عليه منهم بعض الأباة قاتلهم كأنهم بغاة.

والحاصل أن العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنور العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعًا لغير منافعهم، كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لابد للمستبد من الاعتزال أو الاعتدال. وكم أجبرت الأمم بترقيها المستبد اللئيم على الترقي معها والانقلاب رغم طبعه إلى وكيل أمين يهاب الحساب، ورئيس عادل يخشى الانتقام، وأب حليم يتلذذ بالتحابب! وحينئذ تنال الأمة حياةً

رضية هنية، حياة رخاء ونماء، حياة عز وسعادة، ويكون حظ الرئيس من ذلك رأس الحظوظ، بعد أن كان في دور الاستبداد أشقى العباد؛ لأنه كان على الدوام ملحوظًا بالبغضاء، محاطًا بالأخطار، غير أمين على رياسته، بل وعلى حياته طرفة عين، ولأنه لا يرى قطّ أمامه من يسترشده فيما يجهل؛ لأن الواقف بين يديه مهما كان عاقلاً متينًا، لا بد أن يهابه، فيضطرب باله، فيتشوش فكره، ويختل رأيه، لا يهتدي إلى الصواب، وإن اهتدى فلا يجسر على التصريح به قبل استطلاع رأي المستبد، فإن رآه متصلبًا فيما يراه فلا يسعه إلا تأييده رشدًا كان أو غيًّا، وكل مستشار غيره يدعي أنه غير هيّاب فهو كذاب. والقول الحق: أن الصدق لا يدخل قصور الملوك، بناءً عليه لا يستفيد المستبد قط من رأي غيره، بل يعيش في ضلال وتردد وعذاب وخوف، وكفى بذلك انتقامًا منه على استعباده الناس وقد خلقهم ربهم أحرارًا.

إن خوف المستبد من نقمة رعيته أكثر من خوفهم بأسه؛ لأن خوفه ينشأ عن علمه بما يستحقه منهم، وخوفهم ناشئ عن جهل، وخوفه عن عجز حقيقي فيه، وخوفهم عن وهم التخاذل فقط، وخوفه على فقد حياته وسلطانه، وخوفهم على لقيمات من النبات، وعلى وطن يألفون غيره في أيام، وخوفه على كل شيء تحت سماء ملكه، وخوفهم على حياة تعيسة فقط.

كلما زاد المستبد ظلمًا واعتسافًا زاد خوفه من رعيته وحتى من حاشيته، وحتى من هواجسه وخيالاته. وأكثر ما تختم حياة المستبد بالجنون التام، قلت:

(التام)؛ لأن المستبد لا يخلو من الحمق قط، لنفوره من البحث عن الحقائق، وإذا صادف وجود مستبد غير أحمق فيسارعه الموت قهرًا إذا لم يسارعه الجنون أو العته، وقلت: إنه يخاف من حاشيته؛ لأن أكثر ما يبطش بالمستبدين حواشيهم؛ لأن هؤلاء هم أشقى خلق الله حياةً، يرتكبون كل جريمة وفظيعة لحساب المستبد الذي يجعلهم يمسون ويصبحون مخبولين مصروعين، يجهدون الفكر في استطلاع ما يريد منهم فعله بدون أن يطلب أو يصرح. فكم ينقم عليهم ويهينهم لمجرد أنهم لا يعلمون الغيب! ومن ذا الذي يعلم الغيب، الأنبياء والأولياء؟ وما هؤلاء إلا أشقياء، أستغفرك اللهم! لا يعلم غيبك نبي ولا ولي، ولا يدعي ذلك إلا دجّال، ولا يظن صدقه إلا المغفل، فإنك اللهم قلت وقولك الحق: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن/ ٢٦] وأفضل أنبيائك يقول: «لو علمتُ الخير لاستكثرتُ منه».

من قواعد المؤرخين المدققين: أن أحدهم إذا أراد الموازنة بين مستبدين كنيرون وتيمور مثلاً، يكتفي أن يوازن درجة ما كانا عليه من التحذر والتحفظ، وإذا أراد المفاضلة بين عادلين كأنوشروان وعمر الفاروق، يوازن بين مرتبتي أمنهما في قوميهما.

لما كانت أكثر الديانات مؤسسة على مبدأي الخير والشر كالنور والظلام، والشمس وزحل، والعقل والشيطان، رأت بعض الأمم الغابرة أن أضر شيء على

الإنسان هو الجهل، وأضر آثار الجهل هو الخوف، فعملت هيكلاً مخصصًا للخوف يعبد اتقاءً لشره.

قال أحد المحررين السياسيين: «إني أرى قصر المستبد في كل زمان هو هيكل الخوف عينه: فالملك الجبار هو المعبود، وأعوانه هم الكهنة، ومكتبته هي المذبح المقدس، والأقلام هي السكاكين، وعبارات التعظيم هي الصلوات، والناس هم الأسرى الذين يقدمون قرابين الخوف، وهو أهم النواميس الطبيعية في الإنسان، والإنسان يقرب من الكمال في نسبة ابتعاده عن الخوف، ولا وسيلة لتخفيف الخوف أو نفيه غير العلم بحقيقة المخيف منه؛ لينكشف للإنسان أن لا محل فيه للخوف منه» وهكذا إذا زاد علم أفراد الرعية بأن المستبد امرؤ عاجز مثلهم، زال خوفهم منه وتقاضوه حقوقهم.

ويقول أهل النظر: إن خير ما يستدلّ به على درجة استبداد الحكومات، هو تغاليها في شنآن[1] الملوك، وفخامة القصور، وعظمة الحفلات، ومراسيم التشريفات، وعلائم الأبهة، ونحو ذلك من التمويهات التي يسترهب بها الملوك رعاياهم عوضًا عن العقل والمفاداة، وهذه التمويهات يلجأ إليها المستبد كما يلجأ قليل العزّ للتكبر، وقليل العلم للتصوُّف، وقليل الصدق لليمين، وقليل المال لزينة اللباس.

---

(١) الشنآن: البُغض.

ويقولون: إنه كذلك يستدل على عراقة الأمة في الاستعباد أو الحرية باستنطاق لغتها، هل هي قليلة ألفاظ التعظيم كالعربية مثلاً؟ أم هي غنية في عبارات الخضوع كالفارسية، وكتلك اللغة التي ليس فيها بين المتخاطبين أنا وأنت، بل سيدي وعبدكم.

والخلاصة أن الاستبداد والعلم ضدان متغالبان، فكل إدارة مستبدة تسعى جهدها في إطفاء نور العلم، وحصر الرعية في حالك الجهل. والعلماء الحكماء الذين ينبتون أحيانًا في مضايق صخور الاستبداد يسعون جهدهم في تنوير أفكار الناس، والغالب أن رجال الاستبداد يطاردون رجال العلم وينكلون بهم، فالسعيد منهم من يتمكن من مهاجرة دياره، وهذا سبب أن كل الأنبياء العظام - عليهم الصلاة والسلام- وأكثر العلماء الأعلام والأدباء النبلاء تقلبوا في البلاد وماتوا غرباء.

إن الإسلامية أول دين حضّ على العلم، وكفى شاهدًا أن أول كلمة أنزلت من القرآن هي الأمر بالقراءة أمرًا مكررًا، وأول مِنة أجلها الله وامتن بها على الإنسان هي أنه علمه بالقلم، علمه به ما لم يعلم، وقد فهم السلف الأول من مغزى هذا الأمر وهذا الامتنان وجوب تعلم القراءة والكتابة على كل مسلم، وبذلك عمت القراءة والكتابة في المسلمين أو كادت تعم، وبذلك صار العلم في الأمة حرًّا مباحًا للكل لا يختص به رجال الدين أو الأشراف كما كان في الأمم السابقة، وبذلك انتشر العلم في سائر الأمم أخذًا عن المسلمين! ولكن، قاتل

الله الاستبداد الذي استهان بالعلم حتى جعله كالسلعة يُعطى ويُمنح للأميين، ولا يجرؤ أحد على الاعتراض؛ أجل قاتل الله الاستبداد الذي رجع بالأمة إلى الأمية، فالتقى آخرها بأولها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال المدققون: إن أخوف ما يخافه المستبدون الغربيون من العلم أن يعرف الناس حقيقة أن الحرية أفضل من الحياة، وأن يعرفوا النفس وعزَّها، والشرف وعظمته، والحقوق وكيف تحفظ، والظلم وكيف يرفع، والإنسانية وما هي وظائفها، والرحمة وما هي لذاتها.

أما المستبدون الشرقيون فأفئدتهم هواء ترتجف من صولة العلم، كأن العلم نار وأجسامهم من بارود. المستبدون يخافون من العلم حتى من علم الناس معنى كلمة (لا إله إلا الله)، ولماذا كانت أفضل الذكر، ولماذا بني عليها الإسلام. بني الإسلام بل وكافة الأديان على (لا إله إلا الله)، ومعنى ذلك أنه لا يعبد حقًّا سوى الصانع الأعظم، ومعنى العبادة الخضوع ومنها لفظة العبد، فيكون معنى لا إله إلا الله: «لا يستحق الخضوع شيء غير الله». وما أفضل تكرار هذا المعنى على الذاكرة آناء الليل وأطراف النهار تحذرًا من الوقوع في ورطة شيء من الخضوع لغير الله وحده. فهل والحالة هذه يناسب غرض المستبدين أن يعلم عبيدهم أن لا سيادة ولا عبودية في الإسلام ولا ولاية فيه ولا خضوع، إنما المؤمنون بعضهم أولياء بعض؟ كلاًّ، لا يلائم ذلك غرضهم، وربما عدوا كلمة (لا إله إلا الله) شتمًا لهم! ولهذا كان المستبدون -ولا زالوا- من أنصار الشرك وأعداء العلم.

إن العلم لا يناسب صغار المستبدين أيضًا كخَدَمَةِ الأديان المتكبرين، وكالآباء الجهلاء، والأزواج الحمقاء، وكرؤساء كل الجمعيات الضعيفة. والحاصل: أنه ما انتشر نور العلم في أمة قط إلا وتكسرت فيها قيود الأسر، وساء مصير المستبدين من رؤساء سياسة أو رؤساء دين.

الاستبداد والمجد

من الحكم البالغة للمتأخرين قولهم: «الاستبداد أصل لكلِّ فساد»، ومبنى ذلك أن الباحث المدقق في أحوال البشر وطبائع الاجتماع كشف أن للاستبداد أثرًا سيئًا في كلِّ وادٍ، وقد سبق أن الاستبداد يضغط على العقل فيفسده، ويلعب بالدين فيفسده، ويحارب العلم فيفسده، وإني الآن أبحث في أنه كيف يغالب الاستبداد المجد فيفسده، ويقيم مقامه التمجد.

المجد: هو إحراز المرء مقام حبٍّ واحترام في القلوب، وهو مطلب طبيعي شريف لكل إنسان، لا يترفع عنه نبي أو زاهد، ولا ينحط عنه دني أو خامل. للمجد لذة رُوحيّة تقارب لذة العبادة عند الفانين في الله، وتعادل لذة العلم عند الحكماء، وتربو على لذة امتلاك الأرض مع قمرها عند الأمراء، وتزيد على لذة مفاجأة الإثراء عند الفقراء؛ ولذا يزاحم المجد في النفوس منزلة الحياة.

وقد أشكل على بعض الباحثين أيُّ الحرصين أقوى؟ حرص الحياة أم حرص المجد؟ والحقيقة التي عول عليها المتأخرون وميزوا بها تخليط ابن خلدون هي التفضيل؛ وذلك أن المجد مفضل على الحياة عند الملوك والقواد وظيفة،

وعند النجباء والأحرار حميةً، وحب الحياة ممتاز على المجد عند الأسراء والأذلاء طبيعةً، وعند الجبناء والنساء ضرورةً. وعلى هذه القاعدة يكون أئمة آل البيت -عليهم السلام- معذورين في إلقائهم بأنفسهم في تلك المهالك؛ لأنهم لما كانوا نجباء أحرارًا، فحميتهم جعلتهم يفضلون الموت كرامًا على حياة ذل مثل حياة ابن خلدون الذي خطَّأ أمجاد البشر في إقدامهم على الخطر إذا هدد مجدهم، ذاهلاً على أن بعض أنواع الحيوان، ومنها البلبل، وجِدت فيها طبيعة اختيار الانتحار أحيانًا تخلصًا من قيود الذل، وأن أكثر سباع الطير والوحوش إذا أسِرت كبيرة تأبى الغذاء حتى تموت، وأن الحرة تموت ولا تأكل بعِرضِها، والماجدة تموت ولا تأكل بثدييها!

المجد لا ينال إلا بنوع من البذل في سبيل الجماعة، وبتعبير الشرقيين في سبيل الله أو سبيل الدين، وبتعبير الغربيين في سبيل المدنية أو سبيل الإنسانية. والمولى تعالى- المستحق التعظيم لذاته- ما طالب عبيده بتمجيده إلا وقرن الطلب بذكر نعمائه عليهم.

وهذا البذل إما بذل مال للنفع العام ويسمى مجد الكرم، وهو أضعف المجد، أو بذل العلم النافع المفيد للجماعة، ويسمى مجد الفضيلة، أو بذل النفس بالتعرض للمشاق والأخطار في سبيل نصرة الحق وحفظ النظام، ويسمى مجد النبالة، وهذا أعلى المجد، وهو المراد عند الإطلاق، وهو المجد الذي تتوق إليه النفوس الكبيرة، وتحن إليه أعناق النبلاء. وكم له من عشاق تلذ لهم في حبه

المصاعب والمخاطرات!، وأكثرهم يكون من مواليد بيوت نادرة حمتها الصدف من عيون الظالمين المذلين، أو يكون من نجباء بيوت ما انقطعت فيها سلسلة المجاهدين وما انقطعت عجائزها عن بكائهم. ومن أمثلة المجد قولهم: خلق الله للمجد رجالاً يستعذبون الموت في سبيله، ولا سبيل إليه إلا بعظيم الهمة والإقدام والثبات، تلك الخصال الثلاث التي بها تُقدّر قيم الرجال.

وهذا (نيرون) الظالم سأل (أغربين) الشاعر وهو تحت النطع: من أشقى الناس؟ فأجابه معرضًا به: من إذا ذكر الناس الاستبداد كان مثالاً له في الخيال. وكان (ترابان) العادل إذا قَلَّدَ سيفًا لقائد يقول له: «هذا سيف الأمة أرجو أن لا أتعدى القانون فلا يكون له نصيب في عنقي». وخرج قيس من مجلس الوليد مغضبًا يقول: «أتريد أن تكون جبارًا؟ والله؛ إن نعال الصعاليك لأطول من سيفك». وقيل لأحد الأباة: «ما فائدة سعيك غير جلب الشقاء على نفسك؟». فقال: «ما أحلى الشقاء في سبيل تنغيص الظالمين!». وقال آخر: «عليَّ أن أفي بوظيفتي وما عليَّ ضمان القضاء». وقيل لأحد النبلاء: «لماذا لا تبني لك دارًا؟» فقال: «ما أصنع فيها وأنا المقيم على ظهر الجواد أو في السجن أو في القبر»، وهذه ذات النطاقين (أسماء بنت أبي بكر- رضي الله عنها-) وهي امرأة عجوز تودع ابنها بقولها: «إن كنت على الحق فاذهب وقاتل الحجاج حتى تموت». وهذا (مكماهون) رئيس جمهورية فرنسا استبد في أمر واحد فدخل عليه

صديقه (غامبتا) وهو يقول: «الأمر للأمة لا إليك، فاعتدل، أو اعتزل، وإلا فأنت المخذول المهان الميت!!»

والحاصل أن المجد هو المجد محبب للنفوس، لا تفتأ تسعى وراءه وترقى مراقيه، وهو ميسر في عهد العدل لكل إنسان على حسب استعداده وهمته، وينحصر تحصيله في زمن الاستبداد بمقاومة الظلم على حسب الإمكان.

يقابل المجد، من حيث مبناه التمجد. وما هو التمجد؟ وماذا يكون التمجد؟ التمجد لفظ هائل المعنى، ولهذا أراني أتعثر بالكلام وأتلعثم في الخطاب، ولا سيما من حيث أخشى مساس إحساس بعض المطالعين. إن لم يكن من جهة أنفسهم فمن جهة أجدادهم الأولين، فأناشدهم الوجدان والحق المهان، أن يتجردوا دقيقتين من النفس وهواها، ثم هم مثلي ومثل سائر الجانين على الإنسانية لا يعدمون تأويلاً. وإنني أعلل النفس بقبولهم تهويني هذا، فأنطلق وأقول:

التمجد خاص بالإدارات المستبدة، وهو القربى من المستبد بالفعل كالأعوان والعمال، أو بالقوة كالملقبين بنحو دوق وبارون، والمخاطبين بنحو رب العزة ورب الصولة[1]، أو الموسومين بالنياشين، أو المطوقين بالحمائل[2]، وبتعريف

---

(١) الصولة: الوثبة.

(٢) الحمائل: جمع حِمَالة وهي عِلاقة السيف.

آخر: التمجد هو أن ينال المرء جذوة نار من جهنم كبرياء المستبد ليحرق بها شرف المساواة في الإنسانية.

وبوصف أجلى هو أن يتقلد الرجل سيفًا من قبل الجبار يبرهن به على أنه جلاد في دولة الاستبداد، أو يعلق على صدره وسامًا مشعرًا بما وراءه من الوجدان المستبيح للعدوان، أو يتزين بسيور مزركشة تنبئ بأنه صار مخنثًا[١] أقرب إلى النساء منه إلى الرجال، وبعبارة أوضح وأخصر، هو أن يصير الإنسان مستبدًّا صغيرًا في كنف المستبد الأعظم.

قلت: إن التمجد خاص بالإدارات الاستبدادية؛ وذلك لأن الحكومة الحرة التي تمثل عواطف الأمة تأبى كل الإباء إخلال التساوي بين الأفراد إلا لفضل حقيقي، فلا ترفع قدر أحد منها إلا رفعًا صوريًّا أثناء قيامه في خدمتها؛ أي الخدمة العمومية، وذلك تشويقًا له على التفاني في الخدمة، كما أنها لا تميز أحدًا منها بوسام أو تشرفه بلقب إلا ما كان علميًّا أو ذكرى لخدمة مهمة وفقه الله إليها. وبمثل هذا يرفع الله الناس بعضهم فوق بعض درجات في القلوب لا في الحقوق.

وهذا لقب اللوردية مثلاً عند الإنكليز هو من بقايا عهد الاستبداد، ومع ذلك لا يناله عندهم غالبًا إلا من يخدم أمته خدمة عظيمة، ويكون من حيث أخلاقه وثروته أهلاً لأن يخدمها خدمات مهمة غيرها، ومن المقرر أن لا اعتبار

(١) مخنثًا: الذي يفعل فعل الخناثي فلا يخلص لذكر ولا لأنثى.

لِلُّورد في نظر الأمة إلا إذا كان مؤسسًا لا وارثًا، أو كانت الأمة تقرأ في جبهته سطرًا محررًا بقلم الوطنية وبمداد الشهامة ممضيّ بدمه يقسم فيه بشرفه أنه ضمين بثروته وحياته ناموس الأمة؛ أي قانونها الأساسي، حفيظ على روحها أي حريتها.

التمجد لا يكاد يوجد له أثر في الأمم القديمة إلا في دعوى الألوهية وما بمعناها من نفع الناس بالأنفاس، أو في دعوى النجابة بالنسب التي يهول بها الأصلاء نسل الملوك والأمراء، وإنما نشأ التمجد بالألقاب والشارات في القرون الوسطى، وراج سوقه في القرون الأخيرة، ثم قامت فتاة الحرية تتغنى بالمساواة وتغسل أدرانه على حسب قوتها وطاقتها، ولم تبلغ غايتها إلى الآن في غير أمريكا.

المتمجدون يريدون أن يخدعوا العامة، وما يخدعون غير نسائهم اللاتي يتفحفحن[1] بين عجائز الحي بأنهم كبار العقول كبار النفوس أحرار في شؤونهم لا يزاح لهم نقاب، ولا تصفع منهم رقاب، فيحُوْجُهُم هذا المظهر الكاذب لتحمل الإساءات والإهانات التي تقع عليهم من قِبَل المستبد، بل تحوجهم للحرص على كتمها، بل على إظهار عكسها، بل على مقاومة من يدعي خلافها، بل على تغليط أفكار الناس في حق المستبد وإبعادهم عن اعتقاد أن من شأنه الظلم.

وهكذا يكون المتمجدون أعداءً للعدل أنصارًا للجور، لا دين ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة، وهذا ما يقصده المستبد من إيجادهم والإكثار منهم ليتمكن

(١) الفحفحة: إكثار الكلام بلا معنى.

بواسطتهم من أن يغرر الأمة على إضرار نفسها تحت اسم منفعتها، فيسوقها مثلاً لحرب اقتضاها محض التجبر والعدوان على الجيران، فيوهمها أنه يريد نصرة الدين، أو يسرف بالملايين من أموال الأمة في ملذاته، وتأييد استبداده باسم حِفْظ شرف الأمة وأبهة المملكة، أو يستخدم الأمة في التنكيل بأعداء ظُلْمه باسم أنهم أعداء لها، أو يتصرف في حقوق المملكة والأمة كما يشاؤه هواه باسم أن ذلك من مقتضى الحكمة والسياسة.

والخلاصة: أن المستبد يتخذ المتمجدين سماسرة لتغرير[1] الأمة باسم خدمة الدين، أو حب الوطن، أو توسيع المملكة، أو تحصيل منافع عامة، أو مسؤولية الدولة، أو الدفاع عن الاستقلال، والحقيقة أن كل هذه الدواعي الفخيمة العنوان في الأسماع والأذهان ما هي إلا تخييل وإيهام يقصد بها رجال الحكومة تهييج الأمة وتضليلها، حتى إنه لا يستثنى منها الدفاع عن الاستقلال؛ لأنه ما الفرق على أمة مأسورة لزيد أن يأسرها عمرو؟ وما مثلها إلا الدابة التي لا يرحمها راكب مطمئن، مالكًا كان أو غاصبًا.

المستبد لا يستغني عن أن يستمجد بعض أفراد من ضعاف القلوب الذين هم كبقر الجنة لا ينطحون ولا يرمحون، يتخذهم كأنموذج البائع الغشاش، على أنه لا يستعملهم في شيء من مهامه، فيكونون لديه كمصحف في خمارة أو سبحة في يد زنديق، وربما لا يستخدم أحيانًا بعضهم في بعض الشؤون تغليطًا لأذهان العامة

(١) التغرير: الخداع.

في أنه لا يعتمد استخدام الأراذل والأسافل فقط، ولهذا يقال: دولة الاستبداد دولة بُلْه وأوغاد.

المستبد يجرب أحيانًا في المناصب والمراتب بعض العقلاء الأذكياء أيضًا اغترارًا منه بأنه يقوى على تليين طينتهم وتشكيلهم بالشكل الذي يريد، فيكونوا له أعوانًا خبثاء ينفعونه بدهائهم، ثم هو بعد التجربة إذا خاب ويئس من إفسادهم يتبادر إبعادهم أو ينكل بهم. ولهذا لا يستقر عند المستبد إلا الجاهل العاجز الذي يعبده من دون الله، أو الخبيث الخائن الذي يرضيه ويغضب الله.

وهنا أنبه فكر المطالعين إلى أن هذه الفئة من العقلاء الأمناء بالجملة، الذين يذوقون عُسَيْلة مجد الحكومة وينشطون لخدمة الأمة ونيل مجد النبالة، ثم يضرب على يدهم لمجرد أن بين أضلعهم قبسة من الإيمان، وفي أعينهم بارقة من الإنسانية، هي الفئة التي تتكهرب بعداوة الاستبداد، وينادي أفرادها بالإصلاح. وهذا الانقلاب قد أعيى المستبدين؛ لأنهم لا يستغنون عن التجربة ولا يأمنون هذه المغبة. ومن هنا نشأ اعتمادهم في التجربة غالبًا على العريقين في خدمة الاستبداد الوارثين من آبائهم وأجدادهم الأخلاق المرضية للمستبدين، ومن هنا ابتدأت في الأمم نغمة التمجد بالأصالة والأنساب، والمستبدون المحنكون يطيلون أمد التجربة بالمناصب الصغيرة فيستعملون قاعدة الترقي مع التراخي، ويسمون ذلك برعاية قاعدة القدم، ثم يختمون التجريب بإعطاء المتمرن خدمة يكون فيها

رئيسًا مطلقًا ولو في قرية، فإن أظهر مهارة في الاستبداد، وذلك ما يسمونه حكمة الحكومة فبها ونعمت، وإلا قالوا عنه: هذا حيوان، يا ضيعة الأمل فيه.

إن للأصالة مشاكلة قوية للمجد والتمجد فلا بد أن نبحث فيها قليلاً، ثم نعود لموضوع المستبد وأعوانه المتمجدين فأقول:

الأصالة صفة قد يكون لها بعض المزايا من حيث الأميال التي يرثها الأبناء من الآباء، ومن حيث التربية التي تكون مستحكمة في البيت ولو رياءً، ومن حيث إن الأصالة تكون مقرونة غالبًا بشيء من الثروة المعينة على مظاهر الشهامة والرحمة، ومن حيث إن الثروة تعين أهل البيت على إخفاء بعض رذائلهم عن أولادهم، ومن حيث إنها مدعاة غالبًا للتمثل بالأقران مشوقة للتفوق والتميز، ومن حيث تقويتها العلاقة بالأمة والوطن خوف مذلة الاغتراب، ومن حيث إن أهلها يكونون منظورين دائمًا فيتحاشون المعائب والنقائص بعض التحاشي.

وبيوت الأصالة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: بيوت علم وفضيلة، وبيوت مال وكرم، وبيوت ظلم وإمارة. وهذا الأخير هو القسم الأكثر عددًا والأهم موقعًا، وهم — كما سبقت الإشارة إليه - مطمح نظر المستبد في الاستعانة وموضع ثقته، وهم الجند الذي يجتمع تحت لوائه بسهولة، وربما يكفيه أن يضحك في وجههم ضحكة. فلننظر ما هو نصيب أهل هذا القسم من تلك المزايا الموروثة:

هل يرث الابن من جده المؤسس لمجده أمياله في العدالة ولم توجد؟ أم يدب ويشب على غير الترف المصغر للعقول، المميت للهمم؟ أم يتربى على غير الوقار المضحك للباطل، السائد فيما بين العائلة في بيتهم؟ أم يستخدم الثروة في غير الملاذ الجسمية الدنيئة البهيمية وتلك الأبهة الطاووسية الباطلة؟ أم يتمثل بغير أقران السوء المتملقين المنافقين؟ أم لا يستحقر قومه لجهلهم قدر النطفة الملعونة التي خلق منها جنابه؟ أم لا يبغض العلماء الذين لا يقدرونه قدره حسبما هو قائم في مخيلة خيلائه؟ أم يرى لجنابه مقرًّا يليق به غير مقعد التحكم ومستراح التأمر؟ أم يستحي من الناس؟ ومن هم الناس؟ ما الناس عند حضرته غير أشباح فيها أرواح خلقت لخدمته!

وهذه حالة الأكثرين من الأصلاء، على أننا لا نبخس حق من نال منهم حظًّا من العلم، وأوتي الحكمة، وأراد الله به خيرًا فأصابه بنصيب من القهر انخفض به شموخ أنفه، فإن هؤلاء وقليل ما هم ينجبون لمجابة عظيمة عجيبة، فيصدق عليهم أنهم قد ورثوا قوة القلب يستعملونها في الخير لا في الشر، واستفادوا من أنفة الكبرياء الجسارة على العظماء، وهكذا تتحول فيهم ميزة الشر إلى فائض خير، وحسب شامخ من نحو الحنين على الوطن وأهله، والأنين لمصابه، والإقدام على العظائم في سبيل القوم، وأمثال هؤلاء النوابغ النجباء إذا كثروا في أمة يوشك أن يترقى منهم آحاد إلى درجة الخوارق، فيقودوا أممهم إلى النجاح والفلاح، ولا غرو فإن اجتماع نفوذ النسب وقوة الحسب يفعلان ولا عجب شبه فعل المستبد

العادل الذي ينشده الشرقيون، وخصوصًا المسلمون، وإن كان العقل لا يجوز أن يتصف بالاستبداد مع العدل غير الله وحده، ألا قاتل الله الهمة الساقطة التي قد تتسفل بالإنسان إلى عدم إتعاب الفكر فيما يطلب هل هو ممكن أم هو محال؟!

الأصلاء، باعتبار أكثريتهم هم جرثومة البلاء في كل قبيلة ومن كل قبيل[1]. لأن بني آدم داموا إخوانًا متساوين إلى أن ميزت الصدفة بعض أفرادهم بكثرة النسل، فنشأت منها القوات العصبية، ونشأ من تنازعها تميز أفراد على أفراد، وحِفْظ هذه الميزة أوجد الأصلاء. فالأصلاء في عشيرة أو أمة إذا كانوا متقاربي القوات استبدوا على باقي الناس وأسسوا حكومة أشراف، ومتى وجد بيت من الأصلاء يتميز كثيرًا في القوة على باقي البيوت يستبد وحده ويؤسس الحكومة الفردية المقيدة إذا كان لباقي البيوت بقية بأس، أو المطلقة إذا لم يبق أمامه من يتقيه.

بناءً عليه، إذا لم يوجد في أمة أصلاء بالكلية، أو وجد ولكن كان لسواد الناس صوت غالب، أقامت تلك الأمة لنفسها حكومة انتخابية لا وراثة فيها ابتداءً، ولكن لا يتوالى بضعة متولين إلا ويصير أنسالهم أصلاء يتناظرون، كل فريق منهم يسعى لاجتذاب طرف من الأمة استعدادًا للمغالبة وإعادة التاريخ الأول.

---

(١) قبيل: جماعة.

ومن أكبر مضار الأصلاء أنهم ينهمكون أثناء المغالبة على إظهار الأبهة والعظمة، يسترهبون أعين الناس ويسحرون عقولهم ويتكبرون عليهم. ثم إذا غلب غالبهم واستبد بالأمر لا يتركها الباقون لألفتهم لذتها ولمضاهاة[١] المستبد في نظر الناس. والمستبد نفسه لا يحملهم على تركها، بل يدر عليهم المال ويعينهم عليها، ويعطيهم الألقاب والرتب وشيئًا من النفوذ والتسلط على الناس؛ ليتلهوا بذلك عن مقاومة استبداده، ولأجل أن يألفوها مديدًا، فتفسد أخلاقهم، فينفر منهم الناس، ولا يبقى لهم ملجأ غير بابه، فيصيرون أعوانًا له بعد أن كانوا أضدادًا.

ويستعمل المستبد أيضًا مع الأصلاء سياسة الشد والإرخاء، والمنع والإعطاء، والالتفات والإغضاء كي لا يبطروا، وسياسة إلقاء الفساد وإثارة الشحناء فيما بينهم كي لا يتفقوا عليه، وتارة يعاقب عقابًا شديدًا باسم العدالة إرضاءً للعوام، وأخرى يقرنهم بأفراد كانوا يقبلون أذيالهم استكبارًا فيجعلهم سادة عليهم يفركون آذانهم استحقارًا، يقصد بذلك كسر شوكتهم أمام إمام الناس وعصر أنوفهم أمام عظمته. والحاصل أن المستبد يذلل الأصلاء بكل وسيلة حتى يجعلهم مترامين دائمًا بين رجليه كي يتخذهم لجامًا لتذليل الرعية، ويستعمل عين هذه السياسة مع العلماء ورؤساء الأديان الذين متى شم من أحدهم رائحة الغرور بعقله أو علمه ينكل به أو يستبدله بالأحمق الجاهل إيقاظًا له ولأمثاله من كل ظانٍّ من أن إدارة الظلم محتاجة إلى شيء من العقل أو الاقتدار فوق مشيئة

---

(١) المضاهاة: المشاكلة.

المستبد. وبهذه السياسة ونحوها يخلو الجو فيعصف وينسف ويتصرف في الرعية كريش يقلبه الصرصر[1] في جو محرق.

المستبد في لحظة جلوسه على عرشه ووضع تاجه الموروث على رأسه يرى نفسه كان إنسانًا فصار إلهًا، ثم يرجع النظر فيرى نفسه في نفس الأمر أعجز من كل عاجز، وأنه ما نال ما نال إلا بواسطة من حوله من الأعوان، فيرفع نظره إليهم فيسمع لسان حالهم يقول له: ما العرش؟ وما التاج؟ وما الصولجان؟ ما هذه إلا أوهام في أوهام. هل يجعلك هذا الريش في رأسك طاووسًا وأنت غراب؟ أم تظن الأحجار البراقة في تاجك نجومًا ورأسك سماء؟ أم تتوهم أن زينة صدرك ومنكبيك أخرجتك عن كونك قطعة طين من هذه الأرض؟ والله ما مكنك في هذا المقام وسلطك على رقاب الأنام إلا شعوذتنا وسحرنا وامتهاننا لديننا ووجداننا وخيانتنا لوطننا وإخواننا، فانظر أيها الصغير المكبر الحقير الموقر كيف تعيش معنا!

ثم يلتفت إلى جماهير الرعية المتفرجين، فيرى منهم الطائشين المهللين المسبحين بحمده، ومنهم المسحورين المبهوتين كأنهم أموات من حين، ولكن يتجلى في فكره أن خلال الساكتين بعض أفراد عقلاء أمجاد يخاطبونه بالعيون بأن لنا معاشر الأمة شؤونًا عمومية وكلناك في قضائها على ما نريد ونبغي، لا على

---

(١) الصرصر: الريح الباردة.

ما تريد فتبغي. فإن وفيت حق الوكالة حق لك الاحترام، وإن مكرت مَكَرْنَا وحاقت بك العاقبة، ألا إن مكر الله عظيم.

وعندئذٍ يرجع المستبد إلى نفسه قائلاً: الأعوان الأعوان، الحملة السدنة[١]، أسلمهم القياد وأردفهم بجيش من الأوغاد أحارب بهم هؤلاء العبيد العقلاء، وبغير هذا الحزم لا يدوم لي ملك كيفما أكون، بل أبقى أسيرًا للعدل معرضًا للمناقشة منغصًا في نعيم الملك، ومن العار أن يرضى بذلك من يمكنه أن يكون سلطانًا جبارًا متفردًا قهارًا.

الحكومة المستبدة تكون طبعًا مستبدة في كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشرطي، إلى الفراش، إلى كناس الشوارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقًا؛ لأن الأسافل لا يهمهم طبعًا الكرامة وحسن السمعة، إنما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشَرِهون لأكل السقطات من أيٍّ كانت، ولو بشرًا أم خنازير، من آبائهم أم أعدائهم، وبهذا يأمنهم المستبد ويأمنونه، فيشاركهم ويشاركونه. وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقل حسب شدة الاستبداد وخفته، فكلما كان المستبد حريصًا على العسف احتاج إلى زيادة جيش المتمجدين العاملين له المحافظين عليه، واحتاج إلى مزيد الدقة في اتخاذهم من أسفل المجرمين الذين لا أثر عندهم لدين أو ذمة،

(١) السدنة: جمع سادن وهو الخادم.

واحتاج لحفظ النسبة بينهم في المراتب بالطريقة المعكوسة، وهي أن يكون أسفلهم طباعًا وخصالاً أعلاهم وظيفةً وقربًا؛ ولهذا لا بد أن يكون الوزير الأعظم للمستبد هو اللئيم الأعظم في الأمة، ثم من دونه دونه لؤمًا، وهكذا تكون مراتب الوزراء والأعوان في لؤمهم حسب مراتبهم في التشريفات والقربى منه. وربما يغتر المطالع كما اغتر كثير من المؤرخين البسطاء بأن بعض وزراء المستبدين يتأوهون من المستبد، ويتشكون من أعماله ويجهرون بملامه، ويظهرون لو أنه ساعدهم الإمكان لعملوا وفعلوا وافتدوا الأمة بأموالهم، بل وحياتهم، فكيف والحالة هذه يكون هؤلاء لؤماء؟ بل كيف ذلك وقد وجِد منهم الذين خاطروا بأنفسهم والذين أقدموا فعلاً على مقاومة الاستبداد فنالوا المراد أو بعضه أو هلكوا دونه؟

فجواب ذلك أن المستبد لا يخرج قط عن أنه خائن خائف محتاج لعصابة تعينه وتحميه، فهو ووزراؤه كزمرة لصوص: رئيس وأعوان. فهل يُجَوِّز العقل أن ينتخب رفاق من غير أهل الوفاق وهو هو الذي لا يستوزر إلا بعد تجربة واختبار عمرًا طويلاً؟

هل يمكن أن يكون الوزير متخلقًا بالخير حقيقة، وبالشر ظاهرًا فيخدع المستبد بأعماله، ولا يخاف من أنه كما نصبه وأعزه بكلمة يعزله ويذله.

بناءً عليه، فالمستبد وهو من لا يجهل أن الناس أعداؤه لظلمه، لا يأمن على بابه إلا من يثق به أنه أظلم منه للناس، وأبعد منه عن أعدائه. وأما تَلَوم

بعض الوزراء على لوم المستبد فهو إن لم يكن خداعًا للأمة فهو حنق على المستبد؛ لأنه بخس ذلك المتلوم حقه، فقدم عليه من هو دونه في خدمته بتضحية دينه ووجدانه. وكذلك لا يكون الوزير أمينًا من صولة المستبد في صحبته ما لم يسبق بينهما وفاق واتفاق على خيرة الشيطان؛ لأن الوزير محسود بالطبع، يتوقع له المزاحمون كل شر، ويبغضه الناس ولو تبعًا لظالمهم، وهو هدف في كل ساعة للشكايات والوشايات. كيف يكون عند الوزير شيء من التقوى أو الحياء أو العدل أو الحكمة أو المروءة أو الشفقة على الأمة، وهو العالم بأن الأمة تبغضه وتمقته وتتوقع له كل سوء، وتشمت بمصائبه، فلا ترضى عنه ما لم يتفق معها على المستبد، وما هو بفاعل ذلك أبدًا إلا إذا يئس من إقباله عنده، وإن يئس وفعل فلا يقصد نفع الأمة قط، إنما يريد فتح باب لمستبد جديد عساه يستوزره فيؤازره على وزره!

والنتيجة أن وزير المستبد هو وزير المستبد، لا وزير الأمة كما في الحكومات الدستورية. كذلك القائد يحمل سيف المستبد ليغمده في الرقاب بأمر المستبد لا بأمر الأمة، بل هو يستعيذ من أن تكون الأمة صاحبة أمر، لما يعلم من نفسه أن الأمة لا تقلد القيادة لمثله.

بناءً عليه؛ لا يغتر العقلاء بما يتشدق به الوزراء والقواد من الإنكار على الاستبداد والتفلسف بالإصلاح وإن تلهفوا وإن تأففوا، ولا ينخدعون لمظاهر غيرتهم وإن ناحوا وإن بكوا، ولا يثقون بهم و بوجدانهم مهما صلوا وسبحوا؛ لأن

ذلك كله ينافي سيرهم وسيرتهم، ولا دليل على أنهم أصبحوا يخالفون ما شبوا وشابوا عليه، هم أقرب أن لا يقصدوا بتلك المظاهر غير إقلاق المستبد وتهديد سلطته؛ ليشاركهم في استدرار دماء الرعية أي أموالها. نعم، كيف يجوز تصديق الوزير والعامل الكبير الذي قد أَلِفَ عمرًا طويلاً لذة البذخ وعزة الجبروت في أنه يرضى بالدخول تحت حكم الأمة، ويخاطر بعرض سيفه عليها فتحله أو تكسره تحت أرجلها. أليس هو عضوًا ظاهر الفساد في جسم تلك الأمة التي قتل الاستبداد فيها كل الأميال الشريفة العالية فأبعدها عن الأنس بالإنسانية، حتى صار الفلاح التعيس منها يؤخذ للجندية وهو يبكي، فلا يكاد يلبس كم السترة العسكرية إلا ويتلبس بشر الأخلاق، فيتنمر على أمه وأبيه، ويتمرد على أهل قريته وذويه، ويكظ[1] أسنانه عطشًا للدماء لا يميز بين أخ أو عدو، إن أكابر رجال عهد الاستبداد لا أخلاق لهم ولا ذمة، فكل ما يتظاهرون به أحيانًا من التذمر والتألم يقصدون به غش الأمة المسكينة التي يطمعهم في انخداعها وانقيادها لهم علمهم بأن الاستبداد القائم بهم والمستمر بهمتهم قد أعمى أبصارها وبصائرها، وخدر أعصابها، فجعلها كالمصاب ببحران الحمى[2]، فهي لا ترى غير هول وظلام وشدة وآلام، فتئن من البلاء ولا تدري ما هو تداويه، ولا من أين جاءها لتصده، فتواسيها فئة من أولئك المتعاظمين باسم الدين يقولون يا بؤساء: هذا قضاء

---

(١) يكظ أسنانه: أي جَهِدَ من الكرب.

(٢) البحران: هو تهيّج واختلال في القوى المدركة بسبب شدة المرض أو الحمى.

من السماء لا مرد له، فالواجب تَلَقِّيه بالصبر والرضاء والالتجاء إلى الدعاء، فاربطوا ألسنتكم عن اللغو والفضول، واربطوا قلوبكم بأهل السكينة والخمول، وإيّاكم التدبير فإن الله غيور، وليكن وِردكم: اللهم انصر سلطاننا، وآمنا في أوطاننا، واكشف عنا البلاء، أنت حسبنا ونعم الوكيل. ويغرر الأمة آخرون من المتكبرين بأنهم الأطباء الرحماء المهتمون بمداواة المرض، إنما هم يترقبون سنوح الفرص، وكلا الفريقين والله إما أدنياء جبناء، أو هم خائنون مخادعون، يريدون التثبيط والتلبيد والامتنان على الظالمين.

من دلائل أن أولئك الأكابر مغررون مخادعون يُظهرون ما لا يبطنون، أنهم لا يستصنعون إلا الأسافل الأراذل من الناس، ولا يميلون لغير المتملقين المنافقين من أهل الدين، كما هو شأن صاحبهم المستبد الأكبر، ومنها أنه قد يوجد فيهم من لا يتنزل لقليل الرشوة أو السرقة، ولكن ليس فيهم العفيف عن الكثير، وكفى بما يتمتعون من الثروات الطائلة التي لا منبت لها غير الجاه برهانًا فاضحًا لو كانوا يستحون. ومنها أن ليس فيهم غير المستبيح المفاخر بمشاركة المستبد في امتصاصه دم الأمة، ذلك بأخذهم العطايا الكبيرة، والرواتب الباهظة، التي تعادل أضعاف ما تسمح به الإدارة العادلة لأمثالهم؛ لأنها إدارة راشدة لا تدفع أجورًا زائدة، ومنها أنهم لا يصرفون شيئًا ولو سرًّا من هذا السحت الكثير في سبيل مقاومة الاستبداد الذي يزعمون أنهم أعداؤه، إنما يصرف بعضهم منه شيئًا في الصدقات الطفيفة وبناء المعابد سمعةً ورياءً، وكأنهم يريدون أن يسرقوا

أيضًا قلوب الناس بعد سلب أموالهم أو أنهم يرشون الله!! ألا ساء ما يتوهمون. ومنها أن أكثرهم مسرفون مبذرون، فلا تكفي أحدهم الرواتب المعتدلة التي يمكن أن ينالها أجرة خدمة لا ثمن ذمة، ومنها أنه قد يكون أحدهم شحيحًا مقترًا في نفقاته بحيث يخل في شرف مقامه فلا يصرف نصف أو ربع راتبه مع أنه يقبضه زائدًا على أجر مثله لأجل حفظ شرف المقام، العائد لشرف الأمة، وبهذا الشح يكون خائنًا ومهينًا. والحاصل أن الأكابر حريصون على أن يبقى الاستبداد مطلقًا لتبقى أيديهم مطلقة في الأموال.

هذا ولا ينكر التاريخ أن الزمان أوجد نادرًا بعض وزراء وازروا الاستبداد عمرًا طويلاً، ثم ندموا على ما فرطوا فتابوا وأنابوا، ورجعوا لصف الأمة واستعدوا بأموالهم وأنفسهم لإنقاذها من داء الاستبداد. ولهذا لا يجوز اليأس من وجود بعض أفراد من الوزراء والقواد عريقين في الشهامة، فيظهر فيهم سر الوراثة ولو بعد بطون أو بعد الأربعين وربما السبعين من أعمارهم ظهورًا بينًا تلألأ في مُحيًا صاحبه ثُريا صدق النجابة. ولا ينبغي لأمة أن تتكل على أن يظهر فيها أمثال هؤلاء؛ لأن وجودهم من نوع الصدف التي لا تبنى عليها آمال ولا أحلام.

والنتيجة أن المستبد فرد عاجز لا حول له ولا قوة إلا بالمتمجدين، والأمة؛ أيَّ أمة كانت، ليس لها من يحك جلدها غير ظفرها، ولا يقودها إلا العقلاء بالتنوير والإهداء والثبات، حتى إذا ما اكفهرت[1] سماء عقول بنيها قيض الله لها

---

(١) اكفهرت السماء: أظلمتْ واسودَّت.

من جمعهم الكبير أفرادًا كبار النفوس قادة أبرارًا يشترون لها السعادة بشقائهم والحياة بموتهم؛ حيث يكون الله جعل في ذلك لذتهم ولمثل تلك الشهادة الشريفة خلقهم، كما خلق رجال عهد الاستبداد فسّاقًا فجّارًا مهالكهم الشهوات والمثالب.

فسبحان الذي يختار من يشاء لما يشاء، وهو الخلاق العظيم.

الاستبداد والمال

الاستبداد لو كان رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: «أنا الشر، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسكنة، وعمي الضر، وخالي الذل، وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي وحياتي فالمال المال المال».

المال يصح في وصفه أن يقال: القوة مال، والوقت مال، والعقل مال، والعلم مال، والدين مال، والثبات مال، والجاه مال، والجمال مال، والترتيب مال، والاقتصاد مال، والشهرة مال، والحاصل كل ما ينتفع به في الحياة هو مال.

وكل ذلك يباع ويشترى؛ أي يستبدل بعضه ببعض، وموازين المعادلة هي: الحاجة والعزَّة والوقت والتعب، ومحافظة اليد والفضة والذهب والذمة، وسوقه المجتمعات، وشيخ السوق السلطان... فانظر في سوق يتحكم فيه مستبد يأمر زيدًا بالبيع، وينهى عَمْرًا عن الشراء، ويغصب بكرًا ماله، ويحابي خالدًا من مال الناس.

المال تعتوره الأحكام، فمنه الحلال ومنه الحرام وهما بيِّنان، ولنِعم الحاكم فيهما الوجدان، فالحلال الطيب ما كان عوض أعيان، أو أجرة أعمال، أو بدل وقت، أو مقابل ضمان. والمال الخبيث الحرام هو ثمن الشرف، ثم المغصوب، ثم المسروق، ثم المأخوذ إلجاءً[1] ثم المحتال فيه.

إن النظام الطبيعي في كل الحيوانات حتى في السمك والهوام، إلا أنثى العنكبوت، أن النوع الواحد منها لا يأكل بعضه بعضًا، والإنسان يأكل الإنسان. ومن غريزة سائر الحيوان أن يلتمس الرزق من الله؛ أي من مورده الطبيعي، وهذا الإنسان الظالم نفسه حريص على اختطافه من يد أخيه، بل من فيه، بل كم أكل الإنسانُ الإنسانَ!

الاستبداد والإنسان

عاش الإنسان دهرًا طويلاً يتلذذ بلحم الإنسان ويتلمظ[2] بدمائه، إلى أن تمكن الحكماء في الصين، ثم الهند من إبطال أكل اللحم كُليًّا، سدًّا للباب، كما هو دأبهم إلى الآن. ثم جاءت الشرائع الدينية الأولى في غربي آسيا بتخصيص ما يؤكل من الإنسان بأسير الحرب، ثم بالقربان ينذر للمعبود، ويذبح على يد الكهان. ثم أُبطِل أكل لحم القربان، وجُعِل طعمة للنيران، وهكذا تدرج الإنسان إلى نسيان لذة لحم إخوانه، وما كان لينسى عبادة إهراق الدماء لولا أنَّ إبراهيم

(١) إلجاء: اضطرار.

(٢) يتلمظ: يتذوق.

شيخ الأنبياء استبدل قربان البشر بالحيوان، واتبعه موسى - عليهما السلام- وبه جاء الإسلام. وهكذا بطل هذا العدوان بهذا الشكل إلا في أواسط أفريقيا عند (النامنام).

الاستبداد المشؤوم لم يرض أن يقتل الإنسان الإنسان ذبحًا ليأكل لحمه أكلاً كما كان يفعل الهمج الأولون، بل تفنن في الظلم، فالمستبدون يأسرون جماعتهم، ويذبحونهم فصدًا[١] بمبضع[٢] الظلم، ويمتصون دماء حياتهم بغصب أموالهم، ويقصرون أعمارهم باستخدامهم سخرة في أعمالهم، أو بغصب ثمرات أتعابهم. وهكذا لا فرق بين الأولين والآخرين في نهب الأعمار وإزهاق الأرواح إلا في الشكل.

إن بحث الاستبداد والمال بحث قوي العلاقة بالظلم القائم في فطرة الإنسان؛ ولهذا؛ رأيت أن لا بأس في الاستطراد لمقدمات تتعلق نتائجها بالاستبداد الاجتماعي المحمي بقلاع الاستبداد السياسي، فمن ذلك:

إن البشر المقدر مجموعهم بألف وخمسمائة مليون نصفهم كَلٌّ على النصف الآخر، ويشكل أكثرية هذا النصف الكَلّ نساء المدن. ومَنْ النساء؟ النساء هن النوع الذي عرف مقامه في الطبيعة بأنه هو الحافظ لبقاء الجنس،

---

(١) فصدًا: أي قطعًا للعروق.

(٢) المِبضع: هو سكين دقيق يُستخدم في الجراحة لشق الجلد.

وأنه يكفي للألف منه ملقح واحد، وإن باقي الذكور حظهم أن يساقوا للمخاطر والمشاق، أو هم يستحقون ما يستحقه ذكر النحل، وبهذا النظر اقتسمت النساء مع الذكور أعمال الحياة قسمةً ضِيزى[1]، وتحكمن بسن قانون عام، به جعلن نصيبهن هين الأشغال بدعوى الضعف، وجعلن نوعهن مطلوبًا عزيزًا بإيهام العفة، وجعلن الشجاعة والكرم سيئتين فيهن محمدتين في الرجال، وجعلن نوعهن يُهين ولا يُهان، ويَظلم أو يُظلم فيعان، وعلى هذا القانون يربين البنات والبنين، ويتلاعبن بعقول الرجال كما يشأن، حتى أنهن جعلن الذكور يتوهمون أنهن أجمل منهم صورةً. والحاصل أنه قد أصاب من سَمَّاهُنَّ بالنصف المضر! ومن المشاهد أن ضرر النساء بالرجال يترقى مع الحضارة والمدنية على نسبة الترقي المضاعف؛ فالبدوية تشارك الرجل مناصفةً في الأعمال والثمرات، فتعيش كما يعيش، والحضرية تسلب الرجل لأجل معيشتها وزينتها اثنين من ثلاثة، وتعينه في أعمال البيت، والمدنية تسلب ثلاثة من أربعة، وتود أن لا تخرج من الفراش، وهكذا تترقى بنات العواصم في أسر الرجال. وما أصدق بالمدنية الحاضرة في أوروبا، أن تسمى المدنية النسائية؛ لأن الرجال فيها صاروا أنعامًا للنساء.

ثم إن الرجال تقاسموا مشاق الحياة قسمةً ظالمةً أيضًا، فإن أهل السياسة والأديان ومن يلتحق بهم وعددهم لا يبلغ الخمسة في المائة يتمتعون بنصف ما يتجمد في دم البشر أو زيادة، ينفقون ذلك في الرَّفه والإسراف، مثال ذلك: أنهم

---

(١) ضيزى: جائرة.

يزينون الشوارع بملايين من المصابيح لمرورهم فيها أحياناً، متراوحين بين الملاهي والمواخير، ولا يفكرون في ملايين من الفقراء يعيشون في بيوتهم في ظلام.

ثم أهل الصنائع النفيسة والكمالية، والتجار الشَّرِهون والمحتكرون وأمثال هذه الطبقة - ويُقَدَّرُون كذلك بخمسة في المائة - يعيش أحدهم بمثل ما يعيش به العشرات أو المئات أو الألوف من الصناع والزراع. وجرثومة هذه القسمة المتفاوتة المتباعدة الظالمة هي الاستبداد لا غيره. وهناك أصناف من الناس لا يعملون إلا قليلاً، إنما يعيشون بالحيلة كالسماسرة والمشعوذين باسم الأدب أو الدين، وهؤلاء يقدرون بخمسة عشر في المائة، أو يزيدون على أولئك.

نعم لا يقتضي أن يتساوى العالم الذي صرف زهوة حياته في تحصيل العلم النافع أو الصنعة المفيدة بذاك الجاهل النائم في ظل الحائط، ولا ذاك التاجر المجتهد المخاطر بالكسول الخامل، ولكن العدالة تقتضي غير ذلك التفاوت، بل تقتضي الإنسانية أن يأخذ الراقي بيد السافل، فيقربه من منزلته، ويقاربه في معيشته، ويعينه على الاستقلال في حياته.

لا! لا! لا يطلب الفقير معاونة الغني، إنما يرجوه أن لا يظلمه، ولا يلتمس منه الرحمة، إنما يلتمس العدالة، لا يؤمل منه الإنصاف، إنما يسأله أن لا يميته في ميدان مزاحمة الحياة.

بسط المولى جلّت حكمته سلطان الإنسان على الأكوان، فطغى، وبغى، ونسي ربه، وعبد المال والجمال، وجعلهما مُنْيته ومبتغاه، كأنه خلق خادمًا لبطنه وعضوه فقط، لا شأن له غير الغذاء والتحاك[1]. وبالنظر إلى أن المال هو الوسيلة الموصلة للجمال كاد ينحصر أكبر هَمٍّ للإنسان في جمع المال؛ ولهذا يكنى عنه بمعبود الأمم وبسر الوجود، وروى (كريسكوا) المؤرخ الروسي: أن كاترينا شكت كسل رعيتها، فأرشدها شيطانها إلى حمل النساء على الخلاعة، ففعلت وأحدثت كسوة المراقص، فهب الشبان للعمل وكسب المال لصرفه على ربات الجمال، وفي ظرف خمس سنين تضاعف دخل خزينتها، فاتسع لها مجال الإسراف. وهكذا المستبدون لا تهمهم الأخلاق، إنما يهمهم المال.

المال عند الاقتصاديين ما ينتفع به الإنسان، وعند الحقوقيين ما يجري فيه المنع والبذل، وعند السياسيين ما تستعاض به القوة، وعند الأخلاقيين ما تحفظ به الحياة الشريفة. المال يستمد من الفيض الذي أودعه الله تعالى في الطبيعة ونواميسها، ولا يُمْلك؛ أي لا يتخصص بإنسان، إلا بعمل فيه أو في مقابله.

والمقصود من المال هو أحد اثنين لا ثالث لهما وهما: تحصيل لذة أو دفع ألم، وفيهما تنحصر كل مقاصد الإنسان، وعليهما مبنى أحكام الشرائع كلها، والحاكم المعتدل في طيب المال وخبيثه هو الوجدان الذي خلقه الله صبغةً

(١) التحاك: من احتك بالشيء والمراد النكاح.

للنفس، وعبر عنه في القرآن بإلهامها فجورها وتقواها، فالوجدان خَيِّرٌ بين المال الحلال والمال الحرام.

ثم إن أعمال البشر في تحصيل المال ترجع إلى ثلاثة أصول:

١- استحضاره المواد الأصلية. ٢- تهيئته المواد للانتفاع بها. ٣- توزيعها على الناس. وهي الأصول التي تسمى بالزراعة والصناعة والتجارة، وكل وسيلة خارجة عن هذه الأصول وفروعها الأولية، فهي وسائل ظالمة لا خير فيها.

التمول؛ أي ادخار المال، طبيعة في بعض أنواع الحيوانات الدنيئة كالنمل والنحل، ولا أثر له في الحيوانات المرتقية غير الإنسان. الإنسان تَطَبَّع على التمول لدواعي الحاجة المحققة أو الموهومة، ولا تحقق للحاجة إلا عند سكان الأراضي الضيقة الثمرات على أهلها، أو الأراضي المعرضة للقحط في بعض السنين، ويلتحق بالحاجة المحققة حاجة العاجزين جسمًا عن الارتزاق في البلاد المبتلاة بجور الطبيعة أو جور الاستبداد، وربما يلتحق بها أيضًا الصرف على المضطرين وعلى المصارف العمومية في البلاد التي ينقصها الانتظام العام.

والمراد بالانتظام العام، معيشة الاشتراك العمومي التي أسسها الإنجيل بتخصيصه عشر الأموال للمساكين، ولكن لم يكد يخرج ذلك من القول إلى الفعل، ثم أحدث الإسلام سُنَّة الاشتراك على أتم نظام، ولكن لم تدم أيضًا أكثر من قرن واحد كان فيه المسلمون لا يجدون من يدفعون لهم الصدقات

والكفارات؛ وذلك أن الإسلامية كما سبق بيانه أسست حكومة أرستقراطية المبنى، ديمقراطية الإدارة، فوضعت للبشر قانونًا مؤسسًا على قاعدة: أن المال هو قيمة الأعمال، ولا يجتمع في يد الأغنياء إلا بأنواع من الغلبة والخداع.

فالعدالة المطلقة تقتضي أن يؤخذ قسم من مال الأغنياء ويرد على الفقراء؛ بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل. وهذه القاعدة يتمنى ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدن الإفرنجي، وتسعى وراءها الآن جمعيات منهم منتظمة مكونة من ملايين كثيرة. وهذه الجمعيات تقصد حصول التساوي أو التقارب في الحقوق والحالة المعاشية بين البشر، وتسعى ضد الاستبداد المالي، فتطلب أن تكون الأراضي والأملاك الثابتة وآلات المعامل الصناعية الكبيرة مشتركة الشيوع بين عامة الأمة، وأن الأعمال والثمرات تكون موزعة بوجوه متقاربة بين الجميع، وأن الحكومة تضع قوانين لكافة الشؤون حتى الجزئيات، وتقوم بتنفيذها.

وهذه الأصول مع بعض التعديل قررتها الإسلامية دينًا، وذلك أنها قررت:

أولاً- أنواع العشور والزكاة وتقسيمها على أنواع المصارف العامة وأنواع المحتاجين حتى المَدِينين. ولا يخفى على المدقق أن جزءًا من أربعين من رؤوس الأموال يقارب نصف الأرباح المعتدلة باعتبار أنها خمسة بالمائة سنويًا، وبهذا النظر يكون الأغنياء مضاربين للجماعة مناصفةً. وهكذا يلحق فقراء الأمة بأغنيائها، ويمنع تراكم الثروات المفرطة المولدة للاستبداد، المضرة بأخلاق الأفراد.

ثانيًا- قُرِّرت أحكامٌ مُحكمة تمنع محذور التواكل في الارتزاق، وتلزم كل فرد من الأمة متى اشتد ساعده، أو ملك قوت يومه، أو النصاب على الأكثر، أن يسعى لرزقه بنفسه، أو يموت جوعًا، وقد لا يتأتى أن يموت الفرد جوعًا إذا لم تكن حكومته مستبدة تضرب على يده وسعيه ونشاطه بمدافع استبدادها، وقد قيل: يبدأ الانقياد للعمل عند نهاية الخوف من الحكومة ونهاية الاتكال على الغير.

ثالثًا- قررت الإسلامية ترك الأراضي الزراعية ملكًا لعامة الأمة، يستنبتها ويستمتع بخيراتها العاملون فيها بأنفسهم فقط، وليس عليهم غير العشر أو الخراج الذي لا يجوز أن يتجاوز الخمس لبيت المال.

رابعًا- جاءت الإسلامية بقواعد شرعية كلية تصلح للإحاطة بأحكام كافة الشؤون حتى الجزئية الشخصية، وأناطت تنفيذها بالحكومة، كما تطلبه الآن أغلب جمعيات الاشتراكيين. على أن هذا النظام الذي جاء به الإسلام، صعب الإجراء جدًّا؛ لأنه منوط بسيطرة الكل ورضاء الأكثر وهيهات.. ولأن هناك منافع أدبية يعسر توزيعها ولا تتسامح فيها النفوس، ولأن القانون الكثير الفروع يتعذر حفظه بسيطًا، ويكون معرضًا للتأويل حسب الأغراض، وللاختلاف في تطبيقه حسب الأهواء، كما وقع فعلاً في المسلمين، فلم يمكنهم إجراء شريعتهم ببساطة وأمانة إلا عهدًا قليلاً، ثم تشعبت معهم الأمور بطبيعة اتساع الملك واختلاف طبائع الأمم، وفقد الرجال الذين يمكنهم أن يسوقوا مئات ملايين من أجناس الناس: الأبيض والأصفر، والحضري والبدوي، بعصا واحدة قرونًا عديدة.

ولا غرو إذا كانت المعيشة الاشتراكية من أبدع ما يتصوره العقل، ولكن مع الأسف لم يبلغ البشر بعد من الترقي ما يكفي لتوسيعهم نظام التعاون والتضامن في المعيشة العائلية إلى إدارة الأمم الكبيرة. وكم جربت الأمم ذلك فلم تنجح فيها إلا الأمم الصغيرة مدة قليلة! والسبب كما تقدم هو مجرد صعوبة التحليل والتركيب بين الصوالح[1] والمصالح الكثيرة المختلفة. والمتأمل في عدم انتظام حالة العائلات الكبيرة، يقنع حالاً بأن التكافل والتضامن غير ميسورين في الأمم الكبيرة؛ ولهذا يكون خير حل مقدور للمسألة الاجتماعية هو ما يأتي:

١-يكون الإنسان حرًّا مستقلاًّ في شؤونه، كأنه خُلِق وحده.

٢-تكون العائلة، كأنها أمة وحدها.

٣-تكون القرية أو المدينة مستقلة كأنها قارة واحدة لا علاقة لها بغيرها.

٤- تكون القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة كأنها أفلاك كل منها مستقل في ذاته، لا يربطها بمركز نظامها الاجتماعي، وهو الجنس أو الدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لايلائم طبائع حياتها.

ثم إن التمول لأجل الحاجات السالفة الذكر وبقدرها فقط محمود بثلاثة شروط، وإلاّ كان حرص التمول من أقبح الخصال:

(١) صوالح: جمع صالحة وهي: النعمة الوافرة.

الشرط الأول: أن يكون إحراز المال بوجه مشروع حلال، أي بإحرازه من بذل الطبيعة، أو بالمعاوضة[1]، أو في مقابل عمل، أو في مقابل ضمان على ما تقوم بتفصيله الشرائع المدنية.

والشرط الثاني: أن لا يكون في التمول تضييق على حاجيات الغير كاحتكار الضروريات، أو مزاحمة الصناع والعمال الضعفاء، أو التغلب على المباحات مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها مرحًا لكافة مخلوقاته، وهي أمهم ترضعهم لبن جهازاتها[2] وتغذيهم بثمراتها، وتؤويهم في حضن أجزائها، فجاء المستبدون الظالمون الأولون ووضعوا أصولاً لحمايتها من أبنائها وحالوا بينهما. فهذه إرلندا مثلاً قد حماها ألف مستبد مالي من الإنكليز؛ ليتمتعوا بثلثي أو ثلاثة أرباع ثمرات أتعاب عشرة ملايين من البشر الذين خُلِقوا من تربة إرلندا. وهذه مصر وغيرها تقرب من ذلك حالاً وستفوقها مالاً، وكم من البشر في أوربا المتمدنة، وخصوصًا في لندن وباريس، لا يجد أحدهم أرضًا ينام عليها متمددًا، بل ينامون في الطبقة السفلى من البيوت؛ حيث لا ينام البقر، وهم قاعدون صفوفًا يعتمدون بصدورهم على حبال من مسد منصوبة أفقية يَتَلَوَّون عليها يَمنة ويَسْرة.

(١) المعاوضة: الاستبدال.

(٢) جهازاتها: جمع جهاز، وجهاز الراحلة ما تحمله عليها والمراد تعطيهم خير ثرواتها.

وحكومة الصين المختلة النظام في نظر المتمدنين، لا تجبر قوانينها أن يمتلك الشخص الواحد أكثر من مقدار معين من الأرض لا يتجاوز العشرين كيلومترًا مربعًا؛ أي نحو خمسة أفدن مصرية أو ثلاثة عشر دونمًا عثمانيًّا. وروسيا المستبدة القاسية في عرف أكثر الأوربيين وضعت – أخيرًا – لولاياتها البولونية والغربية قانونًا أشبه بقانون الصين، وزادت عليه أنها منعت سماع دعوى دَيْن غير مسجل على فلاح، ولا تأذن لفلاح أن يستدين أكثر من نحو خمسمائة فرنك. وحكومات الشرق إذا لم تستدرك الأمر فتضع قانونًا من قبيل قانون روسيا، تصبح الأراضي الزراعية بعد خمسين عامًا أو قرنًا على الأكثر كإرلندا الإنكليزية المسكينة، التي وجدت لها في مدى ثلاثة قرون شخصًا واحدًا حاول أن يرحمها فلم يفلح، وأعني به غلادستون، على أن الشرق ربما لا يجد في ثلاثين قرنًا من يلتمس له الرحمة.

والشرط الثالث لجواز التمول، هو: ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير؛ لأن إفراط الثروة مهلكة للأخلاق الحميدة في الإنسان، وهذا معنى الآية: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾ [العلق / ٦، ٧]، والشرائع السماوية كلها وكذلك الحكمة الأخلاقية والعمرانية حَرَّمت الربا؛ صيانةً لأخلاق المرابين من الفساد؛ لأن الربا هو كسب بدون مقابل مادي؛ ففيه معنى الغصب، وبدون عمل؛ لأن المرابي يكسب وهو نائم ففيه الألفة على البطالة، ومن دون تعرض لخسائر طبيعية كالتجارة والزراعة والأملاك ففيه النماء المطلق المؤدي لانحصار الثروات. ومن القواعد الاقتصادية المتفق عليها أن ليس من كسبٍ لا عار ولا احتكار فيه أربح

من الربا مهما كان معتدلاً، وأن بالربا تربو الثروات فيختل التساوي أو التقارب بين الناس.

وقد نظر الماليون وبعض الاقتصاديين من أنصار الاستبداد في أمر الربا، فقالوا: إن المعتدل منه نافع، بل لا بد منه. أولاً: لأجل قيام المعاملات الكبيرة، وثانيًا: لأجل النقود الموجودة لا تكفي للتداول، فكيف إذا أمسك المكتنزون قسمًا منها أيضًا، وثالثًا: لأجل أن كثيرين من المتمولين لا يعرفون طرائق الاسترباح أو لا يقدرون عليها، كما أن كثيرًا من العارفين بها لا يجدون رؤوس أموال ولا شركاء عنان. فهذا النظر صحيح من وجه إنماء ثروات بعض الأفراد. أما السياسيون الاشتراكيو المبادئ والأخلاقيون، فينظرون إلى أن ضرر الثروات الأفرادية في جمهور الأمم أكبر من نفعها؛ لأنها تمكن الاستبداد الداخلي، فتجعل الناس صنفين: عبيدًا وأسيادًا، وتقوي الاستبداد الخارجي، فتسهل للأمم التي تَغْنَى بغناء أفرادها التعدي على حرية واستقلال الأمم الضعيفة. وهذه مقاصد فاسدة في نظر الحكمة والعدالة؛ ولذلك يقتضي تحريم الربا تحريمًا مغلظًا.

حرص التمول، وهو الطمع القبيح، يخف كثيرًا عند أهالي الحكومات العادلة المنتظمة ما لم يكن فساد الأخلاق متغلّبًا على الأهالي، كأكثر الأمم المتمدنة في عهدنا؛ لأن فساد الأخلاق يزيد في الميل إلى التمول في نسبة الحاجة الإسرافية، ولكن تحصيل الثروة الطائلة في عهد الحكومة العادلة عسير جدًّا، وقد لا يتأتى إلا من طريق المراباة مع الأمم المنحطة، أو التجارة الكبيرة التي فيها نوع

احتكار، أو الاستعمار في البلاد البعيدة مع المخاطرات، على أن هذه الصعوبة تكون مقرونة بلذة عظيمة من نوع لذة من يأكل ما طبخ، أو يسكن ما بنى.

وحرص التمول القبيح يشتد كثيرًا في رؤوس الناس في عهد الحكومات المستبدة؛ حيث يسهل فيها تحصيل الثروة بالسرقة من بيت المال، وبالتعدي على الحقوق العامة، وبغصب ما في أيدي الضعفاء، ورأس مال ذلك هو أن يترك الإنسان الدين والوجدان والحياء جانبًا وينحط في أخلاقه إلى ملاءمة المستبد الأعظم، أو أحد أعوانه وعماله، ويكفيه وسيلة أن يتصل بباب أحدهم ويتقرب من أعتابه، ويظهر له أنه في الأخلاق من أمثاله وعلى شاكلته، ويبرهن له ذلك بأشياء من التملق وشهادة الزور، وخدمة الشهوات، والتجسس، والدلالة على السلب ونحو ذلك. ثم قد يطلع هذا المنتسب على بعض الخفايا والأسرار التي يخاف رجال الاستبداد من ظهورها خوفًا حقيقيًا أو وهميًا، فيكسب المنتسب رسوخ القدم ويصير هو بابًا لغيره، وهكذا يحصل على الثروة الطائلة إذا ساعدته الظروف على الثبات طويلاً. وهذا أعظم أبواب الثروة في الشرق والغرب، ويليه الاتجار بالدين، ثم الملاهي، ثم الربا الفاحش، وهي بئس المكاسب وبئس ما تؤثر في إفساد أخلاق الأمم.

وقد ذكر المدققون أن ثروة بعض الأفراد في الحكومات العادلة أضر كثيرًا منها في الحكومات المستبدة؛ لأن الأغنياء في الأولى يصرفون قوتهم المالية في إفساد أخلاق الناس وإخلال المساواة وإيجاد الاستبداد، أما الأغنياء في

الحكومات المستبدة فيصرفون ثروتهم في الأبهة والتعاظم إرهابًا للناس، وتعويضًا للسفالة الحقيقية المنصبة عليهم بالتغالي الباطل، ويسرفون الأموال في الفسق والفجور.

بناءً عليه، ثروة هؤلاء يتعجلها الزوال؛ حيث يغصبها الأقوى منهم من الأضعف، وقد يسلبها المستبد الأعظم في لحظة وبكلمة. وتزول أيضًا والحمد لله قبل أن يتعلم أصحابها أو ورثتهم كيف تحفظ الثروات، وكيف تنمو، وكيف يستعبدون بها الناس استعبادًا أصوليًّا مستحكمًا، كما هو الحال في أوربا المتمدنة المهددة بشروط الفوضويين بسبب اليأس من مقاومة الاستبداد المالي فيها.

ومن طبائع الاستبداد أنه لا يظهر فيه أثر فقر الأمة ظهورًا بينًا إلا فجأة قُريب قضاء الاستبداد نحبه. وأسباب ذلك أن الناس يقتصدون في النسل، وتكثر وفياتهم، ويكثر تغربهم، ويبيعون أملاكهم من الأجانب، فتتقلص الثروة وتكثر النقود بين الأيدي. وبئست من ثروة ونقود تشبه نشوة المذبوح.

ولنرجع إلى بحث طبيعة الاستبداد في مطلق المال فأقول: إن الاستبداد يجعل المال في أيدي الناس عرضةً لسلب المستبد وأعوانه وعماله غصبًا، أو بحجة باطلة، وعرضةً أيضًا لسلب المعتدين من اللصوص والمحتالين الراتعين في ظل أمان الإدارة الاستبدادية. وحيث المال لا يحصل إلا بالمشقة، فلا تختار النفوس الإقدام على المتاعب مع عدم الأمن على الانتفاع بالثمرة.

حفظ المال في عهد الإدارة المستبدة أصعب من كسبه؛ لأن ظهور أثره على صاحبه مجلبة لأنواع البلاء عليه؛ ولذلك يضطر الناس زمن الاستبداد لإخفاء نعمة الله والتظاهر بالفقر والفاقة؛ ولهذا ورد في أمثال الأسراء أن حفظ درهم من الذهب يحتاج إلى قنطار من العقل، وأن العاقل من يخفي ذهبه وذهابه ومذهبه، وأن أسعد الناس الصعلوك الذي لا يعرف الحكام ولا يعرفونه.

ومن طبائع الاستبداد، أن الأغنياء أعداؤه فكرًا وأوتاده عملاً، فهم ربائط المستبد، يذلهم فيئنون، ويستدرهم فيحنون، ولهذا يرسخ الذل في الأمم التي يكثر أغنياؤها. أما الفقراء فيخافهم المستبد خوف النعجة من الذئاب، ويتحبب إليهم ببعض الأعمال التي ظاهرها الرأفة، يقصد بذلك أن يغصب أيضًا قلوبهم التي لا يملكون غيرها. والفقراء كذلك يخافونه خوف دناءة ونذالة، خوف البُغاث من العُقَاب، فهم لا يجسرون على الافتكار فضلاً عن الإنكار، كأنهم يتوهمون أن داخل رؤوسهم جواسيس عليهم. وقد يبلغ فساد الأخلاق في الفقراء أن يسرهم فعلاً رضاء المستبد عنهم بأي وجه كان رضاؤه.

وقد خالف الأخلاقيون المتأخرون أسلافهم في قولهم، ليس الفقر بعيب، فقالوا: الفقر أبو المعائب؛ لأنه مفتقر للغير، والغناء استغناء عن الناس، ثم قالوا: الفقر يذهب بعزة النفس، ويفضي إلى خلع الحياء، وقالوا: إن لحسن اللباس والأمتعة والتنعم في المعيشة تأثيرًا مهمًا على نفوس البشر، خلافًا لمن يقول: ليس المرء بطيلسانه، وحديث «اخْشَوْشِنُوا، فإن النعم لا تدوم» هو لأنه يحمل على

التعود جسمًا على المشاق في الحروب والأسفار وعند الحاجة. وقالوا: إن رغد العيش ونعيمه لمن أعظم الحاجات، به تعلو الهمة، ولأجله تقتحم العظائم.

يقال في مدح المال: إن أكبر ما يحل المشكلات الزمان والمال. القوة كانت للعصبية، ثم صارت للعلم، ثم صارت للمال. العلم والمال يطيلان عمر الإنسان؛ حيث يجعلان شيخوخته كشبابه. لا يصان الشرف إلا بالدم، ولا يتأتى العز إلا بالمال. قد مضى مجد الرجال وجاء مجد المال. وورد في الأثر: «إن اليد العليا خير من اليد السفلى». «وإن الغني الشاكر أفضل من الفقير الصابر». ولم يكن قديمًا أهمية للثروة العمومية، أما الآن وقد صارت المحاربات محض مغالبات علم ومال، فأصبح للثروة العمومية أهمية عظمى لأجل حفظ الاستقلال، على أن الأمم المأسورة لا نصيب لها من الثروة العمومية، بل منزلتها في المجتمع الإنساني كأنعام تتناقلها الأيدي، ولا تعارض هذه القاعدة ثروة اليهود؛ لأنها ثروة غير مزاحمين عليها؛ لأنها فيما يقوله أعداؤهم فيها: ثروة رأسمالها الناموس[1]، ومصرفها الملاهي والمقامرة والربا والغش والمضاربات، ولا يخلو هذا القول من التحامل عليهم حسدًا ممن يقدمون إقدامهم ولا ينالون منالهم.

هذا وللمال الكثير آفات على الحياة الشريفة ترتعد منها فرائص أهل الفضيلة والكمال، الذين يفضلون الكفاف من الرزق مع حفظ الحرية والشرف على امتلاك دواعي الترف والسرف، وينظرون إلى المال الزائد عن الحاجة

(١) الناموس: المكر والخداع.

الكمالية أنه بلاء في بلاء في بلاء؛ أي أنه بلاء من حيث التعب في تحصيله، وبلاء من حيث القلق على حفظه، وبلاء من حيث الافتكار بإنمائه، وأما المكتفي فيعيش مطمئنًا مستريحًا أمينًا بعض الأمن على دينه وشرفه وأخلاقه.

قرر الأخلاقيون أن الإنسان لا يكون حرًّا تمامًا ما لم تكن له صنعة مستقل فيها؛ أي غير مرؤوس لأحد؛ لأن حريته الشخصية تكون تابعة لارتباطه بالرؤساء. وعليه تكون أقبح الوظائف هي وظائف الحكومة. وقالوا: إن للصنعة تأثيرًا في الأخلاق والأميال، وهي من أصدق ما يستدل به على أحوال الأفراد والأقوام. فالموظفون في الحكومة مثلاً يفقدون الشفقة والعواطف العالية تبعًا لصنعتهم التي من مقتضاها عدم الشعور بتبعة أعمالهم، وقال الحكماء: إن العاجز يجمع المال بالتقتير، والكريم يجمعه بالكسب، وقالوا: إن أقل كسب يرضى به العاقل ما يكفي معاشه باقتصاد، وقالوا: خير المال ما يكفي صاحبه ذل القلة وطغيان الكثرة. وهذا معنى الحديث «فاز المخفون» وحديث «اسألوا الله الكفاف من الرزق». ويقال: الغنى غنى القلب، والغني من قلت حاجته، والغني من استغنى عن الناس. وقال بعض الحكماء: كل إنسان فقير بالطبع ينقصه مثل ما يملك، فمن يملك عشرة يرى نفسه محتاجًا لعشرة أخرى، ومن يملك ألفًا يرى نفسه محتاجًا لألف أخرى. وهذا معنى الحديث: «لو كان لابن آدم وادٍ من ذهب أحب أن يكون له واديان».

ولا يقصد الأخلاقيون من التزهيد في المال التثبيط عن كسبه، إنما يقصدون أن لا يتجاوز كسبه الطرائق الطبيعية الشريفة. أما السياسيون فلا يهمهم إلا أن تستغني الرعية بأي وسيلة كانت، والغربيون منهم يعينون الأمة على الكسب ليشاركوها، والشرقيون لا يفتكرون في غير سلب الموجود، وهذه من جملة الفروق بين الاستبدادين الغربي والشرقي، التي منها أن الاستبداد الغربي يكون أحكم وأرسخ وأشد وطأةً، ولكن مع اللين، والشرقي يكون مقلقلاً سريع الزوال، ولكنه يكون مزعجًا. ومنها أن الاستبداد الغربي إذا زال تبدل بحكومة عادلة تقيم ما ساعدت الظروف أن تقيم، أما الشرقي فيزول ويخلفه استبداد شر منه؛ لأن من دأب الشرقيين أن لا يفتكروا في مستقبل قريب، كأن أكبر همهم منصرف إلى ما بعد الموت فقط، أو أنهم مُبْتَلون بقصر البصر.

وخلاصة القول: إن الاستبداد داء أشد وطأة من الوباء، أكثر هولاً من الحريق، أعظم تخريبًا من السيل، أذل للنفوس من السؤال. داء إذا نزل بقوم سمعت أرواحهم هاتف السماء ينادي القضاء القضاء، والأرض تناجي ربها بكشف البلاء. الاستبداد عهد أشقى الناس فيه العقلاء والأغنياء، وأسعدهم بحياه الجهلاء والفقراء، بل أسعدهم أولئك الذين يتعجلهم الموت فيحسدهم الأحياء.

الاستبداد والأخلاق

الاستبداد يتصرف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة، فيضعفها أو يفسدها أو يمحوها، فيجعل الإنسان يكفر بنعم مولاه؛ لأنه لم يملكها حق الملك ليحمده عليها حق الحمد، ويجعله حاقدًا على قومه؛ لأنهم عون لبلاء الاستبداد عليه، وفاقدًا حب وطنه؛ لأنه غير آمن على الاستقرار فيه، ويود لو انتقل منه، وضعيف الحب لعائلته؛ لأنه ليس مطمئنًّا على دوام علاقته معها، ومختل الثقة في صداقة أحبابه. لأنه يعلم منهم أنهم مثله لا يملكون التكافؤ، وقد يضطرون لإضرار صديقهم، بل وقتله وهم باكون. أسير الاستبداد لا يملك شيئًا ليحرص على حفظه؛ لأنه لا يملك مالاً غير معرض للسلب ولا شرفًا غير معرض للإهانة. ولا يملك الجاهل منه آمالاً مستقبلة ليتبعها ويشقى كما يشقى العاقل في سبيلها.

وهذه الحال تجعل الأسير لا يذوق في الكون لذة نعيم، غير بعض الملذات البهيمية. بناءً عليه، يكون شديد الحرص على حياته الحيوانيَّة وإن كانت تعيسة، وكيف لا يحرص عليها وهو لا يعرف غيرها، أين هو من الحياة الأدبية؟ أين هو من

الحياة الاجتماعية؟ أما الأحرار فتكون منزلة حياتهم الحيوانية عندهم بعد مراتب عديدة، ولا يعرف ذلك إلا من كان منهم، أو من كشف الله عن بصيرته.

ومثال الأسراء في حرصهم على حياتهم الشيوخ، فإنهم عندما تمسي حياتهم كلها أسقامًا وآلامًا ويقربون من أبواب القبور، يحرصون على حياتهم أكثر من الشباب في مقتبل العمر، في مقتبل الملاذ، في مقتبل الآمال.

الاستبداد يسلب الراحة الفكرية، فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول، ويختل الشعور على درجات متفاوتة في الناس. والعوام الذين هم قليلو المادة في الأصل قد يصل مرضهم العقلي إلى درجة قريبة من عدم التمييز بين الخير والشر، في كل ما ليس من ضروريات حياتهم الحيوانيَّة. ويصل تسفل إدراكهم إلى أن مجرد آثار الأبهة والعظمة التي يرونها على المستبد وأعوانه تبهر أبصارهم، ومجرد سماع ألفاظ التفخيم في وصفه وحكايات قوته وصولته يزيغ أفكارهم، فيرون ويفكرون أن الدواء في الداء، فينصاعون بين يدي الاستبداد انصياع الغنم بين أيدي الذئاب حيث هي تجري على قدميها جاهدةً إلى مقر حتفها.

ولهذا كان الاستبداد يستولي على تلك العقول الضعيفة للعامة فضلاً عن الأجسام فيفسدها كما يريد، ويتغلب على تلك الأذهان الضئيلة، فيشوش فيها الحقائق، بل البديهيات كما يهوى، فيكون مثلهم في انقيادهم الأعمى للاستبداد

ومقاومتهم للرشد والإرشاد، مثل تلك الهوام[1] التي تترامى على النار، وكم هي تغالب من يريد حجزها على الهلاك. ولا غرابة في تأثير ضعف الأجسام على الضعف في العقول، فإن في المرضى وخفة عقولهم، وذوي العاهات ونقص إدراكهم، شاهدًا بينًا كافيًا يقاس عليه نقص عقول الأسراء البؤساء بالنسبة إلى الأحرار السعداء، كما يظهر الحال أيضًا بأقل فرق بين الفئتين، من الفرق البَيِّن في قوة الأجسام وغزارة الدم واستحكام الصحة وجمال الهيئات.

ربما يستريب المُطَالِع اللبيب الذي لم يتعب فكره في درس طبيعة الاستبداد، من أن الاستبداد المشؤوم كيف يقوم على قلب الحقائق، مع أنه إذا دقق النظر يتجلى له أن الاستبداد يقلب الحقائق في الأذهان. يرى أنه كم مكن بعض القياصرة والملوك الأولين من التلاعب بالأديان تأييدًا لاستبدادهم فاتبعهم الناس!. ويرى أن الناس وضعوا الحكومات لأجل خدمتهم، والاستبداد قلب الموضوع، فجعل الرعية خادمة للرعاة، فقبلوا وقنعوا. ويرى أن الاستبداد استخدم قوة الشعب، وهي هي قوة الحكومة، على مصالحهم لا لمصالحهم فيرتضوا ويرضخوا. ويرى أنه قد قبل الناس من الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أن طالب الحق فاجر، وتارك حقه مطيع، والمشتكي المتظلم مفسد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين. وقد اتبع الناس الاستبداد في تسميته النصح فضولاً، والغيرة عداوة، والشهامة عتوًّا، والحمية حماقة، والرحمة

---

(١) الهوام: ماكان من خشاش الأرض نحو العقارب وما أشبهها.

مرضًا، كما جاروه على اعتبار أن النفاق سياسة، والتحيل كياسة، والدناءة لطف، والنذالة دماثة.

ولا غرابة في تحكم الاستبداد على الحقائق في أفكار البسطاء، إنما الغريب إغفاله كثيرًا من العقلاء، ومنهم جمهور المؤرخين الذين يسمون الفاتحين الغالبين بالرجال العظام، وينظرون إليهم نظر الإجلال والاحترام لمجرد أنهم كانوا أكثروا في قتل الإنسان، وأسرفوا في تخريب العمران. ومن هذا القبيل في الغرابة إعلاء المؤرخين قدر من جاروا المستبدين، وحازوا القبول والوجاهة عند الظالمين. وكذلك افتخار الأخلاف بأسلافهم المجرمين الذين كانوا من هؤلاء الأعوان الأشرار.

وقد يظن بعض الناس أن للاستبداد حسنات مفقودة في الإدارة الحرة، فيقولون مثلاً: الاستبداد يلين الطباع ويلطفها، والحق أن ذلك يحصل فيه عن فقد الشهامة لا عن فقد الشراسة. ويقولون: الاستبداد يعلم الصغير الجاهل حسن الطاعة والانقياد للكبير الخبير، والحق أن هذا فيه عن خوف وجبانة لا عن اختيار وإذعان. ويقولون: هو يربي النفوس على الاعتدال والوقوف عند الحدود، والحق أن ليس هناك غير انكماش وتقهقر. ويقولون: الاستبداد يقلل الفسق والفجور، والحق أنه عن فقر وعجز، لا عن عفة أو دين. ويقولون: هو يقلل التعديات والجرائم، والحق أنه يمنع ظهورها ويخفيها، فيقل تعديدها لا عدادها.

الأخلاق أثمار بذرها الوراثة، وتربتها التربية، وسقياها العلم، والقائمون عليها هم رجال الحكومة، بناءً عليه؛ تفعل السياسة في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر.

نعم: الأقوام كالآجام[1]، إن تُرِكت مهملة تزاحمت أشجارها وأفلاذها، وسقم أكثرها، وتغلب قويها على ضعيفها فأهلكه، وهذا مثل القبائل المتوحشة. وإن صادفت بستانيًّا يهمه بقاؤها وزهوها فدبرها حسبما تطلبه طباعها، قويت وأينعت وحسنت ثمارها، وهذا مثل الحكومة العادلة. وإذا بليت ببستانيّ جدير بأن يسمى حطابًا لا يعنيه إلا عاجل الاكتساب، أفسدها وخربها، وهذا مثل الحكومة المستبدة. ومتى كان الحطاب غريبًا لم يخلق من تراب تلك الديار وليس له فيها فخار ولا يلحقه منها عار، إنما همه الحصول على الفائدة العاجلة ولو باقتلاع الأصول، فهناك الطامة وهناك البوار. فبناءً على هذا المثال، يكون فِعل الاستبداد في أخلاق الأمم فِعل ذلك الحطاب الذي لا يُرجى منه غير الإفساد.

لا تكون الأخلاق أخلاقًا ما لم تكن ملكة مطردة على قانون فطريّ تقتضيه أولاً: وظيفة الإنسان نحو نفسه، وثانيًا: وظيفته نحو عائلته، وثالثًا: وظيفته نحو قومه، ورابعًا: وظيفته نحو الإنسانية، وهذا القانون هو ما يسمى عند الناس بالناموس.

(١) الآجام: جمع أَجَمَة وهي الشجر الملتفّ الكثيف.

ومن أين لأسير الاستبداد أن يكون صاحب ناموس وهو كالحيوان المملوك العنان[1]، يقاد حيث يراد، ويعيش كالريش يهب حيث يهب الريح، لا نظام ولا إرادة، وما هي الإرادة؟ هي أم الأخلاق، هي ما قيل فيها تعظيمًا لشأنها: لو جازت عبادة غير الله لاختار العقلاء عبادة الإرادة! هي تلك الصفة التي تفصل الحيوان عن النبات في تعريفه بأنه متحرك بالإرادة. فالأسير إذن دون الحيوان، لأنه يتحرك بإرادة غيره لا بإرادة نفسه. ولهذا قال الفقهاء: لا نية للرقيق في كثير من أحواله، إنما هو تابع لنية مولاه. وقد يعذر الأسير على فساد أخلاقه؛ لأن فاقد الخيار غير مؤاخذ عقلاً وشرعًا.

أسير الاستبداد لا نظام في حياته، فلا نظام في أخلاقه، قد يصبح غنيًّا فيضحى شجاعًا كريمًا، وقد يمسي فقيرًا فيبيت جبانًا خسيسًا، وهكذا كل شؤونه تشبه الفوضى لا ترتيب فيها، فهو يتبعها بلا وجهة. أليس الأسير قد يَبْغِي فَيُزجر أو لا يُزْجر، ويُبْغَى عليه فَيُنصر أو لا يُنْصر، ويُحْسن فَيُكَافَأ أو يُرهق، ويسيء كثيرًا فَيُعْفى، وقليلاً فيشنق، ويجوع يومًا فَيُضوى، ويخصب يومًا فَيُتْخم، يريد أشياء فيُمنع، ويأبى شيئًا فيُرغم؟ وهكذا يعيش كما تقتضيه الصدف أن يعيش، ومن كانت هذه حاله كيف يكون له خَلاَق؟! وإن وجد ابتداء يتعذر استمراره عليه ولهذا لا تجوّز الحكمة الحكم على الأسراء بخير أو شر.

---

(١) العنان: اللجام

أقل ما يؤثره الاستبداد في أخلاق الناس، أنه يُرغِم حتى الأخيار منهم على إلفة الرياء والنفاق ولبئس السيئتان، وإنه يعين الأشرار على إجراء غي نفوسهم آمنين من كل تَبِعة ولو أدبية، فلا اعتراض ولا انتقاد ولا افتضاح؛ لأن أكثر أعمال الأشرار تبقى مستورة، يلقي عليها الاستبداد رداء خوف الناس من تبعة الشهادة على ذي شر وعقبى ذكر الفاجر بما فيه. ولهذا، شاعت بين الأسراء قواعد كثيرة باطلة كقولهم: إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب، وقولهم: البلاء موكول بالمنطق. وقد تغالى وعَّاظهم في سد أفواههم حتى جعلوا لهم أمثال هذه الأقوال من الحكم النبوية، وكم هجوا لهم الهجو والغيبة بلا قيد، فهم يقرؤون: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء/ ١٤٨] ويغفلون بقية الآية، وهي: ﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء/ ١٤٨]

أقوى ضابط للأخلاق النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ؛ أي بحرص الأفراد على حراسة نظام الاجتماع، وهذه الوظيفة غير مقدور عليها في عهد الاستبداد لغير ذوي المنعة[1] من الغيورين وقليل ما هم، وقليلاً ما يفعلون، وقليلاً ما يفيد نهيهم؛ لأنه لا يمكنهم توجيهه لغير المستضعفين الذين لا يملكون ضررًا ولا نفعًا، بل ولا يملكون من أنفسهم شيئًا؛ ولأنه ينحصر موضوع نهيهم فيما لاتخفى قباحته على أحد من الرذائل النفسية الشخصية فقط، ومع ذلك فالجسور لا يرى بدًّا من الاستثناء المخل للقواعد العامة كقوله: السرقة قبيحة

---

(١) المَنَعة: جمع مانع، أي هو في عِزّ.

إلا إذا كانت استردادًا منها، والكذب حرام إلا للمظلوم. والموظفون في عهد الاستبداد للوعظ والإرشاد يكونون – مطلقًا – ولا أقول غالبًا، من المنافقين الذين نالوا الوظيفة بالتملق، وما أبعد هؤلاء عن التأثير؛ لأن النصح الذي لا إخلاص فيه هو بذر عقيم لا ينبت، وإن نبت كان رياءً كأصله، ثم إن النصح لا يفيد شيئًا إذا لم يصادف أذنًا تتطلب سماعه؛ لأن النصيحة وإن كانت عن إخلاص فهي لا تتجاوز حكم البذر الحي: إن ألقي في أرض صالحة نبت، وإن ألقي في أرض قاحلة مات.

أما النهي عن المنكرات في الإدارة الحرة، فيمكن لكل غيور على نظام قومه أن يقوم به بأمان وإخلاص، وأن يوجه سهام قوارصه[1] إلى الضعفاء والأقوياء سواء، فلا يخص بها الفقير المجروح الفؤاد، بل تستهدف أيضًا ذوي الشوكة والعناد. وأن يخوض في كُلِّ وادٍ حتى في مواضيع تخفيف الظلم ومؤاخذة الحكام، وهذا هو النصح الإنكاريّ الذي يعدي ويجدي، والذي أطلق عليه النبي - عليه السلام - اسم (الدين) تعظيمًا لشأنه، فقال: «الدين النصيحة».

ولما كان ضبط أخلاق الطبقات العليا من الناس أهم الأمور، أطلقت الأمم الحرة حرية الخطابة والتأليف والمطبوعات مستثنيةً القذف فقط، ورأت أن تحمُّل مضرة الفوضى في ذلك خير من التحديد؛ لأنه لا مانع للحكام أن يجعلوا الشعرة

(١) القوارص: القوارص من الكلام، التي تنغصك وتؤلمك.

من التقييد سلسلة من حديد، يخنقون بها عدوتهم الطبيعية، أي الحرية. وقد حمى القرآن قاعدة الإطلاق بقوله الكريم: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة/ ٢٨٢].

الخصال تنقسم إلى ثلاثة أنواع

الأول: الخصال الحسنة الطبيعية، كالصدق والأمانة والهمة والمدافعة والرحمة، والقبيحة الطبيعية كالرياء والاعتداء والجبانة والقسوة، وهذا القسم تضافرت عليه كل الطبائع والشرائع.

والنوع الثاني: الخصال الكمالية التي جاءت بها الشرائع الإلهامية، كتحسين الإيثار والعفو وتقبيح الزنا والطمع، وهذا القسم يوجد فيه ما لا تدرك كل العقول حكمته أو حكمة تعميمه، فيمتثله المنتسبون للدين احترامًا أو خوفًا.

والنوع الثالث: الخصال الاعتيادية، وهي ما يكتسبه الإنسان بالوراثة أو بالتربية أو بالألفة، فيستحسن أو يستقبح على حسب أمياله ما لم يضطر إلى التحول عنها.

ثم إن التدقيق يفيد أن الأقسام الثلاثة تشتبك وتشترك ويؤثر بعضها في بعض، فيصير مجموعها تحت تأثير الألفة المديدة؛ بحيث كل خصلة منها ترسخ أو تتزلزل، حسبما يصادفها من استمرار الألفة أو انقطاعها، فالقاتل مثلاً لا يستنكر شنيعته في المرة الثانية كما استقبحها من نفسه في الأولى، وهكذا يخف

الجرم في وهمه، حتى يصل إلى درجة التلذذ بالقتل، كأنه حق طبيعي له، كما هي حالة الجبارين وغالب السياسيين، الذين لا ترتج في أفئدتهم عاطفة رحمة عند قتلهم أفرادًا أو أممًا لغاياتهم السياسية، إهراقًا بالسيف أو إزهاقًا بالقلم، ولا فرق بين القتل بقطع الأوداج[1] وبين الإماتة بإيراث الشقاء غير التسريع والإبطاء.

أسير الاستبداد العريق فيه يرث شر الخصال، ويتربى على أشرها، ولا بد أن يصحبه بعضها مدى العمر. بناءً عليه، ما أبعده عن خصال الكمال! ويكفيه مفسدةً لكل الخصال الحسنة الطبيعية والشرعية والاعتيادية تلبُّسُه بالرياء اضطرارًا حتى يألفه ويصير ملكةً فيه، فيفقد بسبب ثقة نفسه بنفسه؛ لأنه لا يجد خلقًا مستقرًّا فيه، فلا يمكنه، مثلاً، أن يجزم بأمانته، أو يضمن ثباته على أمر من الأمور، فيعيش سيئ الظن في حق ذاته مترددًا في أعماله، لوَّامًا نفسه على إهماله شؤونه، شاعرًا بفتور همته ونقص مروءته، ويبقى طول عمره جاهلاً مورد هذا الخلل، فيتهم الخالق، والخالق جلَّ شأنه لم ينقصه شيئًا. ويتهم تارةً دينه، وتارةً تربيته، وتارةً زمانه، وتارةً قومه، والحقيقة بعيدة عن كل ذلك، وما الحقيقة غير أنه خُلق حرًّا فأُسِر.

أجمع الأخلاقيون على أن المتلبس بشائبة من أصول القبائح الخلقية لا يمكنه أن يقطع بسلامة غيره منها، وهذا معنى: «إذا ساءت فعال المرء ساءت

(١) الأوداج: جمع ودج، وهو ما أحاط بالحلق من العروق.

ظنونه». فالمرائي مثلاً ليس من شأنه أن يظن البراءة في غيره من شائبة الرياء، إلا إذا بعُد تشابه النشأة بينهما بعدًا كبيرًا، كأن يكون بينهما مغايرة في الجنس أو الدين أو تفاوت مهم في المنزلة كصعلوك وأمير كبير. ومثال ذلك الشرقي الخائن، يأمن الإفرنجي في معاملته، ويثق بوزنه وحسابه، ولا يأمن ويثق بابن جلدته. وكذلك الإفرنجي الخائن قد يأمن الشرقي، ولا يأمن مطلقًا ابن جنسه. وهذا الحكم صادق على عكس القضية أيضًا؛ أي أن الأمين يظن الناس أمناء خصوصًا أشباهه في النشأة، وهذا معنى «الكريم يُخدع»، وكم يذهل الأمين في نفسه عن اتباع حكمة الحزم في إساءة الظن في مواقعه اللازمة!

إذا علمنا أن من طبيعة الاستبداد ألفة الناس بعض الأخلاق الرديئة، وأن منها ما يضعف الثقة بالنفس، علمنا سبب قلة أهل العمل وأهل العزائم في الأسراء، وعلمنا أيضًا حكمة فَقْدِ الأسراء ثقتهم بعضهم ببعض. فينتج من ذلك أن الأسراء محرومون طبعًا من ثمرة الاشتراك في أعمال الحياة، يعيشون مساكين بائسين متواكلين متخاذلين متقاعسين متفاشلين، والعاقل الحكيم لا يلومهم، بل يشفق عليهم، ويلتمس لهم مخرجًا. ويتبع أثر أحكم الحكماء القائل: «رب ارحم قومي، فإنهم لا يعلمون»، «اللهم اهد قومي، فإنهم لا يعلمون».

وهنا أستوقف المطالع وأستلفته إلى التأمل في.. ما هي ثمرة الاشتراك التي يحرمها الأسراء؟ فأذكره بأن الاشتراك هو أعظم سر في الكائنات، به قيام كل شيء ما عدا الله وحده. به قيام الأجرام السماوية، به قيام كل حياة، به قيام

المواليد، به قيام الأجناس والأنواع، به قيام الأمم والقبائل، به قيام العائلات، به تعاون الأعضاء. نعم، الاشتراك فيه سر تضاعف القوة بنسبة ناموس التربيع، فيه سر الاستمرار على الأعمال التي لا تفي بها أعمار الأفراد. نعم، الاشتراك هو السر كل السر في نجاح الأمم المتمدنة. به أكملوا ناموس حياتهم القومية، به ضبطوا نظام حكوماتهم، به قاموا بعظائم الأمور، به نالوا كل ما يغبطهم عليه أسراء الاستبداد الذين منهم العارفون بقدر الاشتراك ويتشوقون إليه، ولكن كل منهم يبطن لغبن شركائه باتكاله عليهم عملاً، واستبداده عليهم رأيًا، حتى صار من أمثالهم قولهم: «ما من متفقين إلا وأحدهما مغلوب للآخر».

ورُبَّ قائل يقول: إن سر الاشتراك ليس بالأمر الخفي، وقد طالما كتب فيه الكتاب حتى مَلَّته الأسماع، ومع ذلك لم يندفع للقيام به في الشرق غير اليابانيين والبوير، فما السبب؟ فأجيبه بأن الكتاب كتبوا وأكثروا وأحسنوا فيما فصلوا وصوروا، ولكن قاتل الله الاستبداد وشؤمه، جعل الكتاب يحصرون أقوالهم في الدعوة إلى الاشتراك، وما بمعناه من التعاون والاتحاد والتحابب والاتفاق، ومنعهم من التعرض لذكر أسباب التفرق والانحلال كليًّا، أو اضطرهم إلى الاقتصار على بيان الأسباب الأخيرة فقط. فمن قائل مثلاً: الشرق مريض وسببه الجهل، ومن قائل: الجهل بلاء وسببه قلة المدارس، ومن قائل: قلة المدارس عار وسببه عدم التعاون على إنشائها من قبل الأفراد أو من قبل ذوي الشأن.

وهذا أعمق ما يخطه قلم الكاتب الشرقي كأنه وصل إلى السبب المانع الطبيعي أو الاختياري. والحقيقة، أن هناك سلسلة أسباب أخرى حلقتها الأولى الاستبداد.

وكاتب آخر يقول: الشرق مريض، وسببه فَقْدُ التمسك بالدين، ثم يقف، مع أنه لو تتبع الأسباب لبلغ إلى الحكم بأن التهاون في الدين أولاً وآخرًا ناشئ عن الاستبداد. وآخر يقول: إن السبب فساد الأخلاق، وغيره يرى أنه فقد التربية، وسواه ظن أنه الكسل، والحقيقة أن المرجع الأول في الكل هو الاستبداد، الذي يمنع حتى أولئك الباحثين عن التصريح باسمه المهيب.

قد اتفق الحكماء الذين أكرمهم الله تعالى بوظيفة الأخذ بيد الأمم في بحثهم عن المهلكات والمنجيات، على أن فساد الأخلاق يخرج الأمم عن أن تكون قابلة للخطاب، وأن معاناة إصلاح الأخلاق من أصعب الأمور وأحوجها إلى الحكمة البالغة والعزم القوي، وذكروا أن فساد الأخلاق يعم المستبد وأعوانه وعماله، ثم يدخل بالعدوى إلى كل البيوت، لا سيما بيوت الطبقات العليا التي تتمثل بها السفلى. وهكذا يغشو[١] الفساد، وتمسي الأمة يَبكيها المحب ويشمت بها العدو، وتبيت وداؤها عياء يتعاصى على الدواء.

---

(١) يغشو: يغطي.

وقد سلك الأنبياء - عليهم السلام - في إنقاذ الأمم من فساد الأخلاق، مسلك الابتداء أولاً بفك العقول من تعظيم غير الله والإذعان لسواه. وذلك بتقوية حسن الإيمان المفطور عليه وجدان كل إنسان، ثم جهدوا في تنوير العقول بمبادئ الحكمة، وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته؛ أي حريته في أفكاره، واختياره في أعماله، وبذلك هدموا حصون الاستبداد وسدّ منبع الفساد.

ثم بعد إطلاق زمام العقول، صاروا ينظرون إلى الإنسان بأنه مكلّف بقانون الإنسانية، ومطالب بحسن الأخلاق، فيعلمونه ذلك بأساليب التعليم المقنع وبث التربية التهذيبية.

والحكماء السياسيون الأقدمون اتبعوا الأنبياء - عليهم السلام - في سلوك هذا الطريق وهذا الترتيب؛ أي بالابتداء من نقطة دينية فطرية تؤدي إلى تحرير الضمائر، ثم باتباع طريق التربية والتهذيب بدون فتور ولا انقطاع.

أما المتأخرون من قادة العقول في الغرب، فمنهم فئة سلكوا طريقة الخروج بأممهم من حظيرة الدين وآدابه النفسية، إلى فضاء الإطلاق وتربية الطبيعة، زاعمين أن الفطرة في الإنسان أهدى به سبيلاً، وحاجته إلى النظام تغنيه عن إعانة الأديان، التي هي كالمخدرات سموم تعطل الحس بالهموم، ثم تذهب بالحياة، فيكون ضررها أكبر من نفعها.

وقد ساعدهم على سلوك هذا المسلك، أنهم وجدوا أممهم قد فشا فيها نور العلم، ذلك العلم الذي كان منحصرًا في خدمة الدين عند المصريين والآشوريين، ومحتكرًا في أبناء الأشراف عند الغرناطيين والرومان، ومخصصًا في أعداد من الشبان المنتخبين عند الهنديين واليونان، حتى جاء العرب بعد الإسلام، وأطلقوا حرية العلم، وأباحوا تناوله لكل متعلم، فانتقل إلى أوربا حرًّا على رغم رجال الدين، فتنورت به عقول الأمم على درجات، وفي نسبتها ترقت الأمم في النعيم، وانتشرت وتخالطت، وصار المتأخر منها يغبط المتقدم ويتنغص من حالته، ويتطلب اللحاق، ويبحث عن وسائله. فنشأ من ذلك حركة قوية في الأفكار، حركة معرفة الخير والغيرة على نواله، حركة معرفة الشر والأنفة من الصبر عليه، حركة السير إلى الأمام رغم كل معارض. اغتنم زعماء الحرية في الغرب قوة هذه الحركة وأضافوا إليها قوات أدبية شتى، كاستبدالهم ثقالة وقار الدين بزهوة عروس الحرية، حتى إنهم لم يبالوا بتمثيل الحرية بحسناء خليعة تختلب النفوس. وكاستبدالهم رابطة الاشتراك في الطاعة للمستبدين برابطة الاشتراك في الشؤون العمومية، ذلك الاشتراك الذي يتولد منه حب الوطن. وهكذا جعلوا قوة حركة الأفكار تيارًا سلطوه على رؤوس الرؤوس من أهل السياسة والدين. ثم إن هؤلاء الزعماء استباحوا القساوة أيضًا، فأخذوا من مهجورات دينهم قاعدة (الغاية تبرر الواسطة)، كجواز السرقة إذا كانت الغاية منها صرف المال في سبيل الخير، وقاعدة (تثقيل الذمة يبيح الفعل القبيح) كشهادة الزور على ذمة الكاهن التي يتحمل عنه خطيئتها، ودفعوا الناس بهما إلى ارتكاب

الجرائم الفظيعة التي تقشعر منها الإنسانية، التي لا يستبيحها الحكيم الشرقي لما بين أبناء الغرب وأبناء الشرق من التباين في الغرائز والأخلاق.

الغربي: مادي الحياة، قوي النفس، شديد المعاملة، حريص على الاستئثار، حريص على الانتقام، كأنه لم يبق عنده شيء من المبادئ العالية والعواطف الشريفة التي نقلتها له مسيحية الشرق. فالجرماني مثلاً: جاف الطبع، يرى أن العضو الضعيف من البشر يستحق الموت، ويرى كل فضيلة في القوة، وكل القوة في المال، فهو يحب العلم، ولكن لأجل المال، ويحب المجد، ولكن لأجل المال، وهذا اللاتيني مطبوع على العُجْب والطيش، يرى العقل في الإطلاق، والحياة في خلع الحياء، والشرف في الترف، والكياسة في الكسب، والعز في الغلبة، واللذة في المائدة والفراش.

أما أهل الشرق فهم أدبيون، ويغلب عليهم ضعف القلب وسلطان الحب، والإصغاء للوجدان، والميل للرحمة ولو في غير موقعها، واللطف ولو مع الخصم. ويرون العز في الفتوة والمروءة، والغنى في القناعة والفضيلة، والراحة في الأنس والسكينة، واللذة في الكرم والتحبب، وهم يغضبون، ولكن للدين فقط، ويغارون، ولكن على العرض فقط.

ليس من شأن الشرقي أن يسير مع الغربي في طريق واحدة، فلا تطاوعه طباعه على استباحة ما يستحسنه الغربي، وإن تكلف تقليده في أمر فلا يحسن

التقليد، وإن أحسنه فلا يثبت، وإن ثبت فلا يعرف استثماره، حتى لو سقطت الثمرة في كفه تمنى لو قفزت على فمه!.. فالشرقي مثلاً يهتم في شأن ظالمه إلى أن يزول عنه ظلمه، ثم لا يفكر فيمن يخلفه ولا يراقبه، فيقع في الظلم ثانيةً، فيعيد الكرَّة ويعود الظلم إلى ما لا نهاية. وكأولئك الباطنة في الإسلام: فتكوا بمئات أمراء على غير طائل، كأنهم لم يسمعوا بالحكمة النبوية: «لا يلدغ المرء من جحر مرتين»، ولا بالحكمة القرآنية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة/ ٤] و[التوبة/ ٧] أما الغربي إذا أخذ على يد ظالمه فلا يفلته حتى يشلها، بل حتى يقطعها ويكوي مقطعها.

وهكذا بين الشرقيين والغربيين فروق كثيرة، قد يفضل في الإفراديات الشرقي على الغربي، وفي الاجتماعيات يفضل الغربي على الشرقي مطلقًا. مثال ذلك: الغربيون يستحلفون أميرهم على الصداقة في خدمته لهم والتزام القانون. والسلطان الشرقي يستحلف الرعية على الانقياد والطاعة! الغربيون يمنون على ملوكهم بما يرتزقون من فضلاتهم، والأمراء الشرقيون يتكرمون على من شاؤوا بإجراء أموالهم عليهم صدقات! الغربي يعتبر نفسه مالكًا لجزء مشاع من وطنه، والشرقي يعتبر نفسه وأولاده وما في يديه ملكًا لأميره! الغربي له على أميره حقوق، وليس عليه حقوق. والشرقي عليه لأميره حقوق وليس له حقوق! الغربيون يضعون قانونًا لأميرهم يسري عليه، والشرقيون يسيرون على قانون مشيئة أمرائهم! الغربيون قضاؤهم وقدرهم من الله، والشرقيون قضاؤهم وقدرهم

ما يصدر من بين شفتي المستعبدين! الشرقي سريع التصديق، والغربي لا ينفي ولا يثبت حتى يرى ويلمس. الشرقي أكثر ما يغار على الفروج كأن شرفه كله مستودع فيها، والغربي أكثر ما يغار على حريته واستقلاله! الشرقي حريص على الدين والرياء فيه، والغربي حريص على القوة والعز والمزيد فيهما! والخلاصة: أن الشرقي ابن الماضي والخيال، والغربي ابن المستقبل والجد!...

الحكماء المتأخرون الغربيون ساعدتهم ظروف الزمان والمكان، وخصوصية الأحوال، لاختصار الطريق فسلكوه، واستباحوا ما استباحوا، حتى إنهم استباحوا في التمهيد السياسي تشجيع أعوان المستبد على تشديد وطأة الظلم والاعتساف بقصد تعميم الحقد عليه، وبمثل هذه التدابير القاسية نالوا المراد أو بعضه، من تحرير الأفكار وتهذيب الأخلاق وجعل الإنسان إنسانًا.

وقد سبق هؤلاء الغلاة فئة اتبعت أثر النبيين، ولم تحفل بطول الطريق وتعبه، فنجحت ورسخت، وأعني بتلك الفئة أولئك الحكماء الذين لم يأتوا بدين جديد، ولا تمسكوا بمعاداة كل دين، كمؤسسي جمهورية الفرنسيس، بل رتقوا فتوق الدهر في دينهم بما نقحوا، وهذبوا، وسهلوا، وقربوا، حتى جددوه، وجعلوه صالحًا لتجديد خليق أخلاق الأمة.

وما أحوج الشرقيين أجمعين من بوذيين ومسلمين ومسيحيين وإسرائيليين وغيرهم، إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء المرائين الأغبياء، والرؤساء القساة

الجهلاء. فيجددون النظر في الدين، نظر من لا يحفل بغير الحق الصريح، نظر من لا يضيع النتائج بتشويش المقدمات، نظر من يقصد إظهار الحقيقة لا إظهار الفصاحة، نظر من يريد وجه ربه لا استمالة الناس إليه، وبذلك يعيدون النواقص المعطلة في الدين، ويهذبونه من الزوائد الباطلة مما يطرأ عادةً على كل دين يتقادم عهده، فيحتاج إلى مجددين يرجعون به إلى أصله المبين البريء من حيث تمليك الإرادة ورفع البلادة من كل ما يشين، المخفف شقاء الاستبداد والاستعباد، المبصر بطرائق التعليم والتعلم الصحيحين، المهيئ قيام التربية الحسنة واستقرار الأخلاق المنتظمة مما به يصير الإنسان إنسانًا، وبه لا بالكفر يعيش الناس إخوانًا.

والشرقيون ما داموا على حاضر حالهم بعيدين عن الجِدّ والعزم، مرتاحين للهو والهزل تسكينًا لآلام إسارة النفس، وإخلادًا إلى الخمول والتسفل، طلبًا لراحة الفكر المضغوط عليه من كل جانب، يتألمون من تذكيرهم بالحقائق، ومطالبتهم بالوظائف، ينتظرون زوال العناد بالتواكل، أو مجرد التمني والدعاء. أو يتربصون صدفة مثل التي نالتها بعض الأمم، فليتوقعوا إذن أن يفقدوا الدين كليًّا، فيمسوا وما مساؤهم ببعيد، دهريين لا يدرون أي الحياتين أشقى، فلينظروا ما حاق بالأشوريين والفينيقيين وغيرهم من الأمم المنقرضة المندمجة في غيرها خدمًا وخولاً.

والأمر الغريب، أن كل الأمم المنحطة من جميع الأديان تحصر بلية انحطاطها السياسي في تهاونها بأمور دينها، ولا ترجو تحسين حالتها الاجتماعية إلا بالتمسك بعروة الدين تمسكًا مكينًا، ويريدون بالدين العبادة، ولنِعم الاعتقاد لو كان يفيد شيئًا، لكنه لا يفيد أبدًا؛ لأنه قول لا يمكن أن يكون وراءه فعل، وذلك أن الدين بذر جيد لا شبهة فيه، فإذا صادف مغرسًا طيبًا نبت ونما، وإن صادف أرضًا قاحلة مات وفات، أو أرضًا مغراقًا[1] هاف ولم يثمر. وما هي أرض الدين؟ أرض الدين هي تلك الأمة التي أعمى الاستبداد بصرها وبصيرتها، وأفسد أخلاقها ودينها، حتى صارت لا تعرف للدين معنى غير العبادة والنسك اللذين زيادتهما عن حدهما المشروع أضر على الأمة من نقصهما كما هو مشاهد في المتنسكين.

نعم، الدين يفيد الترقي الاجتماعي إذا صادف أخلاقًا فطرية لم تفسد، فينهض بها كما نهضت الإسلامية بالعرب، تلك النهضة التي نتطلبها منذ ألف عام عبثًا.

وقد علمنا هذا الدهر الطويل مع الأسف أن أكثر الناس لا يحفلون بالدين إلا إذا وافق أغراضهم، أو لهوًا ورياءً، وعلمنا أن الناس عبيد منافعهم وعبيد الزمان، وأن العقل لا يفيد العزم عندهم، إنما العزم عندهم يتولد من الضرورة

(١) مغراقًا: من غرق في الماء أي غلبه فهلك.

أو يحصل بالسائق المجبر. ولا يستحي الناس من أن يلزموا أنفسهم باليمين أو النذر. بناءً عليه، ما أجدر بالأمم المنحطة أن تلتمس دواءها من طريق إحياء العلم وإحياء الهمة مع الاستعانة بالدين والاستفادة منه بمثل ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت/ ٤٥]، لا أن يتكلوا على أن الصلاة تمنع الناس عنهما بطبعها.

الاستبداد والتربية

خلق الله في الإنسان استعدادًا للصلاح واستعدادًا للفساد، فأبواه يصلحانه، وأبواه يفسدانه؛ أي أن التربية تربو باستعداده جسمًا ونفسًا وعقلاً، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر. وقد سبق أن الاستبداد المشؤوم يؤثر على الأجسام فيورثها الأسقام، ويسطو على النفوس، فيفسد الأخلاق، ويضغط على العقول فيمنع نماءها بالعلم. بناءً عليه، تكون التربية والاستبداد عاملين متعاكسين في النتائج، فكل ما تبنيه التربية مع ضعفها يهدمه الاستبداد بقوته، وهل يتم بناء وراءه هادم؟!

الإنسان لا حدّ لغايتيه رقيًّا وانحطاطًا. وهذا الإنسان الذي حارت العقول فيه، الذي تحمل أمانة تربية النفس، وقد أبتها العوالم، فأتم خالقه استعداده، ثم أوكله لخيرته، فهو إن يشأ الكمال يبلغ فيه إلى ما فوق مرتبة الملائكة، وإن شاء تلبس بالرذائل حتى يكون أحطّ من الشياطين، على أن الإنسان أقرب للشر منه للخير. وكفى أن الله ما ذكر الإنسان في القرآن، إلا وقرن اسمه بوصف قبيح كظلوم، وغرور، وكفار، وجبار، وجهول، وأثيم. ما ذكر الله تعالى الإنسان في القرآن إلا وهجاه فقال: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس / ١٧]؛ ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ

لَكَفُورٌ﴾ [الحج / ٦٦]؛ ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر / ٢]؛ ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق / ٦]؛ ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء/١١]؛ ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء / ٣٧]. ما وُجِدَ من مخلوقات الله مَنْ نازع الله في عظمته، والمستبدون من الإنسان ينازعونه فيها، والمتناهون في الرذالة قد يقبحون عبثًا لغير حاجة في النفس حتى وقد يتعمدون الإساءة لأنفسهم.

الإنسان في نشأته كالغصن الرطب، فهو مستقيم لدن[1] بطبعه، ولكنها أهواء التربية تميل به إلى يمين الخير أو شمال الشر، فإذا شب يبس وبقي على أمياله ما دام حيًّا، بل تبقى رُوحه إلى أبد الآبدين في نعيم السرور بإيفائه حق وظيفة الحياة أو في جحيم الندم على تفريطه. وربما كان لا غرابة في تشبيه الإنسان بعد الموت بالمرء الفرح الفخور إذا نام ولذت له الأحلام، أو بالمجرم الجاني إذا نام فغشيته قوارص الوجدان بهواجس كلها ملام وآلام.

التربية ملكة تحصل بالتعليم والتمرين والقدوة والاقتباس، فأهم أصولها وجود المربين، وأهم فروعها وجود الدين. وجعلت الدين فرعًا لا أصلاً؛ لأن الدين علم لا يفيد العمل إذا لم يكن مقرونًا بالتمرين. وهذا هو سبب اختلاف الأخلاف من علماء الدين عند الإسلام عن أمثالهم من البراهمة والنصارى، وهو سبب إقبال المسلمين في القرن الخامس، وفيما بعده، على قبول أصول

(١) لدن: لين.

الطرائق التي كانت لبًّا محضًا لما كانت تعليمًا وتمرينًا؛ أي تربية للمريدين[١]، ثم خالطها القشر[٢]، ثم صارت قشرًا محضًا، ثم صار أكثرها لهوًا أو كفرًا.

ملكة التربية بعد حصولها إن كانت شرًّا تضافرت مع النفس ووليها الشيطان الخناس فرسخت، وإن كانت خيرًا تبقى مقلقلة كالسفينة في بحر الأهواء، لا يرسو بها إلا فرعها الديني في السر والعلانية، أو الوازع السياسي عند يقين العقاب.

والاستبداد ريح صرصر فيه إعصار يجعل الإنسان كل ساعة في شأن، وهو مفسد للدين في أهم قسميه؛ أي الأخلاق، أما العبادات منه فلا يمسها لأنها تلائمه في الأكثر. ولهذا تبقى الأديان في الأمم المأسورة عبارة عن عبادات مجردة صارت عادات، فلا تفيد في تطهير النفوس شيئًا، ولا تنهى عن فحشاء ولا منكر لفقد الإخلاص فيها تبعًا لفقده في النفوس، التي ألفت أن تتلجأ وتتلوى بين يدي سطوة الاستبداد في زوايا الكذب والرياء والخداع والنفاق؛ ولهذا لا يستغرب في الأسير الأليف تلك الحال؛ أي الرياء، أن يستعمله أيضًا مع ربه، ومع أبيه وأمه ومع قومه وجنسه، حتى ومع نفسه.

التربية تربية الجسم وحده إلى سنتين، هي وظيفة الأم أو الحاضنة، ثم تضاف إليها تربية النفس إلى السابعة، وهي وظيفة الأبوين والعائلة معًا ثم تضاف

(١) المريدين: هم الذين تعلقت إرادتهم بمعرفة الحق وسلكوا طريق التصوف.

(٢) القشر: مقصود بها عند أهل التصوف الشريعة.

إليها تربية العقل إلى البلوغ، وهي وظيفة المعلمين والمدارس، ثم تأتي تربية القدوة بالأقربين والخلطاء إلى الزواج، وهي وظيفة الصدفة، ثم تأتي تربية المقارنة، وهي وظيفة الزوجين إلى الموت أو الفراق.

ولا بد أن تصحب التربية من بعد البلوغ، تربية الظروف المحيطة، وتربية الهيئة الاجتماعية، وتربية القانون أو السير السياسي، وتربية الإنسان نفسه.

الحكومات المنتظمة هي تتولى ملاحظة تسهيل تربية الأمة من حين تكون في ظهور الآباء، وذلك بأن تسن قوانين النكاح، ثم تعتني بوجود القابلات والملقحين والأطباء، ثم تفتح بيوت الأيتام اللقطاء، ثم تعد المكاتب والمدارس للتعليم من الابتدائي الجبري إلى أعلى المراتب، ثم تسهل الاجتماعات، وتمهد المسارح، وتحمي المنتديات، وتجمع المكتبات والآثار، وتقيم النصب المذكرات، وتضع القوانين المحافظة على الآداب والحقوق، وتسهر على حفظ العادات القومية، وإنماء الإحساسات المالية، وتقوي الآمال، وتيسر الأعمال، وتؤمن العاجزين فعلاً عن الكسب من الموت جوعًا، وتدفع سليمي الأجسام إلى الكسب ولو في أقصى الأرض، وتحمي الفضل وتقدر الفضيلة. وهكذا تلاحظ كل شؤون المرء، ولكن، من بعيد، كي لا تخل بحريته واستقلاله الشخصي، فلا تقرب منه إلا إذا جنى جرمًا لتعاقبه، أو مات لتواريه.

وهكذا الأمة تحرص على أن يعيش ابنها راضيًا بنصيبه من حياته لا يفتكر قط كيف تكون بعده حالة صبية ضعاف يتركهم وراءه، بل يموت مطمئنًّا راضيًا مرضيًّا آخر دعائه: فلتحْيَ الأمة، فلتحْيَ الهمة.

أما المعيشة الفوضى في الإدارات المستبدة فهي غنية عن التربية؛ لأنها محض نماء يشبه نماء الأشجار الطبيعية في الغابات والأحراش، يسطو عليها الحرق والغرق. وتحطمها العواصف والأيدي القواصف، ويتصرف في فسائلها وفروعها الفأس الأعمى، فتعيش ما شاءت رحمة الحطابين أن تعيش، والخيار للصدفة تعوج أو تستقيم، تثمر أو تعقم.

يعيش الإنسان في ظل العدالة والحرية نشيطًا على العمل بياض نهاره، وعلى الفكر سواد ليله، إن طعم تلذذ، وإن تلهى تروح وتريض؛ لأنه هكذا رأى أبويه وأقرباءه، وهكذا يرى قومه الذين يعيش بينهم. يراهم رجالاً ونساءً، أغنياء وفقراء، ملوكًا وصعاليك، كلهم دائبين على الأعمال، يفتخر منهم كاسب الدينار بكده وجده، على مالك المليار إرثًا عن أبيه وجده. نعم، يعيش العامل ناعم البال يسره النجاح ولا تقبضه الخيبة، إنما ينتقل من عمل إلى غيره، ومن فكر إلى آخر، فيكون متلذذًا بآماله إن لم يسارعه السعد في أعماله، وكيفما كان يبلغ العذر عن نفسه والناس بمجرد إيفائه وظيفة الحياة؛ أي العمل. ويكون فرحًا فخورًا نجح أو لم ينجح؛ لأنه بريء من عار العجز والبطالة.

أما أسير الاستبداد، فيعيش خاملاً خامدًا ضائع القصد، حائرًا لا يدري كيف يميت ساعاته وأوقاته ويدرج أيامه وأعوامه، كأنه حريص على بلوغ أجله ليستتر تحت التراب. ويخطئ، والله من يظن أن أكثر الأسراء لا سيما منهم الفقراء لا يشعرون بآلام الأسر. مستدلاً بأنهم لو كانوا يشعرون لبادروا إلى إزالته، والحقيقة في ذلك أنهم يشعرون بأكثر الآلام ولكنهم لا يدركون ما هو سببها، ومن أين جاءتهم؟ فيرى أحدهم نفسه منقبضًا عن العمل؛ لأنه غير أمين على اختصاصه بالثمرة. وربما ظن السلب حقًّا طبيعيًّا للأقوياء فيتمنى أن لو كان منهم. ثم يعمل تارةً، ولكن بدون نشاط ولا إتقان، فيفشل ضرورةً، ولا يدري أيضًا ما السبب، فيغضب على ما يسميه سعدًا أو حظًّا أو طالعًا أو قدرًا. والمسكين من أين له أن يعرف أن النشاط والإتقان لا يتأتيان إلا مع لذة انتظار النجاح في العمل، تلك اللذة التي قدر الحكماء أنها اللذة الكبرى، لاستمرار زمانها من حين العزم إلى تمام العمل، والأسير لا اطمئنان فيه على الاستمرار، ولا تشجيع له على الصبر والجلد.

الأسير المُعَذَّب المُنتَسِب إلى دين يسلي نفسه بالسعادة الأخروية، فيعدها بجنان ذات أفنان ونعيم مقيم أعده له الرحمن، ويبعد عن فكره أن الدنيا عنوان الآخرة، وأنه ربما كان خاسرًا الصفقتين، بل ذلك هو الكائن غالبًا. ولبسطاء الإسلام مُسلِيَّات أظنها خاصة بهم يعطفون مصائبهم عليها، وهي نحو قولهم: الدنيا سجن المؤمن، المؤمن مصاب، إذا أحب الله عبدًا ابتلاه، هذا شأن آخر

الزمان، حسب المرء لقيمات يقمن صلبه. ويتناسون حديث: «إن الله يكره العبد البطال»، والحديث المفيد معنى «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم غرسةً فليغرسها»، ويتغافلون عن النص القاطع المؤجل قيام الساعة إلى ما بعد استكمال الأرض زخرفتها وزينتها. وأين ذلك بعد؟

وكل هذه المسليات المثبطات تهون عند ذلك السم القاتل، الذي يحول الأذهان عن التماس معرفة سبب الشقاء، فيرفع المسؤولية عن المستبدين، ويلقيها على عاتق القضاء والقدر، بل على عاتق الأسراء المساكين أنفسهم. وأعني بهذا السم سوء فهم العوام، وبله الخواص، لما ورد في التوراة من نحو: «اخضعوا للسلطان ولا سلطة إلا من الله»، و«الحاكم لا يتقلد السيف جزافًا، إنه مقام للانتقام من أهل الشر»، ولما ورد في الرسائل من نحو: «فلتخضع كل نسمة للسلطة المقامة من الله»، وقد صاغ وعاظ المسلمين ومحدثوهم من ذلك قولهم: «السلطان ظل الله في الأرض»، و«الظالم سيف الله ينتقم به، ثم ينتقم منه»، و«الملوك ملهمون». هذا وكل ما ورد في هذا المعنى إن صح فهو مقيد بالعدالة أو محتمل للتأويل بما يعقل، وبما ينطبق على حكم الآية الكريمة التي فيها فصل الخطاب، وهي: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود/ ١٨]، وآية ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة/ ١٩٣].

التربية علم وعمل. وليس من شأن الأمم المملوكة شؤونها أن يوجد فيها من يعلم التربية ولا من يعلمها. حتى إن الباحث لا يرى عند الأسراء علمًا في التربية مدفونًا في الكتب فضلاً عن الأذهان. أما العمل، فكيف يتصور وجوده

بلا سبق عزم، وهو بلا سبق يقين، وهو بلا سبق علم. وقد ورد في الأثر «النية سابقة العمل». وورد في الحديث: «إنما الأعمال بالنيات». بناءً عليه ما أبعد الناس المغصوبة إرادتهم، المغلولة أيديهم، عن توجيه الفكر إلى مقصد مفيد كالتربية، أو توجيه الجسم إلى عمل نافع كتمرين الوجه على الحياء والقلب على الشفقة.

نعم، ما أبعد الأسراء عن الاستعداد لقبول التربية، وهي قصر النظر على المحاسن والعِبر، وقصر السمع على الفوائد والحِكم، وتعويد اللسان على قول الخير، وتعويد اليد على الإتقان، وتكبير النفس عن السفاسف، وتكبير الوجدان عن نصرة الباطل، ورعاية الترتيب في الشؤون، ورعاية التوفير في الوقت والمال. والاندفاع بالكلية لحفظ الشرف، لحفظ الحقوق، ولحماية الدين، لحماية الناموس، ولحب الوطن، لحب العائلة، ولإعانة العلم، لإعانة الضعيف، ولاحتقار الظالمين، لاحتقار الحياة. إلى غير ذلك مما لا ينبت إلا في أرض العدل، تحت سماء الحرية، في رياض التربيتين العائلية والقومية.

الاستبداد يضطر الناس إلى استباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل. وإلى مراغمة الحس وإماتة النفس ونبذ الجد وترك العمل، إلى آخره. وينتج من ذلك أن الاستبداد المشؤوم هو يتولى بطبعه تربية الناس على هذه الخصال الملعونة. بناءً عليه، يرى الآباء أن تعبهم في تربية الأبناء التربية الأولى على غير ذلك لا بد أن يذهب عبثًا تحت أرجل تربية الاستبداد، كما ذهبت قبلها تربية آبائهم لهم، أو تربية غيرهم لأبنائهم سدى.

ثم إن عبيد السلطة التي لا حدود لها هم غير مالكين أنفسهم، ولا هم آمنون على أنهم يربون أولادهم لهم. بل هم يربون أنعامًا للمستبدين، وأعوانًا لهم عليهم. وفي الحقيقة، إنَّ الأولاد في عهد الاستبداد، هم سلاسل من حديد يرتبط بها الآباء على أوتاد الظلم والهوان والخوف والتضييق. فالتوالد من حيث هو زمن الاستبداد حمق، والاعتناء بالتربية حمق مضاعف! وقد قال الشاعر:

إن دام هذا ولم تحدث له غِيرٌ لم يُبْكَ ميت ولم يُفْرح بمولودِ

وغالب الأسراء لا يدفعهم للزواج قصد التوالد، إنما يدفعهم إليه الجهل المظلم، وإنهم حتى الأغنياء منهم محرومون من كل الملذات الحقيقية: كلذة العلم وتعليمه، ولذة المجد والحماية، ولذة الإيثار والبذل، ولذة إحراز مقام في القلوب، ولذة نفوذ الرأي الصائب، ولذة كِبر النفس عن السفاسف، إلى غير ذلك من الملذات الروحية.

أما ملذات هؤلاء التعساء فهي مقصورة على لذتين اثنتين؛ الأولى منهما لذة الأكل، وهي جعلهم بطونهم مقابر للحيوانات إن تيسرت، وإلا فمزابل للنباتات، أو بجعلهم أجسامهم في الوجود كما قيل: أنابيب بين المطبخ و(الكنيف)[1]، أو جعلها معامل أُعدت لتجهيز الأخبثين. واللذة الثانية هي الرعشة باستفراغ الشهوة، كأن أجسامهم خلقت دمامل جرب على أديم الأرض، يطيب لها الحك

---

(١) الكنيف: الخلاء.

ووظيفتها توليد الصديد ودفعه. وهذا الشره البهيمي في البِعال[1] هو ما يعمي الأسراء ويرميهم بالزواج والتوالد.

العِرض زمن الاستبداد كسائر الحقوق غير مصون، بل هو معرض لهتك الفساق من المستبدين والأشرار من أعوانهم، فإنهم، كما أخبر القرآن عن الفراعنة، يأسرون الأولاد ويستحيون النساء، خصوصًا في الحواضر الصغيرة والقرى المستضعف أهلها. ومن الأمور المشاهدة أن الأمم التي تقع تحت أسر أمة تغايرها في السيماء[2]، لا يمضي عليها أجيال إلا وتغشو فيها سيماء الآسرين: كسواد العيون في الإسبانيول، وبياض البشرة في الأفريقيين. وعدم الاطمئنان على العرض يضعف الحب الذي لا يتم إلا بالاختصاص، ويضعف لصقة الأولاد بأزواج أمهاتهم، فتضعف الغيرة على تحمل مشاق التربية، تلك الغيرة التي لأجلها شرع الله النكاح، وحرم السفاح.

للسعة والفقر أيضًا دخل كبير في تسهيل التربية، وأين الأسراء من السعة؟! كما أن لانتظام المعيشة ولو مع الفقر علاقة قوية في التربية، ومعيشة الأسراء أغنياء كانوا أو معدمين، كلها خلل في خلل، وضيق في ضيق، وذلك يجعل الأسير هين النفس، وهذا أول دركات الانحطاط، ويرى ذاته لا يستحق المزيد في النعيم مطعمًا ومشربًا وملبسًا ومسكنًا، وهذا ثاني الدركات ويرى استعداده قاصرًا عن

---

(١) البِعال: النكاح.

(٢) السيماء: أي سدى بلا أمر ولا نهي.

الترقي في العلم، وهذا ثالثها، ويرى حياته على بساطتها لا تقوى إلا بمعاونة غيره له، وهذا رابعها، وهلم جرًّا!.

بناءً عليه ما أبعد الأسراء عن النشاط للتربية، ثم لماذا يتحملون مشاق التربية، وهم إن نوّروا أولادهم بالعلم جنوا عليهم بتقوية إحساسهم، فيزيدونهم شقاءً، ويزودونهم بلاءً؛ ولهذا لا غرو أن يختار الأسراء الذين فيهم بقية من الإدراك، ترك أولادهم هملاً[1] تجرفهم البلاهة إلى حيث تشاء.

وإذا افتكرنا كيف ينشأ الأسير في البيت الفقير، وكيف يتربى، نجد أنه يلقح به، وفي الغالب أبواه متناكدان متشاكسان، ثم إذا تحرك جنينًا حرّك شراسة أمه فشتمته، أو زاد آلام حياتها فضربته، فإذا ما ضيقت عليه بطنها لإلفتها الانحناء خمولاً والتصرر[2] صغارًا، والتقلص لضيق فراش الفقر، ومتى ولدته ضغطت عليه بالقماط اقتصادًا أو جهلاً، فإذا تألم وبكى سدت فمه بثديها، أو نفسه خضًّا أو بدوار السرير، أو سقته مخدرًا عجزًا عن نفقة الطبيب، فإذا ما فطم، يأتيه الغذاء الفاسد يضيق معدته، ويفسد مزاجه، فإذا كان قوي البنية طويل العمر وترعرع، يمنع من رياضة اللعب لضيق البيت، فإذا سأل واستفهم ماذا وما هذا ليتعلم، يزجر ويلكم لضيق خلق أبويه، وإن جالسهما ليألف المعاشرة، وينتفي عنه التوحش يبعدانه كي لا يقف على أسرارهما، فيسترقها منه الجيران الخلطاء،

(١) هملاً: أي سدى بلا أمر ولا نهي.

(٢) التصرر من الصَّر: أي الصياح والجلبة.

فتُنمى إلى أعوان الظالمين وما أكثرهم، فإذا قويت رجلاه يدفع به إلى خارج الباب، إلى مدرسة الإلفة على القذارة، وتعلم صيغ الشتائم والسباب، فإن عاش ونشأ وضع في مكتب أو عند ذي صنعة، فيكون أكبر القصد ربطه عن السراح والمراح. فإذا بلغ الشباب، ربطه أولياؤه على وتد الزواج كي لا يفر من مشاكلتهم في شقاء الحياة، ليجني هو على نسله كما جنى عليه أبواه، ثم هو يتولى التضييق على نفسه بأطواق الجهل وقيود الخوف، ويتولى المستبدون التضييق على عقله ولسانه وعمله وأمله.

وهكذا يعيش الأسير من حين يكون نسمة في ضيق وضغط، يهرول ما بين عتبة همٍّ ووادي غم، يودع سقمًا ويستقبل سقمًا إلى أن يفوز بنعمة الموت مضيعًا دنياه مع آخرته، فيموت غير آسف ولا مأسوف عليه.

وما أظلم من يؤاخذ الأسراء على عدم اعتنائهم بلوازم الحياة. فالنظافة مثلاً: لماذا يهتم بها الأسير؟ هل لأجل صحته وهو في مرض مستمر؟ أم لأجل لذته وهو المتألم كيفما تقلب جسمه أو نظره؟ أم لأجل ذوق من يجالس أو يؤاكل، وهو من عفت نفسه صحبة الحياة؟

ولا يظنن المطالع أن حالة أغنياء الأسراء هي أقل شرًّا من هذا، كلا، بل هم أشقى وأقل عافيةً، وأقصر عمرًا من هذا، إذا نقصتهم بعض المنغصات، تزيد فيهم مشاق التظاهر بالراحة والرفاه والعزة والمنعة، تظاهرًا إن صح قليله فكثيره

الكاذب حمل ثقيل على عواتقهم كالسكران يتصاحى فيبتلى بالصداع، أو كالعاهرة البائسة تتضاحك لترضي الزاني.

حياة الأسير تشبه حياة النائم المزعوج بالأحلام، فهي حياة لا روح فيها، حياة وظيفتها تمثيل مندرسات(١) الجسم فقط، ولا علاقة لها بحفظ المزايا البشرية، وبناءً على هذا كان فاقد الحرية لا أنانية له لأنه ميت بالنسبة لنفسه، حي بالنسبة لغيره، كأنه لا شيء في ذاته، إنما هو شيء بالإضافة. ومن كان وجوده في الوجود بهذه الصورة وهي الفناء في المستبدين، حق له أن لا يشعر بوظيفة شخصية فضلاً عن وظيفة اجتماعية. ولولا أن ليس في الكون شيء غير تابع لنظام حتى الجماد، حتى فلتات الطبيعة والصدف التي هي مسببات لأسباب نادرة، لحكمنا بأن معيشة الأسراء هي محض فوضى، لا شبه فوضى.

على أن التدقيق العميق، يفيدنا بأن للأسراء، قوانين غريبة في مقاومة الفناء يصعب ضبطها وتعريفها، إنما الأسير يرضعها مع لبن أمه، ويتربى عليها، وقد يبدع فيها بسائق الحاجة، ويكون منهم الحاذق فيها علمًا، الماهر في تطبيقها عملاً، هو الموفق في ميدان حرب الحياة مع الذل، كالهنود واليهود. والعاجز عنها، إما جاهل هذا القانون أو العاجز فطرةً عن اتباعه كالعرب مثلاً، فلا يخرج عن كونه كرة يلعب بها صبيان الاستبداد، تارةً يضربون بها الأرض أو الحيطان، وأخرى تتناولها

(١) مندرسات: من دَرَس الشيء دروسًا، أي عَفَا.

أرجلهم بالصفعان، وهذا إذا كان عجز الأسير عن جهل، وأما إذا كان عجزه كما يقال عن عرق هاشمي؛ أي عن شيء من كرامة نفس أو قوة إحساس أو جسارة جنان، فيكون كالحجارة تتكسر ولا تلين.

قوانين حياة الأسير هي مقتضيات الشؤون المحيطة به، التي تضطره لأن يطبق إحساساته عليها، ويدبر نفسه على موجبها، وذلك نحو مقابلة التجبر عليه بالتذلل والتصاغر، وتعديل الشدة عليه بالتلاين والمطاوعة، وإعطاء المطلوب منه بعد قليل من التمنع، ولو أن المطلوب هو ابنه لمجزرة الجندية أو بنته لفراش شيخ شرير، والمطالبة في الحقوق بصفة استعطاف كأنه طالب صدقة، وكسب المعاش مع شكاية الحاجة، وحِفظ المال بإخفائه عن الأعين، والتعامي عن زلات المستبدين، والتصام عن سماع ما يهان به، والتظاهر بفقد الحس أو تعطيله بالمخدرات القوية كالأفيون والحشيش، وتعطيل العقل بالتَّبَالُه[١] وستر العلم بالتجاهل، والارتداء بالتدين والرياء، وتعويد اللسان على الزلاقة[٢] في عبائر[٣] التصاغر والتملق، وعزو كل خير إلى فضل المستبدين، حتى إذا كان الخير طبيعيًّا نحو مطر السماء، فعزوه إلى يمن الحكام أو دعاء الكهان. ويسند كل شر ولو من نوع التسلط على الأعراض، إلى الاستحقاق من جانب الله. إلى غير ذلك من أحكام ذلك القانون، الذي رؤوس مسائله فقط تمل القارئ فضلاً عن تفصيلاتها.

---

(١) التباله: من البله وهو الغفلة عن الشر.

(٢) الزلاقة: من زلق أي ذلَّ ولم يثبت.

(٣) عبائر: جمع عبارة أي عبر عما في ضميره.

إن أخوف ما يخافه الأسير هو أن يظهر عليه أثر نعمة الله في الجسم أو المال، فتصيبه عين الجواسيس (وهذا أصل عقيدة إصابة العين)! أو أن يظهر له شأن في علم أو جاه أو نعمة مهمة، فيسعى به حاسدوه إلى المستبد (وهذا أصل شر الحسد الذي يتعوذ منه)! وقد يتحيل الأسير على حفظ ماله الذي لا يمكنه إخفاؤه كالزوجة الجميلة، أو الدابة الثمينة، أو الدار الكبيرة، فيحميها بإسناد الشؤم، (وهذا أصل التشاؤم بالأقدام والنواصي والأعتاب).

ومن غريب الأحوال أن الأسراء يبغضون المستبد، ولا يقوون على استعمالهم معه البأس الطبيعي الموجود في الإنسان إذا غضب، فيصرفون بأسهم في وجهة أخرى ظلمًا: فيعادون من بينهم فئةً مستضعفةً، أو الغرباء، أو يظلمون نساءهم ونحو ذلك. ومثلهم في ذلك مثل الكلاب الأهلية، إذا أريد منها الحراسة والشراسة، فأصحابها يربطونها نهارًا ويطلقونها ليلاً فتصير شرسة عقورة، وبهذا التعليل تعلل جسارة الأسراء أحيانًا في محارباتهم، لا أنها جسارة عن شجاعة. وأحيانًا تكون جسارة الأسراء عن التناهي في الجَبَانَة[١] أمام المستبد الذي يسوقهم إلى الموت، فيطيعونه انذعارًا [٢] كما تطيع الغنمة الذئب فتهرول بين يديه إلى حيث يأكلها.

---

(١) الجبانة: ضد الشجاعة.

(٢) انذعار: من الذعر وهو الخوف والفزع.

وقد اتضح مما تقدم أن التربية غير مقصودة، ولا مقدورة في ظلال الاستبداد إلا ما قد يكون بالتخويف من القوة القاهرة، وهذا النوع يستلزم انخلاع القلوب لا تزكية النفوس. وقد أجمع علماء الاجتماع والأخلاق والتربية على أن الإقناع خير من الترغيب فضلاً عن الترهيب، وأن التعليم مع الحرية بين المعلم والمتعلم أفضل من التعليم مع الوقار، وأن التعليم عن رغبة في التكمل أرسخ من العلم الحاصل طمعًا في المكافأة، أو غِيرةً من الأقران. وعلى هذه القاعدة بنوا قولهم: إن المدارس تقلل الجنايات لا السجون، وقولهم: إن القصاص والمعاقبة قلما يفيدان في زجر النفس كما قال الحكيم العربي:

لا ترجع الأنفس عن غيِّها ما لم يكن منها لها زاجر

ومن يتأمل جيدًا في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة/ ١٧٩] ملاحظًا أن معنى القصاص لغةً: هو التساوي مطلقًا، لا مقصورًا على المعاقبة بالمثل في الجنايات فقط، ويدقق النظر في القرآن الكريم وسائر الكتب السماوية، ويتبع مسالك الرسل العظام - عليهم الصلاة والسلام - يرى أن الاعتناء في طريق الهداية فيها منصرف إلى الإقناع، ثم إلى الأطماع عاجلاً أو آجلاً، ثم إلى الترهيب الآجل غالبًا ومع ترك أبواب تدلي إلى النجاة.

ثم إن التربية التي هي ضالة الأمم، وفقدها هو المصيبة العظمى، التي هي المسألة الاجتماعية؛ حيث الإنسان يكون إنسانًا بتربيته، وكما يكون الآباء يكون الأبناء، وكما تكون الأفراد تكون الأمة، والتربية المطلوبة هي التربية المرتبة على إعداد العقل للتمييز، ثم على حسن التفهيم والإقناع، ثم على تقوية الهمة والعزيمة، ثم على التمرين والتعويد، ثم على حسن القدوة والمثال، ثم على المواظبة والإتقان، ثم على التوسط والاعتدال، وأن تكون تربية العقل مصحوبةً بتربية الجسم؛ لأنهما متصاحبان صحة واعتلالاً، فإنه يقتضي تعويد الجسم على النظافة وعلى تحمل المشاق، والمهارة في الحركات، والتوقيت في النوم والغذاء والعبادة، والترتيب في العمل وفي الرياضة والراحة. وأن تكون تلكما التربيتان مصحوبتين أيضًا بتربية النفس على معرفة خالقها ومراقبته والخوف منه. فإذا كان لا مطمع في التربية العامة على هذه الأصول بمانع طبيعة الاستبداد، فلا يكون لعقلاء المبتلين به إلا أن يسعوا أولاً وراء إزالة المانع الضاغط على العقول، ثم بعد ذلك يعتنوا بالتربية؛ حيث يمكنهم حينئذ أن ينالوها على توالي البطون، والله الموفق.

الاستبداد والترقي

الحركة سنة عاملة في الخليقة دائبة بين شخوص[1] وهبوط، فالترقي هو الحركة الحيوية؛ أي حركة الشخوص، ويقابله الهبوط وهو الحركة إلى الموت أو الانحلال أو الاستحالة أو الانقلاب.

وهذه السُّنَّة كما هي عاملة في المادة وأعراضها، عاملة أيضًا في الكيفيات ومركباتها، والقول الشارح لذلك آية: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس/ ٣١]، وحديث: «ما تم أمر إلا وبدا نقصه»، وقولهم: «التاريخ يعيد نفسه». وحكمهم بأن الحياة والموت حقان طبيعيان.

وهذه الحركة الجسمية والنفسية والعقلية لا تقتضي السير إلى النهاية شخوصًا أو هبوطًا، بل هي أشبه بميزان الحرارة، كل ساعة في شأن، والعبرة في الحكم للوجهة الغالبة، فإذا رأينا في أمة آثار حركة الترقي هي الغالبة على أفرادها، حكمنا لها بالحياة، ومتى رأينا عكس ذلك قضينا عليها بالموت.

---

(١) شخص من شَخَصَ أي ارتفع.

الأمة هي مجموعة أفراد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين، كما أن البناء مجموع أنقاض، فحسبما تكون الأنقاض جنسًا وجمالاً وقوة يكون البناء، فإذا ترقت أو انحطت أفراد الأمة ترقت أو انحطت هيئتها الاجتماعية، حتى إن حالة الفرد الواحد من الأمة تؤثر في مجموع تلك الأمة، كما إذا لو اختلت حجرة من حصن يختل مجموعه وإن كان لا يشعر بذلك، كما لو وقفت بعوضة على طرف سفينة عظيمة أثقلتها وأمالتها حقيقة وإن لم يدرك ذلك بالمشاعر. وبعض السياسيين بنى على هذه القاعدة: أنه يكفي الأمة رقيًّا أن يجتهد كل فرد منها في ترقية نفسه بدون أن يفتكر في ترقي مجموع الأمة.

الترقي الحيوي الذي يتدرج فيه الإنسان بفطرته وهمته هو أولاً: الترقي في الجسم صحةً وتلذذًا، ثانيًا: الترقي في القوة بالعلم والمال، ثالثًا: الترقي في النفس بالخصال والمفاخر، رابعًا: الترقي بالعائلة استئناسًا وتعاونًا، خامسًا: الترقي بالعشيرة تناصرًا عند الطوارئ، سادسًا: الترقي بالإنسانية، وهذا منتهى الترقي.

وهناك نوع آخر من الترقي يتعلق بالروح وبالكمال، وهو أن الإنسان يحمل نفسًا ملهمة بأن لها وراء حياتها هذه حياةً أخرى تترقى إليها على سلم العدل والرحمة والحسنات. فأهل الأديان ما عدا أهل التوراة يؤمنون بالبعث أو التناسخ، فيأتون بالعدل والرحمة رجاء المكافأة أو خوف المجازاة، وهم من قبيل الطبيعيين يعتبرون أنفسهم مدينين للإنسانية بحفظها تاريخ الحياة الطبيعية، فيلتزمون خدمتها اهتمامًا بحياتهم التاريخية بحسن الذكر أو قبحه.

وهذه الترقيات، على أنواعها الستة، لا يزال الإنسان يسعى وراءها ما لم يعترضه مانع غالب يسلب إرادته، وهذا المانع إما هو القدر المحتوم، المُسَمَّى عند البعض بالعجز الطبيعي، أو هو الاستبداد المشؤوم. على أن القدر قد يصدم سير الترقي لمحةً، ثم يطلقه فيكرّ راقيًا. وأما الاستبداد فإنه يقلب السير من الترقي إلى الانحطاط، من التقدم إلى التأخر، من النماء إلى الفناء، ويلازم الأمة ملازمة الغريم الشحيح، ويفعل فيها دهرًا طويلاً أفعاله التي تقدم وصف بعضها في الأبحاث السابقة، أفعاله التي تبلغ بالأمة حطة العجماوات فلا يهمها غير حفظ حياتها الحيوانية فقط، بل قد تبيح حياتها هذه الدنيئة أيضًا للاستبداد إباحةً ظاهرة أو خفية. ولا عار على الإنسان أن يختار الموت على الذل، وهذه سباع الطير والوحوش إذا أسِرت كبيرة قد تأبى الغذاء حتى الموت.

وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحول ميلها الطبيعي من طلب الترقي إلى طلب التسفل؛ بحيث لو دفِعت إلى الرفعة لأبت وتألمت كما يتألم الأجهر من النور، وإذا ألزِمت بالحرية تشقى، وربما تفنى كالبهائم الأهلية إذا أطلِق سراحها. وعندئذ يصير الاستبداد كالعلق[1] يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة، فلا ينفك عنها حتى تموت ويموت هو بموتها.

(١) العَلَق: من عَلِقَ الشيء علقًا وعلوقًا اي لزمه.

وتوصف حركة الترقي والانحطاط في الشؤون الحيوية للإنسان؛ أنها من نوع الحركة الدودية، التي تحصل بالاندفاع والانقباض، وذلك أن الإنسان يولد وهو أعجز حراكًا وإدراكًا من كل حيوان، ثم يأخذ في السير، تدفعه الرغائب النفسية والعقلية وتقبضه الموانع الطبيعية والمزاحمة. وهذا سر أن الإنسان ينتابه الخير والشر. وهو سر ما ورد في القرآن الكريم من ابتلاء الله الناس بالخير وبالشر، وهو معنى ما ورد في الأثر من أن الخير مربوط بذيل الشر، والشر مربوط بذيل الخير، وهو المراد من أقوال الحكماء نحو: على قدر النعمة تكون النقمة، على قدر الهمم تأتي العزائم، بين السعادة والشقاء حرب سِجال، العاقل من يستفيد من مصيبته، والكَيِّس من يستفيد من مصيبته ومصيبة غيره، والحكيم من يبتهج بالمصائب ليقطف منها الفوائد، ما كان في الحياة لذة لو لم يتخللها آلام.

فإذا تقرر هذا فليعلم أيضًا أن سبيل الإنسان هو إلى الرقي، ما دام جناحا الاندفاع والانقباض فيه متوازيين كتوازن الإيجابية أو السلبية في الكهربائية، وسبيله القهقرى إن غلبته الطبيعة أو المزاحمة. ثم إن الاندفاع إذا غلب فيه العقل النفس، كانت الوجهة إلى الحكمة، وإن غلبت النفس العقل، كانت الوجهة إلى الزيغ. أما الانقباض فالمعتدل منه هو السائق للعمل، والقوي منه مهلك مسكن للحركة، والاستبداد المشؤوم الذي نبحث فيه هو قابض ضاغط مسكن، والمبتلون به هم المساكين. نعم: أسراء الاستبداد أحق بوصف المساكين من عجزة الفقراء.

ولو ملك الفقهاء حرية النظر لخرجوا من الاختلاف في تعريف المساكين الذين جعل لهم الله نصيبًا من الزكاة فقالوا: هم عبيد الاستبداد، ولجعلوا كفارات فك الرقاب تشمل هذا الرق الأكبر.

أسراء الاستبداد حتى الأغنياء منهم كلهم مساكين لا حراك فيهم، يعيشون منحطين في الإدراك، منحطين في الإحساس، منحطين في الأخلاق. وما أظلم توجيه اللوم عليهم بغير لسان الرأفة والإرشاد، وقد أبدع من شبه حالتهم بدود تحت صخرة، فما أليق باللائمين أن يكونوا مشفقين يسعون في رفع الصخرة ولو حتًّا[1] بالأظافر ذرةً بعد ذرة.

قد أجمع الحكماء على أن أهم ما يجب عمله على الآخذين بيد الأمم، الذين فيهم نسمة مروءة وشرارة حمية، الذين يعرفون ما هي وظيفتهم بإزاء الإنسانية، الملتمسين لإخوانهم العافية، أن يسعوا في رفع الضغط عن العقول لينطلق سبيلها في النمو فتمزق غيوم الأوهام التي تمطر المخاوف، شأن الطبيب في اعتنائه أولاً بقوة جسم المريض، وأن يكون الإرشاد متناسبًا مع الغفلة خفةً وقوة: كالساهي ينبهه الصوت الخفيف، والنائم يحتاج إلى صوت أقوى، والغافل يلزمه صياح وزجر. فالأشخاص من هذا النوع الأخير، يقتضي لإيقاظهم الآن بعد أن ناموا أجيالاً طويلة أن يسقيهم النطاسيّ[2] البارع مرًّا من الزواجر والقوارص عَلَّهُم

(١) حتًّا: من يحتّه حتًّا أي فركه وقشره.

(٢) النطاسي: عالم بالأمور حاذق بالطب وغيره.

يفيقون، وإلا فهم لا يفيقون، حتى يأتي القضاء من السماء: فتبرق السيوف، وترعد المدافع وتمطر البنادق، فحينئذ يصحون، ولكن صحوة الموت!.

بعض الاجتماعيين في الغرب يرون أن الدين يؤثر على الترقي الإفرادي، ثم الاجتماعي تأثيرًا معطلاً كفعل الأفيون في الحس، أو حاجبًا كالغيم يغشى نور الشمس. وهناك بعض الغلاة يقولون: الدين والعقل ضدان متزاحمان في الرؤوس، وإن أول نقطة من الترقي تبتدئ عند آخر نقطة من الدين. وإن أصدق ما يستدل به على مرتبة الرقي والانحطاط في الأفراد أو في الأمم الغابرة والحاضرة، هو مقياس الارتباط بالدين قوةً وضعفًا.

هذه الآراء كلها صحيحة لا مجال للرد عليها، ولكن بالنظر إلى الأديان الخرافية أساسًا أو التي لم تقف عند حد الحكمة، كالدين المبني على تكليف العقل بتصور أن الواحد ثلاثة والثلاثة واحد؛ لأن مجرد الإذعان لما لا يعقل برهان على فساد بعض مراكز العقل؛ ولهذا أصبح العالم المتمدن يعد الانتساب إلى هذه العقيدة من العار؛ لأنه شعار الحمق.

أما الأديان المبنية على العقل المحض كالإسلام الموصوف بدين الفطرة، ولا أعني بالإسلام ما يدين به أكثر المسلمين الآن، إنما أريد بالإسلام: دين القرآن؛ أي الدين الذي يقوى على فهمه من القرآن كل إنسان غير مقيد الفكر بتفصح زيد أو تحكم عمرو.

فلا شك في أن الدين إذا كان مبنيًّا على العقل، يكون أفضل صارف للفكر عن الوقوع في مصائد المخرفين، وأنفع وازع يضبط النفس من الشطط، وأقوى مؤثر لتهذيب الأخلاق، وأكبر معين على تحمل مشاق الحياة، وأعظم منشط على الأعمال المهمة الخطرة. وأجلّ مثبت على المبادئ الشريفة، وفي النتيجة يكون أصح مقياس يستدل به على الأحوال النفسية في الأمم والأفراد رقيًّا وانحطاطًا.

هذا القرآن الكريم إذا أخذناه وقرأناه بالتروي في معاني ألفاظه العربية وأسلوب تركيبه القرشي، مع تفهم أسباب نزول آياته وما أشارت إليه، ومع التبصر في مقاصده الدقيقة وتشريعه السامي، ومع أخذ بعض التوضيحات من السنة العملية النبوية أو الإجماع إن وُجِدَا، وقَلَّمَا يوجدان، فحينئذ لا نرى فيه من أوله إلى آخره غير حِكَم يتلقاها العقل بالإجلال والإعظام، إلى درجة انقياد العقل طوعًا أو كرهًا للإيمان إجمالاً بأن تلك الحِكم حكم عزيزة إلهية، وأن الذي أنزلها الله على قلبه هو أفضل من أرسله الله مرشدًا لعباده.

وتوضيح ذلك: أن الناظر في القرآن حق النظر يرى أنه لا يكلف الإنسان قط بالإذعان لشيء فوق العقل، بل يحذره وينهاه من الإيمان اتباعًا لرأي الغير أو تقليدًا للآباء. ويراه طافحًا بالتنبيه إلى إعمال الإنسان فكره ونظره في هذه الكائنات وعظيم انتظامها، ثم الاستدلال بذلك إلى أن لهذه الكائنات صانعًا أبدعها من العدم، ثم الانتقال إلى معرفة الصفات التي يستلزم العقل أن يكون هذا الصانع متصفًا بها، أو منزهًا عنها، ثم يرى القرآن يعلم الإنسان بعض أعمال

وأحكام وأوامر ونواهٍ كلها لا تبلغ المائة عددًا، وكلها بسيطة معقولة، إلا قليلاً من الأمور التعبدية التي شرعت لتكون شعارًا يعرف به المسلم أخاه، أو يستطلع من خلال قيامه بها أو تهاونه فيها أخلاقه، فيستدل مثلاً بالتكاسل عن الصلاة على فقد النشاط، وبترك الصوم على عدم الصبر، وبالسكر على غلبة النفس العقل ونحو ذلك.

وكفى بالإسلامية رُقيًّا في التشريع، رقيها بالبشر إلى منزلة حصرها أسارة الإنسان في جهة شريفة واحدة وهي (الله)، وعتقها عقل البشر عن توهم وجود قوة ما في غير الله، من شأنها أن تأتي للإنسان بخير ما، أو تدفع عنه شرًّا ما. فالإسلامية تجعل الإنسان لا يرجو ولا يهاب من رسول أو نبي، أو ملك أو فلك، أو ولي أو جني، أو ساحر أو كاهن، أو شيطان أو سلطان.

وأعظم بهذا التعليم الذي يرمي الإنسان به عن عاتقه جبالاً من الخوف والأوهام والخيالات، جبالاً اعتقلها منذ كان يسرح مع الغيلان، أو ورثها من أبيه آدم الذي طغاه شيطان النفس. أَوَ ليس العتيق من الأوهام يصبح صحيح العقل، قوي الإرادة، ثابت العزيمة، قائده الحكمة، سائقه الوجدان، فيعيش حرًّا، فرحًا صبورًا فخورًا. لا يبالي حتى بالموت لعلمه بالسعادة التي يستقبلها، التي يمثلها له القرآن بالجنان، فيها الرَّوح والريحان، والحور والغلمان، فيها كل ما تشتهي الأنفس وتقر به العينان؟!

وأظن أن هؤلاء المنكرين فائدة الدين، ما أنكروا ذلك إلا من عدم اطلاعهم على دين صحيح مع يأسهم من إصلاح ما لديهم، عجزًا عن مقاومة أنصار الفساد. وإذا نظرنا في أن هؤلاء أنفسهم هم في آن واحد يشددون النكير على الدين من جهة، قائلين: إن ضرره أكبر من نفعه، ويهيجون من جهة أخرى مؤثرات أدبية وهمية محضًا يرون أنه لا بد منها في بناء الأمم، وذلك مثل حب الوطن وخيانته، وحب الإنسانية والإساءة إليها، والسمعة الحسنة وعكسها، والذكر التاريخي بالخير أو الشر ونحو ذلك مما هو لا شيء في ذاته، ولا شيء أيضًا بالنسبة إلى تأثير طاعة الله والخوف منه؛ لأن (الله) حقيقة لا ريب فيها، بل ولا خلاف إلا في الأسماء بين (الله) وبين (مادة) أو (طبيعة). ولولا أن الماديين والطبيعيين يأبون الاسترسال في البحث في صفات ما يسمونه مادة أو طبيعة، لالتقوا ولاشك مع الإسلام في نقطة واحدة، فارتفع الخلاف العلمي وأسلم الكل لله.

وعلى ذكر اللوم الإرشادي لاح لي أن أصور الرقي والانحطاط في النفس، وكيف ينبغي للإنسان العاقل أن يعاني إيقاظ قومه، وكيف يرشدهم إلى أنهم خلقوا لغير ما هم عليه من الصبر على الذل والسفالة، فيذكرهم، ويحرك قلوبهم، ويناجيهم، وينذرهم بنحو الخطابات الآتية:

«يا قوم: ينازعني والله الشعور، هل موقفي هذا في جمع حيٍّ فأحييه بالسلام أم أنا أخاطب أهل القبور فأحييهم بالرحمة؟ يا هؤلاء، لستم بأحياء عاملين، ولا أموات مستريحين، بل أنتم بين بين: في برزخ يسمى التنبت، ويصح تشبيهه

بالنوم! يا رباه: إني أرى أشباح أناس يشبهون ذوي الحياة، وهم في الحقيقة موتى لا يشعرون، بل هم موتى؛ لأنهم لا يشعرون».

«يا قوم: هداكم الله، إلى متى هذا الشقاء المديد والناس في نعيم مقيم، وعز كريم، أفلا تنظرون؟! وما هذا التأخر، وقد سبقتكم الأقوام ألوف مراحل، حتى صار ما بعد ورائكم أمامًا! أفلا تتبعون؟ وما هذا الانخفاض والناس في أوج الرفعة، أفلا تغارون؟ أناشدكم الله، هل طابت لكم طول غيبة الصواب عنكم؟ أم أنتم كأهل ذلك الكهف ناموا ألف عام ثم قاموا، وإذا بالدنيا غير الدنيا، والناس غير الناس، فأخذتهم الدهشة والتزموا السكون».

«يا قوم: وقاكم الله من الشر، أنتم بعيدون عن مفاخر الإبداع وشرف القدوة، مبتلون بداء التقليد والتبعية في كل فكر وعمل، وبداء الحرص على كل عتيق كأنكم خلقتم للماضي لا للحاضر: تشكون حاضركم وتسخطون عليه، ومن لي أن تدركوا أن حاضركم نتيجة ماضيكم، ومع ذلك أراكم تقلدون أجدادكم في الوساوس والخرافات والأمور السافلات فقط، ولا تقلدونهم في محامدهم! أين الدين؟ أين التربية؟ أين الإحساس؟ أين الغيرة؟ أين الجسارة؟ أين الثبات؟ أين الرابطة؟ أين المنعة؟ أين الشهامة؟ أين النخوة؟ أين الفضيلة؟ أين المواساة؟ هل تسمعون؟ أم أنتم صم لاهون؟»

«يا قوم: عافاكم الله، إلى متى هذا النوم؟ وإلى متى هذا التقلب على فراش البأس ووسادة اليأس؟ أنتم مفتحة عيونكم ولكنكم نيام، لكم أبصار ولكنكم لا تنظرون، وهكذا لا تعمى الأبصار، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور! لكم سمع ولسان ولكنكم صم بكم، ولكم شبيه الحس ولكنكم لا تشعرون به، ما هي اللذائذ حقًّا وما هي الآلام، ولكم رؤوس كبيرة ولكنها مشغولة بمزعجات الأوهام والأحلام، ولكم نفوس حقها أن تكون عزيزة، ولكن، أنتم لا تعرفون لها قدرًا ومقامًا».

«يا قوم: قاتل الله الغباوة، فإنها تملأ القلوب رعبًا من لا شيء، وخوفًا من كل شيء، وتفعم الرؤوس تشويشًا وسخافة. أليست هي الغباوة جعلتكم كأنكم قد مسكم الشيطان، فتخافون من ظلكم وترهبون من قوتكم، وتجيشون منكم عليكم جيوشًا ليقتل بعضكم بعضًا تترامون على الموت خوف الموت، وتحبسون طول العمر فكركم في الدماغ ونطقكم في اللسان وإحساسكم في الوجدان خوفًا من أن يسجنكم الظالمون، وما يسجنون غير أرجلكم أيامًا، فما بالكم يا أحلاس[(١)] النساء مع الذل تخافون أن تصيروا جُلّاس الرجال في السجون؟»

«يا قوم: أعيذكم بالله من فساد الرأي، وضياع الحزم، وفقد الثقة بالنفس، وترك الإرادة للغير، فهل ترون أثرًا للرشد في أن يوكل الإنسان عنه وكيلاً ويطلق

(١) أحلاس: جمع حِلس أي يلزمها ولا يزايلها.

له التصرف في ماله وأهله، والتحكم في حياته وشرفه والتأثير على دينه وفكره، مع تسليف هذا الوكيل العفو عن كل عبث وخيانة وإسراف وإتلاف؟! أم ترون أن هذا النوع من الجِنَّة به يظلم الإنسان نفسه؟ هل خلق الله لكم عقلاً لتفهموا به كل شيء؟ أم لتهملوه كأنه لا شيء؟ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ [يونس/ ٤٤]».

«يا قوم: شفاكم الله، قد ينفع اليوم الإنذار واللوم، وأما غدًا إذا حل القضاء، فلا يبقى لكم غير الندب والبكاء. فإلى متى هذا التخادع والتخاذل؟ وإلى متى هذا التواني والتدابر؟ وإلى متى هذا الإهمال؟ هل طاب لكم النوم على الوسادة اللينة، وسادة الخمول أم طاب لكم السكون وتودون لو تسكنون القبور؟ أم عاهدتم أنفسكم أن تصلوا غفلة الحياة بالممات، فلا تفيقوا من السبات قبل صباح يوم النشور، يوم تعلو السيوف رقابكم وتصمي المدافع آذانكم فتمسون الأذلاء حقًّا، وحق لكم أن تذلوا؟».

«يا قوم: رحمكم الله، ما هذا الحرص على حياة تعيسة دنيئة لا تملكونها ساعة! ما هذا الحرص على الراحة الموهومة وحياتكم كلها تعب ونصب؟! هل لكم في هذا الصبر فخر أو لكم عليه أجر؟ كلا، واللهِ ساء ما تتوهمون، ليس لكم إلا القهر في الحياة، وقبيح الذكر بعد الممات؛ لأنكم ما أفدتم الوجود شيئًا. بل أتلفتم ما ورثتم عن السلف وصرتم بئس الواسطة للخلف. ألستم يا ناس مدينين

للأسلاف بكل ما أنتم فيه من الترقي عن إنسان الغابات؟ فإذا لم تكونوا أهلاً للمزيد فكونوا أهلاً للحفظ، وهذه العجماوات تنقل رقيها لنسلها بأمانة».

«يا قوم: حماكم الله، قد جاءكم المستمتعون من كل حدب ينسلون، فإن وجدوكم أيقاظًا عاملوكم كما يتعامل الجيران ويتجامل الأقران، وإن وجدوكم رقودًا لا تشعرون سلبوا أموالكم، وزاحموكم على أرضكم، وتحيلوا على تذليلكم، وأوثقوا ربطكم، واتخذوكم أنعامًا، وعندئذ لو أردتم حراكًا لا تقوون، بل تجدون القيود مشدودةً والأبواب مسدودة لا نجاة ولا مخرج».

«يا قوم: هون الله مصابكم، تشكون من الجهل ولا تنفقون على التعليم نصف ما تصرفون على التدخين، تشكون من الحكام، وهم اليوم منكم، فلا تسعون في إصلاحهم، تشكون فقد الرابطة، ولكم روابط من وجوه لا تفكرون في إحكامها. تشكون الفقر ولا سبب له غير الكسل. هل ترجون الصلاح وأنتم يخادع بعضكم بعضًا ولا تخدعون إلا أنفسكم. ترضون بأدنى المعيشة عجزًا تسمونه قناعة، وتهملون شؤونكم تهاونًا تسمونه توكلاً تموهون على جهلكم الأسباب بقضاء الله وتدفعون عار المسببات بعطفها على القدر، ألا والله ما هذا شأن البشر!».

«يا قوم: سامحكم الله، لا تظلموا الأقدار، وخافوا غيرة المنعم الجبار. ألم يخلقكم أكفاءً أحرارًا طلقاء لا يثقلكم غير النور والنسيم، فأبيتم إلا أن تحملوا

على عواتقكم ظلم الضعفاء وقهر الأقوياء؟! لو شاء كبيركم أن يحمل صغيركم كرة الأرض لحنى له ظهره، ولو شاء أن يركبه لطأطأ له رأسه. ماذا استفدتم من هذا الخضوع والخشوع لغير الله؟ وماذا ترجون من تقبيل الأذيال والأعتاب وخفض الصوت ونكس الرأس؟ أليس منشأ هذا الصغار كله هو ضعف ثقتكم بأنفسكم، كأنكم عاجزون عن تحصيل ما تقوم به الحياة، وحسب الحياة لقيمات من نبات يقمن ضلع ابن آدم، وقد بذلها الخلاق لأضعف الحيوان، وهذه الوحوش تجد فرائسها أينما حلت، وهذه الهوام لا تفقد قوتها فما بال الرجل منكم يضع نفسه مقام الطفل الذي لا ينال من الكبير مراده إلا بالتذلل والبكاء، أو موضع الشيخ الفاني الذي لا ينال حاجته إلا بالتملق والدعاء».

«يا قوم: رفع الله عنكم المكروه، ما هذا التفاوت بين أفرادكم وقد خلقكم ربكم أكفاء في البنية، أكفاء في القوة، أكفاء في الطبيعة، أكفاء في الحاجات، لا يفضل بعضكم بعضًا إلا بالفضيلة، لا ربوبية بينكم ولا عبودية؟ والله ليس بين صغيركم وكبيركم غير برزخ من الوهم. ولو درى الصغير بوهمه، العاجز بوهمه، ما في نفس الكبير المتأله من الخوف منه لزال الإشكال وقضي الأمر الذي فيه تشقون! يا أعزاء الخلقة، جهلاء المقام، كان الناس في دور الهمجية، فكان دهاتهم بينهم آلهة وأنبياء، ثم ترقى الناس، فهبط هؤلاء لمقام الجبابرة والأولياء، ثم زاد الرقي فانحط أولئك إلى مرتبة الحكام والحكماء، حتى صار الناس ناسًا فزال

العماء، وانكشف الغطاء، وبان أن الكل أكفاء. فأناشدكم الله في أي الأدوار أنتم؟ ألا تفكرون؟».

«يا قوم: جعلكم الله من المهتدين، كان أجدادكم لا ينحنون إلا ركوعًا لله، وأنتم تسجدون لتقبيل أرجل المنعمين ولو بلقمة مغموسة بدم الإخوان، وأجدادكم ينامون في قبورهم مستوين أعزاء، وأنتم أحياء معوجة رقابكم أذلاء! البهائم تود لو تنتصب قاماتها وأنتم من كثرة الخضوع كادت تصير أيديكم قوائم. النبات يطلب العلو وأنتم تطلبون الانخفاض. لفظتكم الأرض لتكونوا على ظهرها وأنتم حريصون على أن تنغرسوا في جوفها، فإن كانت بطن الأرض بغيتكم، فاصبروا قليلاً لتناموا فيها طويلاً».

«يا قوم: ألهمكم الله الرشد، متى تستقيم قاماتكم وترتفع من الأرض إلى السماء أنظاركم، وتميل إلى التعالي نفوسكم؟ فيشعر أحدكم بوجوده في الوجود، فيعرف معنى الأنانية ليستقل بذاته في ذاته، ويملك إرادته واختياره ويثق بنفسه وربه، لا يتكل على أحد من خلق الله اتكال الناقص في الخلق على الكامل فيه، أو اتكال الغاصب على مال الغافل أو الكَلّ على سعي العامل، بل يرى أحدكم نفسه إنسانًا كريمًا يعتمد على المبادلة والتعاوض فيسلف، ثم يستوفي، ويستدين على أن يفي، بل ينظر في نفسه أنه هو الأمة وحده، وما أجدر بأحدكم أن يعمل لدنياه بنفسه لنفسه، فلا يتكل على غيره، كما يعمل الإنسان ليعبد الله بشخصه

لا ينيب عنه غيره فإذا فعلتم ذلك أظهر الله بينكم ثمرة التضامن بلا اشتراط، والتقاضي بلا محاشرة[١]، فتصيرون بنعمة الله إخوانًا».

«يا قوم: أبعد الله عنكم المصائب وبصركم بالعواقب. إن كانت المظالم غلت أيديكم، وضيقت أنفاسكم، حتى صغرت نفوسكم، وهانت عليكم هذه الحياة وأصبحت لا تساوي عندكم الجد والجهد وأمسيتم لا تبالون أتعيشون أم تموتون، فهلا أخبرتموني لماذا تحكّمون فيكم الظالمين حتى في الموت؟ أليس لكم من الخيار أن تموتوا كما تشاؤون، لا كما يشاء الظالمون؟ هل سلب الاستبداد إرادتكم حتى في الموت؟ كلا والله: إن أنا أحببت الموت أموت كما أحب، لئيمًا أو كريمًا، حتفًا أو شهيدًا، فإن كان الموت ولا بد، فلماذا الجبانة؟ وإن أردت الموت، فليكن اليوم قبل الغد، وليكن بيدي لا بيد عمرو. أليس:

وطعم الموت في أمر صغير   كطعم الموت في أمر عظيم

«يا قوم: أناشدكم الله، ألاّ أقول حقًّا إذا قلت إنكم لا تحبون الموت، بل تنفرون منه، ولكنكم تجهلون الطريق فتهربون من الموت إلى الموت، ولو اهتديتم إلى السبيل لعلمتم أن الهرب من الموت موت، وطلب الموت حياة، ولعرفتم أن الخوف من التعب تعب، والإقدام على التعب راحة، ولفطنتم إلى أن الحرية هي شجرة الخلد، وسقياها قطرات من الدم الأحمر المسفوح، والأسارة هي شجرة

(١) محاشرة: من حشر أي جمع الناس وساقهم للحساب.

الزَّقُّوم، وسقياها أنهر من الدم الأبيض؛ أي الدموع، ولو كبرت نفوسكم لتفاخرتم بتزيين صدوركم بورد الجروح لا بوسامات الظالمين».

«يا قوم: وأعني منكم المسلمين.. أيها المسلمون: إني نشأت وشبت وأنا أفكر في شأننا الاجتماعي، عسى أهتدي لتشخيص دائنا، فكنت أتقصى السبب بعد السبب، حتى إذا وقعت على ما أظنه عامًّا، أقول: لعل هذا هو جرثومة الداء، فأتعمق فيه تمحيصًا وأحلله تحليلاً، فينكشف التحقيق عن أن ما قام في الفكر هو سبب من جملة الأسباب، أو هو سبب فرعي لا أصلي، فأخيب وأعود إلى البحث والتنقيب. وطالما أمسيت وأصبحت أجهد الفكر في الاستقصاء، وكثيرًا ما سعيت وسافرت لأستطلع آراء ذوي الآراء، عسى أهتدي إلى ما يشفي صدري من آلام بحث أتعبني به ربي. وآخر ما استقرت عليه سفينة فكري هو:

إن جرثومة دائنا هي خروج ديننا عن كونه دين الفطرة والحكمة، دين النظام والنشاط، دين القرآن الصريح البيان، إلى صيغة أنّا جعلناه دين الخيال والخبال، دين الخلل والتشويش، دين البِدع والتشديد، دين الإجهاد. وقد دب فينا هذا المرض منذ ألف عام، فتمكن فينا وأثر في كل شؤوننا، حتى بلغ فينا استحكام الخلل في الفكر والعمل أننا لا نرى في الخالق جلّ شأنه نظامًا فيما اتصف، نظامًا فيما قضى، نظامًا فيما أمر، ولا نطالب أنفسنا فضلاً عن آمرنا أو مأمورنا بنظام وترتيب واطراد ومثابرة.

وهكذا أصبحنا واعتقادنا مشوش، وفكرنا مشوش، وسياستنا مشوشة، ومعيشتنا مشوشة. فأين منا والحالة هذه؛ الحياة الفكرية، الحياة العملية، الحياة العائلية، الحياة الاجتماعية، الحياة السياسية؟!».

«يا قوم: قد ضيع دينكم ودنياكم ساستكم الأولون وعلماؤكم المنافقون، وإني أرشدكم إلى عمل إفرادي لا حرج فيه علمًا ولا عملاً: أليس بين جنبي كل فرد منكم وجدان يميز الخير من الشر، والمعروف من المنكر ولو تمييزًا إجماليًّا؟ أما بلغكم قول معلم الخير نبيكم الكريم - عليه أفضل الصلاة والتسليم: «لتأمرنَّ بالمعروف ولتَنْهوُنَّ عن المنكر أو ليسلطنَّ الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم»، وقوله: «من رأى منكم منكرًا فليُغيرْه بيده، وإن لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

«وأنتم تعلمون إجماع أئمة مذاهبكم كلها على أن أنكر المنكرات بعد الكفر هو الظلم الذي فشا فيكم، ثم قتل النفس، ثم، وثم،... وقد أوضح العلماء أن تغيير المنكر بالقلب هو بغض المتلبس فيه بغضًا في الله. بناءً عليه فمن يعامل الظالم أو الفاسق غير مضطر، أو يجامله ولو بالسلام، يكون قد خسر أضعف الإيمان وما بعد الأضعف إلا العدم أي فقد الإيمان والعياذ بالله».

«ولا أظنكم تجهلون أن كلمة الشهادة، والصوم والصلاة، والحج والزكاة، كلها لا تغني شيئًا مع فقد الإيمان، إنما يكون القيام حينئذ بهذه الشعائر، قيامًا بعادات وتقليدات وهوسات تضيع بها الأموال والأوقات».

«بناءً عليه فالدين يكلفكم إن كنتم مسلمين، والحكمة تلزِمكم إن كنتم عاقلين: أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر جهدكم، ولا أقل في هذا الباب من إبطانكم البغضاء للظالمين والفاسقين، وأظنكم إذا تأملتم قليلاً ترون هذا الدواء السهل المقدور لكل إنسان منكم، يكفي لإنقاذكم مما تشكون. والقيام بهذا الواجب متعين على كل فرد منكم بنفسه، ولو أهمله كافة المسلمين. ولو أن أجدادكم الأولين قاموا به لما وصلتم إلى ما أنتم عليه من الهوان. فهذا دينكم، والدين ما يدين به الفرد لا ما يدين به الجمع، والدين يقين وعمل، لا علم وحِفظ في الأذهان. أليس من قواعد دينكم فرض الكفاية وهو أن يعمل المسلم ما عليه غير منتظر غيره».

«فأناشدكم الله يا مسلمين: أن لا يغركم دين لا تعملون به وإن كان خير دين، ولا تغرنكم أنفسكم بأنكم أمة خير أو خير أمة، وأنتم أنتم المتواكلون المقتصرون على شعار: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ونِعم الشعار شعار المؤمنين، ولكن أين هم؟ إني لا أرى أمامي أمةً تعرف حقًّا معنى لا إله إلا الله، بل أرى أمةً خبلتها عبادة الظالمين!».

«يا قوم: وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين، أدعوكم إلى تناسي الإساءات والأحقاد، وما جناه الآباء والأجداد، فقد كفى ما فعل ذلك على أيدي المثيرين، وأجلكم من أن لا تهتدوا لوسائل الاتحاد وأنتم المتنورون السابقون.

فهذه أمم أوستريا[1] وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتى وأصول راسخة للاتحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري. فما بالنا نحن لا نفتكر في أن نتبع إحدى تلك الطرائق أو شبهها. يقول عقلاؤنا لمثيري الشحناء من الأعجام والأجانب: دعونا يا هؤلاء نحن ندبر شأننا، نتفاهم بالفصحاء، ونتراحم بالإخاء، ونتواسى في الضراء، ونتساوى في السراء. دعونا ندبر حياتنا الدنيا، ونجعل الأديان تحكم في الأخرى فقط. دعونا نجتمع على كلمات سواء، ألا وهي: فلتحيَ الأمة، فليحيَ الوطن، فلنحيَ طلقاء أعزاء».

«أدعوكم وأخص منكم النجباء للتبصر والتبصير فيما إليه المصير، أليس مطلق العربي أخف استحقارًا لأخيه من الغربي؟ هذا الغربي قد أصبح ماديًّا لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الديني إلا مخادعةً وكذبًا. هؤلاء الفرنسيس يطاردون أهل الدين، ويعملون على أنهم يتناسونه، بناءً عليه لا تكون دعواهم الدين في الشرق، إلا كما يغرد الصياد وراء الأشباك!

لو كان للدين تأثير عند الغربي لما كانت البغضاء بين اللاتين والسكسون، بل بين الطليان والفرنسيس، ولما كانت بين الألمان والفرنسيس الغربيين. الغربي أرقى من الشرقي علمًا وثروة ومنعة، فله على الشرقيين إذا واطنهم السيادة الطبيعية. أما الشرقيون فيما بينهم، فمتقاربون لا يتغابنون.

---

(١) أوستريا: هي النمسا، وفي بعض الفترات كانت من الإمبراطوريات الأوروبية الكبيرة.

الغربي يعرف كيف يسوس، وكيف يتمتع، وكيف يأسر، وكيف يستأثر. فمتى رأى فيكم استعدادًا واندفاعًا لمجاراته أو سبقه، ضغط على عقولكم لتبقوا وراءه شوطًا كبيرًا كما يفعل الروس مع البولونيين، واليهود والتاتار، وكذلك شأن كل المستعمرين. الغربي مهما مكث في الشرق لا يخرج عن أنه تاجر مستمتع، فيأخذ فسائل[١] الشرق ليغرسها في بلده التي لا يفتأ يفتخر برياضها ويحن إلى أرباضها[٢].

قد مضى على الهولانديين في الهند وجزائرها، وعلى الروس في قازان، مثل ما أقمنا في الأندلس، ولكن ما خدموا العلم والعمران بعشر ما خدمناهما، ودخل الفرنساويون الجزائر منذ سبعين عامًا، ولم يسمحوا بعد لأهلها بجريدة واحدة تقرأ. نرى الإنكليزي في بلادنا يفضل قديد بلاده، وسمك بحاره، على طري لحمنا وسمكنا. فهلا والحالة هذه تبصرون يا أولي الألباب؟».

«وأنت أيها الشرق الفخيم رعاك الله. ماذا دهاك؟ ماذا أقعدك عن مسراك؟ أليست أرضك تلك الأرض ذات الجنان والأفنان، ومنبت العلم والعرفان، وسماؤك تلك السماء مصدر الأنوار، ومهبط الحكمة والأديان، وهواؤك ذاك النسيم العدل، لا العواصف والضباب. وماؤك ذاك العذب الغدق، لا الكدر ولا الأجاج؟».

---

(١) فسائل: جمع فسيلة وهي الصغيرة من النخل.

(٢) أرباضها: جمع ربض وهو أساس المدينة والبناء.

«رعاك الله يا شرق، ماذا أصابك فأخل نظامك، والدهر ذاك الدهر ما غير وضعك، ولابدل شرعه فيك؟ ألم تزل مناطقك هي المعتدلة، وبنوك هم الفائقون فطرةً وعددًا؟ أليس نظام الله فيك على عهده الأول، ورابطة الأديان في بنيك محكمة قويمة، مؤسسة على عبادة الصانع الوازع؟ أليست معرفة المنعم حقيقة راهنة أشرقت فيك شمسها، أيدت بها عز النفس، وأحكمت بها حب الوطن وحب الجنس؟» .

«رعاك الله يا شرق، ماذا عراك وسَكَّنَ منك الحراك؟ ألم تزل أرضك واسعة خصبة، ومعادنك وافية غنية، وحيوانك رابيًا متناسلاً، وعمرانك قائمًا متواصلاً، وبنوك على ما ربيتهم أقرب للخير من الشر؟ أليس عندهم الحِلْم المسمى عند غيرهم ضعفًا في القلب، وعندهم الحياء المسمى بالجبانة، وعندهم الكرم المسمى بالإتلاف، وعندهم القناعة المسماة بالعجز، وعندهم العفة المسماة بالبلاهة، وعندهم المجاملة المسماة بالذل؟ نعم ما هم بالسالمين من الظلم، ولكن فيما بينهم، ولا من الخداع، ولكن لا يفتخرون به، ولا من الإضرار، ولكن مع الخوف من الله».

«رعاك الله يا شرق، لا نرى من غير الدهر فيك ما يستوجب هذا الشقاء لبنيك، ويستلزم ذلهم لبني أخيك. فلماذا قد أصبحت إذا انقطع عنك مدد أخيك بمصنوعاته، يبقى أبناؤك عراة حفاة في ظلام، بل يمنيهم فقد الحديد بالرجوع إلى العصر النحاسي، بل الحجري الموصوف بعصر التعفين؟».

«رعاك الله يا شرق، بل رعى الله أخاك الغرب، العائل بنفسه والعائل فيك، وقاتل الله الاستبداد، بل لعن الله الاستبداد، المانع من الترقي في الحياة، المنحط بالأمم إلى أسفل الدركات. ألا بعدًا للظالمين».

«رعاك الله يا غرب، وحيّاك وبيّاك[1]، قد عرفت لأخيك سابق فضله عليك، فوفيت، وكفيت، وأحسنت الوصاية وهديت، وقد اشتد ساعد بعض أولاد أخيك، فهلا ينتدب بعض شيوخ أحرارك لإعانة أنجاب أخيك على هدم ذاك السور، سور الشؤم والشرور، ليخرجوا بإخوانهم إلى أرض الحياة، أرض الأنبياء الهداة، فيشكرون فضلك والدهر مكافأة؟».

«يا غرب، لا يحفظ لك الدين غير الشرق إن دامت حياته بحريته، وفقد الدين يهددك بالخراب القريب. فماذا أعددت للفوضويين إذا صاروا جيشًا جرارًا؟ وماذا أعددت لديارك الحبلى بالثورة الاجتماعية؟ هل تعد المواد المتفرقعة، وقد جاوزت أنواعها الألف؟ أم تعد الغازات الخانقة وقد سهل استحضارها على الصبيان؟».

«يا قوم: وأريد بكم شباب اليوم، رجال الغد، شباب الفكر، رجال الجد، أعيذكم من الخزي والخذلان بتفرقة الأديان، وأعيذكم من الجهل، جهل أن

(١) بيّاك: قربك.

الدينونة لله، وهو سبحانه ولي السرائر والضمائر ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود/ ١١٨]».

«أناشدكم يا ناشئة الأوطان، أن تعذروا هؤلاء الواهنة الخائرة قواهم إلا في ألسنتهم، المعطل عملهم إلا في التثبيط، الذين اجتمع فيهم داء الاستبداد والتواكل فجعلاهما آلة تدار ولا تدير. وأسألكم عفوهم من العتاب والملام؛ لأنهم مرضى مبتلون، مثقلون بالقيود، ملجمون بالحديد، يقضون حياة خير ما فيها أنهم آباؤكم!».

«قد علمتم يا نجباء من طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد جملاً كافية للتأمل والتدبر، فاعتبروا بنا واسألوا الله العافية:

نحن ألِفنا الأدب مع الكبير ولو داس رقابنا. ألِفنا الثبات ثبات الأوتاد تحت المطارق، ألِفنا الانقياد ولو إلى المهالك. ألِفنا أن نعتبر التصاغر أدبًا والتذلل لطفًا، والتملق فصاحةً، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحةً، وقبول الإهانة تواضعًا، والرضا بالظلم طاعة، ودعوى الاستحقاق غرورًا، والبحث عن العموميات فضولاً، ومد النظر إلى الغد أملاً طويلاً، والإقدام تهورًا، والحمية حماقة، والشهامة شراسة، وحرية القول وقاحة، وحرية الفكر كفرًا، وحب الوطن جنونًا.

أما أنتم، حماكم الله من السوء، فنرجو لكم أن تنشأوا على غير ذلك، أن تنشأوا على التمسك بأصول الدين، دون أوهام المتفننين، فتعرفوا قدر نفوسكم

في هذه الحياة فتكرموها، وتعرفوا قدر أرواحكم وأنها خالدة تثاب وتجزى، وتتبعوا سنن النبيين فلا تخافون غير الصانع الوازع العظيم. ونرجو لكم أن تبنوا قصور فخاركم على معالي الهمم ومكارم الشيم، لا على عظام نخرة. وأن تعلموا أنكم خُلِقتم أحرارًا لتموتوا كرامًا، فاجهدوا أن تحيوا ذلكما اليومين حياةً رضية، يتسنى فيها لكل منكم أن يكون سلطانًا مستقلاً في شؤونه لا يحكمه غير الحق، ومدينًا وفيًّا لقومه لا يضن عليهم بعين أو عون، وولدًا بارًّا لوطنه، لا يبخل عليه بجزء من فكره ووقته وماله، ومحبًّا للإنسانية يعمل على أن خير الناس أنفعهم للناس، يعلم أن الحياة هي العمل ووباء العمل القنوط، والسعادة هي الأمل، ووباء الأمل التردد، ويفقه أن القضاء والقدر هما عند الله ما يعلمه ويمضيه، وهما عند الناس السعي والعمل، ويوقن أن كل أثر على ظهر الأرض هو من عمل إخوانه البشر، وكل عمل عظيم قد ابتدأ به فرد، ثم تعاوره غيره إلى أن كمل، فلا يتخيل الإنسان في نفسه عجزًا، ولا يتوقع إلا خيرًا، وخير الخير للإنسان أن يعيش حرًّا مقدامًا، أو يموت».

«وكأني بسائلكم يسألني تاريخ التغالب بين الشرق والغرب، فأجيب: بأنا كنا أرقى من الغرب علمًا، فنظامًا، فقوة، فكنا له أسيادًا! ثم جاء حين من الدهر لحق بنا الغرب، فصارت مزاحمة الحياة بيننا سجالاً: إن فقناه شجاعةً فاقنا عددًا، وإن فقناه ثروةً فاقنا باجتماع كلمته. ثم جاء الزمن الأخير ترقى فيه الغرب علمًا، فنظامًا، فقوةً. وانضم إلى ذلك أولاً: قوة اجتماعه شعوبًا كبيرةً. ثانيًا: قوة البارود؛

حيث أبطل الشجاعة وجعل العبرة للعدد. ثالثًا: قوة كشفه أسرار الكيمياء والميكانيك. رابعًا: قوة الفحم الذي أهدته له الطبيعة. خامسًا: قوة النشاط بكسره قيود الاستبداد. سادسًا: قوة الأمن على عقد الشركات المالية الكبيرة. فاجتمعت هذه القوات فيه وليس عند الشرق ما يقابلها غير الافتخار بالأسلاف، وذلك حجة عليه، والغرور بالدين خلافًا للدين، فالمسلمون يقابلون تلك القوات بما يقال عند اليأس وهو: (حسبنا الله ونِعم الوكيل)، ويخالفون أمر القرآن لهم بأن يعِدوا ما استطاعوا من قوة، لا ما استطاعوا من صلاة وصوم.

وكأني بسائلكم يقول: هل بعد اجتماع هذه القوات في الغرب واستيلائه على أكثر الشرق من سبيل لنجاة البقية؟ فأجيب قاطعًا غير متردد: إن الأمر مقدور ولعله ميسور. ورأس الحكمة فيه كسر قيود الاستبداد. وأن يكتب الناشئون على جباههم عشر كلمات، وهي:

١- ديني ما أظهر ولا أخفي.

٢- أكون حيث يكون الحقُّ ولا أبالي.

٣- أنا حر وسأموت حرًّا.

٤- أنا مستقل لا أتّكل على غير نفسي وعقلي.

٥- أنا إنسان الجِدِّ والاستقبال، لا إنسان الماضي والحكايات.

٦- نفسي ومنفعتي قبل كل شيء.

٧- الحياة كلها تعب لذيذ.

٨- الوقت غالٍ عزيز.
٩- الشرف في العلم فقط.
١٠- أخاف الله لا سواه.

«وأنت أيها الوطن المحبوب: أنت العزيز على النفوس، المقدس في القلوب، إليك تحن الأشباح وعليك تئن الأرواح... أيها الوطن الباكي ضعافه: عليك تبكي العيون، وفيك يحلو المنون. إلى متى يعبث خلالك اللئام الطغام؟ يظلمون بنيك ويذلون ذويك. يطاردون أنجالك الأنجاب ويمسكون على المساكين الطرق والأبواب، يخربون العمران ويقفرون الديار؟

أيها الوطن العزيز: هل ضاقت رحابك عن أولادك؟ أم ضاقت أحضانك عن أفلاذك؟... كلا، إنما فقدت الأباة، فقدت الحماة، فقدت الأحرار. أيها الوطن الملتهب فؤاده: أما رويتَ من سُقْيا الدموع والدماء؟ ولكن دموع بناتك الثاكلات ودماء أبنائك الأبرياء، لا دموع النادمين ولا دماء الظالمين. ألا فاشرب هنيئًا ولا تأسف على البله الخاملين، ولا تحزن، فما هم كرائم وكرامًا، لسن هن كرائم باكيات محمسات، وليسوا هم كرامًا أعزة شهداء، إنما هم — غفر الله لهم - من علمت، قلّ فيهم الحر الغيور، قلّ فيهم من يقول أنا لا أخاف الظالمين.

أيها الوطن الحنون: كوّن الله عناصر أجسامنا منك، وجعل الأمهات حواضن، ورزقنا الغذاء منك، وجعل المرضعات مجهزات، نعم، خلقنا الله منك

فحق لك أن تحب أجزاءك وأن تحن على أفلاذك. كما يحق لك في شرع الطبيعة أن لا تحب الأجنبي الذي يأبى طبعه حبك، الذي يؤذيك ولا يواليك، ويزاحم بنيك عليك ويشاركهم فيك، وينقل إلى أرضه ما في جوفك من نفيس العناصر وكنوز المعادن، فيفقرك ليغني وطنه، ولا لوم عليه، بل بارك الله فيه!».

«يا قوم: جعلكم الله خيرة اليوم وعدة الغد، هذا خطابي إليكم فيما هو الترقي وما هو الانحطاط، فإن وعيتم ولو شذرات، فيا بشراي والسلام عليكم، وإلا فيا ضياع الأنفاس، وعلى الرفاة السلام».

الاستبداد الذي يبلغ في الانحطاط بالأمة إلى غاية أن تموت، ويموت هو معها، كثير الشواهد في قديم الزمان وحديثه، أما بلوغ الترقي بالأمم إلى المرتبة القصوى السامية التي تليق بالإنسانية، فهذا لم يسمح الزمان حتى الآن بأمة تصلح مثالاً له؛ لأنه إلى الآن لم توجد أمة حكمت نفسها برأيها العام حكمًا لا يشوبه نوعٌ من الاستبداد ولو باسم الوقار والاحترام، أو بنوع من الإغفال ولو ببذر الشقاق الديني أو الجنسي بين الناس.

فكأن الحكمة الإلهية لم تزل ترى البشر غير متأهلين لنوال سعادة الأخوة العمومية بالتحابب بين الأفراد، والقناعة بالمساواة الحقوقية بين الطبقات. نعم، وجد للترقي القريب من الكمال بعض أمثال قليلة في القرون الغابرة، كالجمهورية الثانية للرومان، وكعهد الخلفاء الراشدين، وكالأزمنة المتقطعة في عهد بعض

الملوك المنظمين لا الفاتحين مثل أنوشروان وعبد الملك الأموي ونور الدين الشهيد وبطرس الكبير. وكبعض الجمهوريات الصغيرة والممالك الموفقة لأحكام التقييد الموجودة في هذا الزمان. وإني أقتصر على وصف منتهى الترقي الذي وصلت إليه تلك الأمم وصفًا إجماليًّا، وأترك للمطالع أن يوازن بينها ويقيس عليها درجات سائر الأمم.

وربما يستريب في ذلك المطالع المولود في أرض الاستبداد، الذي لم يدرس أحوال الأمم في الوجود، ولا عتب عليه فإنه كالمولود أعمى لا يدرك للمناظر البهية معنى.

قد بلغ الترقي في الاستقلال الشخصي في ظلال الحكومات العادلة، لأن يعيش الإنسان المعيشة التي تشبه في بعض الوجوه ما وعدته الأديان لأهل السعادة في الجنان. حتى إن كل فرد يعيش كأنه خالد بقومه ووطنه، وكأنه أمين على كل مطلب، فلا هو يكلف الحكومة شططًا ولا هي تهمله استحقارًا:

١- أمين على السلامة في جسمه وحياته بحراسة الحكومة التي لا تغفل عن محافظته بكل قوتها في حضره وسفره بدون أن يشعر بثقل قيامها عليه، فهي تحيط به إحاطة الهواء، لا إحاطة السور يلطمه كيفما التفت أو سار.

٢- أمين على الملذات الجسمية والفكرية باعتناء الحكومة في الشؤون العامة، المتعلقة بالترويضات الجسمية والنظرية والعقلية حتى يرى أن الطرقات المسهلة، والتزيينات البلدية، والمتنزهات، والمنتديات، والمدارس، والمجامع، ونحو ذلك، قد وُجدت كلها لأجل ملذاته، ويعتبر مشاركة الناس له فيها لأجل إحسانه، فهو بهذا النظر والاعتبار لا ينقص عن أغنى الناس سعادةً.

٣- أمين على الحرية، كأنه خلق وحده على سطح هذه الأرض، فلا يعارضه معارض فيما يخص شخصه من دين وفكر وعمل وأمل.

٤- أمين على النفوذ، كأنه هو سلطان عزيز، فلا ممانع له ولا معاكس في تنفيذ مقاصده النافعة في الأمة التي هو منها.

٥- أمين على المزية، كأنه في أمة يساوي جميع أفرادها منزلةً وشرفًا وقوةً، فلا يفضل هو على أحد ولا يفضل أحد عليه، إلا بمزية سلطان الفضيلة فقط.

٦- أمين على العدل، كأنه هو القابض على ميزان الحقوق، فلا يخاف تطفيفًا، وهو المثمن فلا يحذر بخسًا، وهو المطمئن على أنه إذا استحق أن يكون ملكًا صار ملكًا، وإذا جنى جنايةً نال جزاءه لا محالة.

٧- أمين على المال والملك، كأن ما أحرزه بوجهه المشروع قليلاً كان أو كثيرًا، قد خلقه الله لأجله فلا يخاف عليه، كما أنه تُقلع عينه إن نظر إلى مال غيره.

٨- أمين على الشرف بضمان القانون، بنصرة الأمة، ببذل الدم، فلا يرى تحقيرًا إلا لدى وجدانه، ولا يعرف طعمًا لمرارة الذل والهوان.

أما الأسير – ولا أُحْزن المطالع بوصف حالته- فأكتفي بالقول: إنه لا يملك ولا نفسه، وغير أمين حتى على عظامه في رمسه، إذا وقع نظره على المستبد أو أحد من جماعته على كثرتهم يتعوذ بالله، وإذا مر من قرب إحدى دوائر حكومته أسرع وهو يكرر قوله: «حمايتك يا رب، إن هذه الدار، بئس الدار، هي كالمجزرة كل من فيها إما ذابح أو مذبوح. إن هذه الدار كالكنيف لا يدخله إلا المضطر».

وقد يبلغ الترقي في الاستقلال الشخصي مع التركيب بالعائلة والعشيرة، أن يعيش الإنسان معتبرًا نفسه من وجه غنيًا عن العالمين، ومن وجه عضوًا حقيقيًا من جسم حي هو العائلة، ثم الأمة، ثم البشر.

ويُنظر إلى انقسام البشر إلى أمم، ثم إلى عائلات، ثم إلى أفراد، هو من قبيل انقسام الممالك إلى مدن، وهي إلى بيوت، وهي إلى مرافق، وكما أنه لا بد لكل مرفق من وظيفة معينة يصلح لها وإلا كان بناؤه عبثًا يستحق الهدم، كذلك أفراد

الإنسان لا بد أن يُعد كل منهم نفسه لوظيفة في قيام حياة عائلته أولاً، ثم حياة قومه ثانيًا.

ولهذا يكون العضو الذي لا يصلح لوظيفة، أو لا يقوم بما يصلح له، حقيرًا مهانًا. وكل من يريد أن يعيش كلاًّ على غيره، لا عن عجز طبيعي، يستحق الموت لا الشفقة؛ لأنه كالدرن في الجسم أو كالزائد من الظفر يستحقان الإخراج والقطع؛ ولهذا المعنى حرمت الشرائع السماوية الملاهي التي ليس فيها ترويض، والسكر المعطل عن العمل عقلاً وجسمًا، والمقامرة والربا لأنهما ليسا من نوع العمل والتبادل فيه. وقد فضل الله الكناس على الحجام[1] وصانع الخبز على ناظم الشعر؛ لأن صنعتهما أنفع للجمهور.

وقد يبلغ ترقي التركيب في الأمم إلى درجة أن يصير كل فرد من الأمة مالكًا لنفسه تمامًا، ومملوكًا لقومه تمامًا. فالأمة التي يكون كل فرد منها مستعدًّا لافتدائها بروحه وبماله، تصير تلك الأمة بحجة هذا الاستعداد في الأفراد، غنية عن أرواحهم وأموالهم.

الترقي في القوة بالعلم والمال يتميز على باقي أنواع الترقيات السالفة البيان تميز الرأس على باقي أعضاء الجسم، فكما أن الرأس بإحرازه مركزية العقل، ومركزية أكثر الحواس، تميز على باقي الأعضاء واستخدمها في حاجاته،

(١) الحجَّام: المصاص، وهو من يقوم بفعل الحجامة أي إخراج الدم من العرق.

فكذلك الحكومات المنتظمة يترقى أفرادها ومجموعها في العلم والثروة، فيكون لهم سلطان طبيعي على الأفراد أو الأمم التي انحط بها الاستبداد المشؤوم إلى حضيض الجهل والفقر.

بقي علينا بحث الترقي في الكمالات بالخصال والأثرة، وبحث الترقي الذي يتعلق بالروح؛ أي بما وراء هذه الحياة، ويرقى إليه الإنسان على سلم الرحمة والحسنات، فهذه أبحاث طويلة الذيل، ومنابعها حكميات الكتب السماوية ومدونات الأخلاق، وتراجم مشاهير الأمم.

وأكتفي بالقول في هذا النوع، إنه يبلغ بالإنسان مرتبة أن لا يرى لحياته أهمية إلا بعد درجات، فيهمه أولاً: حياة أمته، ثم امتلاك حريته، ثم أمنه على شرفه، ثم محافظته على عائلته، ثم وقايته حياته، ثم ماله، ثم، وثم ... وقد تشمل إحساساته عالم الإنسانية كله، كأن قومه البشر لا قبيلته، ووطنه الأرض لا بلده، ومسكنه؛ حيث يجد راحته، لا يتقيد بجدران بيت مخصوص يستتر فيه ويفتخر به كما هو شأن الأسراء.

وقد يترفع الإنسان عن الإمارة لما فيها من معنى الكبر، وعن التجارة لما فيها من التمويه والتبذل، فيرى الشرف في المحراث، ثم المطرقة، ثم القلم، ويرى اللذة في التجديد والاختراع، لا في المحافظة على العتيق، كأن له وظيفة في ترقي مجموع البشر.

وخلاصة القول: إن الأمم التي يسعدها جدها لتبديد استبدادها، تنال من الشرف الحسي والمعنوي ما لا يخطر على فكر أسراء الاستبداد. فهذه بلجيكا أبطلت التكاليف الأميرية برمتها، مكتفيةً في نفقاتها بنماء فوائد بنك الحكومة. وهذه سويسرة يصادفها كثيرًا أن لا يوجد في سجونها محبوس واحد. وهذه أمريكا أثرت حتى كادت تخرج الفضة من مقام النقد إلى مقام المتاع. وهذه اليابان أصبحت تستنزف قناطير الذهب من أوربا وأمريكا ثمن امتيازات اختراعاتها وطبع تراجم مؤلفاتها.

وقد تنال تلك الأمم حظًّا من الملذات الحقيقية، التي لا تخطر على فكر الأسراء، كلذة العلم وتعليمه، ولذة المجد والحماية، ولذة الإثراء والبذل، ولذة إحراز الاحترام في القلوب، ولذة نفوذ الرأي الصائب، ولذة الحبِّ الطاهر، إلى غير هذه الملذات الرُّوحية. وأما الأسراء والجهلاء فملذاتهم مقصورة على مشاركة الوحوش الضارية في المطاعم والمشارب واستفراغ الشهوة، كأن أجسامهم ظروف تملأ وتفرغ، أو هي دمامل تولد الصديد وتدفعه.

وأنفع ما بلغه الترقي في البشر، هو إحكامهم أصول الحكومات المنتظمة ببنائهم سدًّا متينًا في وجه الاستبداد، والاستبداد جرثومة كل فساد، وبجعلهم ألاَّ قوة ولا نفوذ فوق قوة الشرع، والشرع هو حبل الله المتين. وبجعلهم قوة التشريع في يد الأمة، والأمة لا تجتمع على ضلال. وبجعلهم المحاكم تحاكم السلطان والصعلوك على السواء، فتحاكي في عدالتها المحكمة الكبرى الإلهية. وبجعلهم

العمال لا سبيل لهم على تعدي حدود وظائفهم، كأنهم ملائكة لا يعصون أمرًا، وبجعلهم الأمة يقظة ساهرة على مراقبة سير حكومتها، لا تغفل طرفة عين، كما أن الله عز وجلّ لا يغفل عما يفعل الظالمون.

هذا مبلغ الترقي الذي وصلت إليه الأمم منذ عرف التاريخ، على أنه لم يقم دليل إلى الآن على ترقي البشر في السعادة الحيوية عما كانوا عليه في العصور الخالية حتى الحجرية، حتى منذ كانوا عراةً يسرحون أسرابًا، والآثار المشهودة لا تدل على أكثر من ترقي العلم والعمران؛ وهما آلتان كما يصلحان للإسعاد، يصلحان للإشقاء، وترقيهما هو من سنة الكون التي أرادها الله تعالى لهذه الأرض وبنيها، ووصف لنا ما سيبلغ إليه ترقي زينتها واقتدار أهلها بقوله عزّ شأنه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ ﴾ [يونس/ ٢٤]. وهذا يدل على أن الدنيا وبنيها لم يزالا في مقتبل الترقي، ولا يعارض هذا أن ما مضى من عمرهما هو أكثر مما بقي حسبما أخبرت به الكتب السماوية؛ لأن العمر شيء، والترقي شيء آخر.

الاستبداد والتخلص منه

ليس لنا مدرسة أعظم من التاريخ الطبيعي، ولا برهان أقوى من الاستقراء، ومن تتبعهما يرى أن الإنسان عاش دهرًا طويلاً في حالة طبيعية تسمى «دور الافتراس»، فكان يتجول حول المياه أسرابًا تجمعه حاجة الحضانة صغيرًا، أقصد الاستئناس كبيرًا، ويعتمد في رزقه على النبات الطبيعي وافتراس ضعاف الحيوان في البر والبحر، وتسوسه الإرادة فقط، ويقوده مَنْ بنيتُه أقوى إلى حيث يكثر الرزق.

ثم ترقى الكثير من الإنسان إلى الحالة البدوية التي تسمى «دور الاقتناء»: فكان عشائر وقبائل، يعتمد في رزقه على ادخار الفرائس إلى حين الحاجة، فصارت تجمعه حاجة التحفظ على المال والأنعام، وحماية المستودعات والمراعي والمياه من المزاحمين، ثم انتقل — ولا يقال ترقّى - قسم كبير من الإنسان إلى المعيشة الحضرية: فسكن القرى يستنبت الأرض الخصبة في معاشه، فأخصب، ولكن في الشقاء، ولعله استحق ذلك بفعله؛ لأنه تعدى قانون الخالق، فإنه خلقه حرًّا جوالاً، يسير في الأرض، ينظر آلاء الله، فسكن، وسكن إلى الجهل وإلى الذل،

وخلق الله الأرض مباحةً، فاستأثر بها، فسلط الله عليه من يغصبها منه ويأسره. وهذا القسم يعيش بلا جامعة، تحكمه أهواء أهل المدن وقانونه: أن يكون ظالمًا أو مظلومًا.

ثم ترقّى قسم من الإنسان إلى التصرف إما في المادة وهم الصناع، وإما في النظريات وهم أهل المعارف والعلوم. وهؤلاء المتصرفون هم سكان المدن الذين هم وإن سجنوا أجسامهم بين الجدران، لكنهم أطلقوا عقولهم في الأكوان، وهم قد توسعوا في الرزق كما توسعوا في الحاجات، ولكن أكثرهم لم يهتدوا حتى الآن للطريق المثلى في سياسة الجمعيات الكبيرة. وهذا هو سبب تنوع أشكال الحكومات وعدم استقرار أمة على شكل مُرضٍ عام. إنما كل الأمم في تقلبات سياسية على سبيل التجريب، وبحسب تغلب أحزاب الاجتهاد أو رجال الاستبداد.

وتقرير شكل الحكومة هو أعظم وأقدم مشكلة في البشر، وهو المعترك الأكبر لأفكار الباحثين، والميدان الذي قل في البشر من لا يجول فيه على فيل من الفكر، أو على جمل من الجهل، أو على فرس من الفراسة، أو على حمار من الحمق، حتى جاء الزمن الأخير فجال فيه إنسان الغرب جولة المغوار الممتطي في التدقيق مراكب البخار. فقرر بعض قواعد أساسية في هذا الباب تضافر عليها العقل والتجريب، وحصحص فيها الحق اليقين، فصارت تعد من المقررات الإجماعية عند الأمم المترقية، ولا يعارض ذلك كون هذه الأمم لم تزل أيضًا

منقسمة إلى أحزاب سياسية يختلفون شيعًا؛ لأن اختلافهم هو في وجوه تطبيق تلك القواعد وفروعها على أحوالهم الخصوصية.

وهذه القواعد التي قد صارت قضايا بديهية في الغرب، لم تزل مجهولة أو غريبة، أو منفورًا منها في الشرق؛ لأنها عند الأكثرين منهم لم تطرق سمعهم، وعند البعض لم تنل التفاتهم وتدقيقهم، وعند آخرين لم تحز قبولاً؛ لأنهم ذوو غرض، أو مسروقة قلوبهم، أو في قلوبهم مرض.

وإني أطرح لتدقيق المطالعين رؤوس مسائل بعض المباحث التي تتعلق بها الحياة السياسية. وقبل ذلك أذكرهم بأنه قد سبق في تعريف الاستبداد بأنه: «هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم». كما أستلفت نظرهم إلى أنه لا يوثق بوعد من يتولى السلطة أيًّا كان، ولا بعهده ويمينه على مراعاة الدين، والتقوى، والحق، والشرف، والعدالة، ومقتضيات المصلحة العامة، وأمثال ذلك من القضايا الكلية المبهمة التي تدور على لسان كل بر وفاجر. وما هي في الحقيقة إلا كلام مبهم فارغ؛ لأن المجرم لا يعدم تأويلاً، ولأن من طبيعة القوة الاعتساف، ولأن القوة لا تقابل إلا بالقوة.

ثم فلنرجع للمباحث التي أريد طرحها لتدقيق المطالعين، وهي:

١- مبحث ما هي الأمة؛ أي الشعب؟

هل هي ركام مخلوقات نامية، أو جمعية عبيد لمالك متغلب، وظيفتهم

الطاعة والانقياد ولو كرهًا؟ أم هي جمع بينهم روابط دين أو جنس أو لغة، ووطن، وحقوق مشتركة، وجامعة سياسية اختيارية، لكل فرد حق إشهار رأيه فيها توفيقًا للقاعدة الإسلامية التي هي أسمى وأبلغ قاعدة سياسية، وهي: «كُلُّكم راعٍ، وكُلُّكم مسئولٌ عن رعيتِه».

٢- مبحث ما هي الحكومة؟

هل هي سلطة امتلاك فرد لجمع، يتصرف في رقابهم، ويتمتع بأعمالهم ويفعل بإرادته ما يشاء أم هي وكالة تقام بإرادة الأمة لأجل إدارة شؤونها المشتركة العمومية؟.

٣- مبحث ما هي الحقوق العمومية؟

هل هي حقوق آحاد الملوك، ولكنها تضاف للأمم مجازًا أم بالعكس؟ هي حقوق جموع الأمم، وتضاف للملوك مجازًا، ولهم عليها ولاية الأمانة والنظارة على مثل الأراضي والمعادن، والأنهر والسواحل، والقلاع والمعابد، والأساطيل والمعدات، وولاية الحدود، والحراسة على مثل الأمن العام، والعدل والنظام، وحفظ وصيانة الدين والآداب، والقوانين والمعاهدات والاتجار، إلى غير ذلك مما يحق لكل فرد من الأمة أن يتمتع به وأن يطمئن عليه؟

٤- مبحث التساوي في الحقوق

هل للحكومة التصرف في الحقوق العامة المادية والأدبية كما تشاء بذلاً وحرمانًا أم تكون الحقوق محفوظة للجميع على التساوي والشيوع، وتكون المغانم والمغارم العمومية موزعة على الفصائل والبلدان والصنوف والأديان بنسبة عادلة، ويكون الأفراد متساوين في حق الاستنصاف؟

٥- مبحث الحقوق الشخصية

هل الحكومة تملك السيطرة على الأعمال والأفكار أم أفراد الأمة أحرار في الفكر مطلقًا، وفي الفعل ما لم يخالف القانون الاجتماعي؛ لأنهم أدرى بمنافعهم الشخصية، والحكومة لا تتداخل إلا في الشؤون العمومية؟

٦- مبحث نوعية الحكومة

هل الأصلح هي الملكية المطلقة من كل زمام، أم الملكية المقيدة، وما هي القيود؟ أم الرئاسة الانتخابية الدائمة مع الحياة، أو المؤقتة إلى أجل؟ وهل تنال الحاكمية بالوراثة، أو العهد، أو الغلبة؟ وهل يكون ذلك كما تشاء الصدفة، أم مع وجود شرائط الكفاءة، وما هي تلك الشرائط؟ وكيف يصير تحقيق وجودها؟ وكيف يراقب استمرارها؟ وكيف تستمر المراقبة عليها؟.

٧- مبحث ما هي وظائف الحكومة؟

هل هي إدارة شؤون الأمة حسب الرأي والاجتهاد؟ أم تكون مقيدة بقانون موافق لرغائب الأمة وإن خالف الأصلح؟ وإذا اختلفت الحكومة مع الأمة في اعتبار الصالح والمضر، فهل على الحكومة أن تعتزل الوظيفة؟

٨- مبحث حقوق الحاكمية

هل للحكومة أن تخصص بنفسها لنفسها ما تشاء من مراتب العظمة، ورواتب المال، وتحابي من تريد بما تشاء من حقوق الأمة وأموالها؟ أم يكون التصرف في ذلك كله إعطاءً وتحديدًا ومنعًا منوطًا بالأمة؟

٩- مبحث طاعة الأمة للحكومة

هل الإرادة للأمة، وعلى الحكومة العمل؟ أم الإرادة للحكومة وعلى الأمة الطاعة؟ وهل للحكومة تكليف الأمة طاعةً عمياء بلا فهم ولا اقتناع؟ أم عليها الاعتناء بوسائل التفهيم والإذعان لتتأتى الطاعة بإخلاص وأمانة؟

١٠- مبحث توزيع التكليفات

هل يكون وضع الضرائب مفوضًا لرأي الحكومة؟ أم الأمة تقرر النفقات اللازمة وتعين موارد المال، وترتب طرائق جبايته وحفظه؟

١١- مبحث إعداد المنعة

هل يكون إعداد القوة بالتجنيد والتسليح استعدادًا للدفاع مفوضًا لإرادة الحكومة إهمالاً، أو إقلالاً، أو إكثارًا، أو استعمالاً على قهر الأمة؟ أم يلزم أن يكون ذلك برأي الأمة وتحت أمرها؛ بحيث تكون القوة منفذة رغبة الأمة لا رغبة الحكومة؟

١٢- مبحث المراقبة على الحكومة

هل تكون الحكومة لا تُسأل عما تفعل، أم يكون للأمة حق السيطرة عليها؛ لأن الشأن شأنها، فلها أن تُنيب عنها وكلاء لهم حق الاطلاع على كل شيء، وتوجيه المسؤولية على أي كان، ويكون أهم وظائف النواب حفظ الحقوق الأساسية المقررة للأمة على الحكومة؟

١٣- مبحث حفظ الأمن العام

هل يكون الشخص مكلفًا بحراسة نفسه ومتعلقاته؟ أم تكون الحكومة مكلفة بحراسته مقيمًا ومسافرًا حتى من بعض طوارئ الطبيعة بالحيلولة لا بالمجازاة والتعويض؟

١٤- مبحث حفظ السلطة في القانون

هل يكون للحكومة إيقاع عمل إكراهي على الأفراد برأيها؛ أي بدون الوسائط القانونية؟ أم تكون السلطة منحصرة في القانون، إلا في ظروف مخصوصة وموقتة؟

١٥- مبحث تأمين العدالة القضائية

هل يكون العدل ما تراه الحكومة أم ما يراه القضاة المصون وجدانهم من كل مؤثر غير الشرع والحق، ومن كل ضغط حتى ضغط الرأي العام؟

١٦- مبحث حفظ الدين والآداب

هل يكون للحكومة ولو القضائية سلطة وسيطرة على العقائد والضمائر؟ أم تقتصر وظيفتها في حفظ الجامعات الكبرى كالدين، والجنسية، واللغة، والعادات، والآداب العمومية على استعمال الحكمة ما أغنت عن الزواجر، ولا تتداخل الحكومة في أمر الدين ما لم تنتهك حرمته؟ وهل السياسة الإسلامية سياسة دينية؟ أم كان ذلك في مبدأ ظهور الإسلام، كالإدارة العرفية عقب الفتح؟

١٧- مبحث تعيين الأعمال بالقوانين

هل يكون في الحكومة من الحاكم إلى البوليس من يطلق له عنان التصرف برأيه وخبرته؟ أم يلزم تعيين الوظائف، كلياتها وجزئياتها، بقوانين صريحة واضحة، لا تسوغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة، إلا في حالات الخطر الكبير؟

١٨- مبحث كيف توضع القوانين؟

هل يكون وضعها منوطًا برأي الحاكم الأكبر، أو رأي جماعة ينتخبهم لذلك؟ أم يضع القوانين جمع منتخب من قبل الكافّة ليكونوا عارفين حتمًا

بحاجات قومهم وما يلائم طبائعهم ومواقعهم وصوالحهم، ويكون حكمه عامًّا أو مختلفًا على حسب تخالف العناصر والطبائع وتغير الموجبات والأزمان؟

١٩- مبحث ما هو القانون وقوته؟

هل القانون هو أحكام يحتج بها القوي على الضعيف؟ أم هو أحكام منتزعة من روابط الناس بعضهم ببعض، وملاحظ فيها طبائع أكثرية الأفراد، ومن نصوص خالية من الإبهام والتعقيد وحكمها شامل كل الطبقات، ولها سلطان نافذ قاهر مصون من مؤثرات الأغراض، والشفاعة، والشفقة، وبذلك يكون القانون هو القانون الطبيعي للأمة فيكون محترمًا عند الكافة، مضمون الحماية من قِبل كل أفراد الأمة؟

٢٠- مبحث توزيع الأعمال والوظائف

هل يكون الحظ في ذلك مخصوصًا بأقارب الحاكم وعشيرته ومقربيه؟ أم توزع كتوزيع الحقوق العامة على كافة القبائل والفصائل، ولو مناوبة مع ملاحظات الأهمية والعدد؛ بحيث يكون رجال الحكومة أنموذجًا من الأمة، أو هم الأمة مصغرة، وعلى الحكومة إيجاد الكفاءة والأعداد ولو بالتعليم الإجباري؟

٢١- مبحث التفريق بين السلطات السياسية والدينية والتعليم

هل يجمع بين سلطتين أو ثلاث في شخص واحد؟ أم تخصص كل وظيفة من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بها بإتقان، ولا إتقان إلا بالاختصاص،

وفي الاختصاص، كما جاء في الحكمة القرآنية: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾ [الأحزاب/ ٤]؛ ولذلك لا يجوز الجمع منعًا لاستفحال السلطة.

٢٢- مبحث الترقي في العلوم والمعارف

هل يترك للحكومة صلاحية الضغط على العقول كي لا يقوى نفوذ الأمة عليها؟ أم تحمل على توسيع المعارف بجعل التعليم الابتدائي عموميًّا بالتشويق أو الإجبار، وبجعل الكمالي منه سهلاً للمتناول، وجعل التعليم والتعلم حرًّا مطلقًا؟

٢٣- مبحث التوسيع في الزراعة والصنائع والتجارة

هل يترك ذلك للنشاط المفقود في الأمة؟ أم تلزم الحكومة بالاجتهاد في تسهيل مضاهاة الأمم السائرة، لا سيّما المزاحمة والمجاورة، كيلا تهلك الأمة بالحاجة لغيرها أو تضعف بالفقر؟

٢٤- مبحث السعي في العمران

هل يترك ذلك لإهمال الحكومة المميت لعزة نفس السكان، أو لانهماكهما فيه إسرافًا وتبذيرًا؟ أم تحمل على اتباع الاعتدال المتناسب مع الثروة العمومية؟

٢٥- مبحث السعي في رفع الاستبداد

هل ينتظر ذلك من الحكومة ذاتها؟ أم نوال الحرية ورفع الاستبداد رفعًا لا يترك مجالاً لعودته، من وظيفة عقلاء الأمة وسراتها؟

هذه خمسة وعشرون مبحثًا، كل منها يحتاج إلى تدقيق عميق، وتفصيل طويل، وتطبيق على الأحوال والمقتضيات الخصوصية. وقد ذكرت هذه المباحث تذكرةً للكتاب ذوي الألباب، وتنشيطًا للنجباء على الخوض فيها بترتيب، اتباعًا لحكمة إتيان البيوت من أبوابها. وإني أقتصر على بعض الكلام فيما يتعلق بالمبحث الأخير منها فقط؛ أعني مبحث السعي في رفع الاستبداد، فأقول:

١- الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

٢- الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج.

٣- يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد.

هذه قواعد رفع الاستبداد، وهي قواعد تبعد آمال الأسراء، وتسر المستبدين؛ لأن ظاهرها يؤمنهم على استبدادهم. ولهذا أُذكِّر المستبدين بما أنذرهم به الفياري المشهور؛ حيث قال: «لا يفرحن المستبد بعظيم قوته ومزيد احتياطه، فكم من جبار عنيد جَنْدَلَهُ مظلوم صغير!»، وإني أقول: كم من جبار قهار أخذه الله أخذ عزيز منتقم!

مبنى قاعدة كون الأمة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية هو

أن الأمة إذا ضرِبت عليها الذلة والمسكنة، وتوالت على ذلك القرون والبطون، تصير تلك الأمة سافلة الطباع حسبما سبق تفصيله في الأبحاث السالفة، حتى إنها تصير كالبهائم، أو دون البهائم، لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية، ولا ترى لها في الحياة وظيفة غير التابعية للغالب عليها، أحسن أو أساء على حد سواء، وقد تنقم على المستبد نادرًا، ولكن طلبًا للانتقام من شخصه لا طلبًا للخلاص من الاستبداد، فلا تستفيد شيئًا، إنما تستبدل مرضًا بمرض كمغص بصداع.

وقد تقاوم المستبد بسوق مستبد آخر تتوسم فيه أنه أقوى شوكةً من المستبد الأول، فإذا نجحت لا يغسل هذا السائق يديه إلا بماء الاستبداد، فلا تستفيد أيضًا شيئًا، إنما تستبدل مرضًا مزمنًا بمرض حدّ، وربما تنال الحرية عفوًا، فكذلك لا تستفيد منها شيئًا؛ لأنها لا تعرف طعمها، فلا تهتم بحفظها، فلا تلبث الحرية أن تنقلب إلى فوضى، وهي إلى استبداد مشوش أشد وطأةً كالمريض إذا انتكس. ولهذا؛ قرر الحكماء أن الحرية التي تنفع الأمة هي التي تحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها، وأما التي تحصل على إثر ثورة حمقاء فقلما تفيد شيئًا؛ لأن الثورة –غالبًا– تكتفي بقطع شجرة الاستبداد ولا تقتلع جذورها، فلا تلبث أن تنبت وتنمو وتعود أقوى مما كانت أولاً.

فإذا وجِد في الأمة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولاً: أن يبث فيها الحياة وهي العلم؛ أي علمها بأن حالتها سيئة، وإنما بالإمكان تبديلها بخير منها، فإذا هي علمت يبتدئ فيها الشعور بآلام الاستبداد ثم يترقى هذا الشعور بطبعه من الآحاد إلى العشرات، إلى إلى...، حتى يشمل أكثر الأمة، وينتهي بالتحمس ويبلغ بلسان حالها إلى منزلة قول الحكيم المعري:

إذا لم تقم بالعدل فينا حكومة فنحن على تغييرها قدراء

وهكذا ينقذف فِكر الأمة في وادٍ ظاهر الحكمة يسير كالسيل، لا يرجع حتى يبلغ منتهاه.

ثم إن الأمم الميتة لا يندر فيها ذوو الشهامة، إنما الأسف أن يندر فيها من يهتدي في أول نشأته إلى الطريق الذي به يحصل على المكانة التي تمكنه في مستقبله من نفوذ رأيه في قومه. وإني أنبه فكر الناشئة العزيزة أن من يرى منهم في نفسه استعدادًا للمجد الحقيقي فليحرص على الوصايا الآتية البيان:

١- أن يجهد في ترقية معارفه مطلقًا لا سيّما في العلوم النافعة الاجتماعية كالحقوق والسياسة والاقتصاد والفلسفة العقلية، وتاريخ قومه الجغرافي والطبيعي والسياسي، والإدارة الداخلية، والإدارة الحربية، فيكتسب من أصول وفروع هذه الفنون ما يمكنه إحرازه بالتلقي، وإن تعذر فبالمطالعة مع التدقيق.

٢- أن يتقن أحد العلوم التي تكسبه في قومه موقعًا محترمًا وعلميًّا مخصوصًا؛ كعلم الدين والحقوق أو الإنشاء أو الطب.

٣- أن يحافظ على آداب وعادات قومه غاية المحافظة، ولو أن فيها بعض أشياء سخيفة.

٤- أن يقلل اختلاطه مع الناس حتى مع رفقائه في المدرسة، وذلك حفظًا للوقار وتحفظًا من الارتباط القوي مع أحد؛ كيلا يسقط تبعًا لسقوط صاحب له.

٥- أن يتجنب كليًّا مصاحبة الممقوت عند الناس، لا سيّما الحكام، ولو كان ذلك المقت بغير حقٍّ.

٦- أن يجهد ما أمكنه في كتم مزيته العلمية على الذين هم دونه في ذلك العلم؛ لأجل أن يأمن غوائل حسدهم، إنما عليه أن يظهر مزيته لبعض من هم فوقه بدرجات كثيرة.

٧- أن يتخير له بعض من ينتمي إليه من الطبقة العليا، بشرط: أن لا يكثر التردد عليه، ولا يشاركه شؤونه، ولا يظهر له الحاجة، ويتكتم في نسبته إليه.

٨- أن يحرص على الإقلال من بيان آرائه، وإلا يؤخذ عليه تَبِعة رأي يراه أو خبر يرويه.

٩- أن يحرص على أن يُعرف بحسن الأخلاق، لا سيّما الصدق والأمانة والثبات على المبادئ.

١٠- أن يظهر الشفقة على الضعفاء والغيرة على الدين والعلاقة بالوطن.

١١- أن يتباعد ما أمكنه من مقاربة المستبد وأعوانه إلا بمقدار ما يأمن به فظائع شرهم إذا كان معرضًا لذلك.

فمن يبلغ سن الثلاثين فما فوق حائزًا على الصفات المذكورة، يكون قد أعد نفسه على أكمل وجه لإحراز ثقة قومه عندما يريد في برهة قليلة، وبهذه الثقة يفعل ما لا تقوى عليه الجيوش والكنوز. وما ينقصه من هذه الصفات ينقص من مكانته، ولكن قد يستغني بمزيد كمال بعضها عن فقدان بعضها الآخر أو نقصه. كما أن الصفات الأخلاقية قد تكفي في بعض الظروف عن الصفات العلمية كلها ولا عكس، وإذا كان المتصدي للإرشاد السياسي فاقد الثقة فقدانًا أصليًا أو طارئًا، يمكنه أن يستعمل غيره ممن تنقصه الجسارة والهمة والصفات العلمية.

والخلاصة: أن الراغب في نهضة قومه، عليه أن يهيئ نفسه ويزن استعداده، ثم يعزم متوكلاً على الله في خلق النجاح.

ومبنى قاعدة أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة، إنما يقاوم بالحكمة والتدريج هو: أن الوسيلة الوحيدة الفعالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقي الأمة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس. ثم إن اقتناع الفكر العام وإذعانه إلى غير مألوفه، لا يتأتى إلا في زمن طويل؛ لأن العوام مهما ترقوا في الإدراك لا يسمحون باستبدال القشعريرة بالعافية إلا بعد التروي المديد، وربما كانوا معذورين في عدم الوثوق والمسارعة؛ لأنهم أَلِفوا أن لا يتوقعوا من الرؤساء والدعاة إلا الغش والخداع غالبًا. ولهذا كثيرًا ما يحب الأسراء المستبد الأعظم إذا كان يقهر معهم بالسوية الرؤساء والأشراف، وكثيرًا ما ينتقم الأسراء من الأعوان فقط ولا يمسون المستبد بسوء؛ لأنهم يرون ظالمهم مباشرةً هم الأعوان دون المستبد، وكم أحرقوا من عاصمة لأجل محض التشفي بإضرار أولئك الأعوان!

ثم إن الاستبداد محفوف بأنواع القوات التي فيها قوة الإرهاب بالعظمة وقوة الجند، لا سيّما إذا كان الجند غريب الجنس، وقوة المال، وقوة الإلفة على القسوة، وقوة رجال الدين، وقوة أهل الثروات، وقوة الأنصار من الأجانب، فهذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يقابل بعصا الفكر العام الذي هو في أول نشأته يكون أشبه بغوغاء، ومن طبع الفكر العام أنه إذا فار في سنة يغور في سنة،

وإذا فار في يوم يغور في يوم. بناءً عليه يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالحزم والإقدام.

الاستبداد لا ينبغي أن يقاوم بالعنف؛ كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصدًا. نعم، الاستبداد قد يبلغ من الشدة درجة تنفجر عندها الفتنة انفجارًا طبيعيًّا، فإذا كان في الأمة عقلاء يتباعدون عنها ابتداءً، حتى إذا سكنت ثورتها نوعًا وقضت وظيفتها في حصد المنافقين، حينئذ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة، وخير ما تؤسس يكون بإقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد، ولا علاقة لهم بالفتنة.

العوام لا يثور غضبهم على المستبد غالبًا إلا عقب أحوال مخصوصة مهيجة فورية، منها:

١- عقب مشهد دموي مؤلم يوقعه المستبد على مظلوم يريد الانتقام لناموسه.

٢- عقب حرب يخرج منها المستبد مغلوبًا، ولا يتمكن من إلصاق عار الغلب بخيانة القواد.

٣- عقب تظاهر المستبد بإهانة الدين إهانةً مصحوبةً باستهزاء يستلزم حدة العوام.

٤- عقب تضييق شديد عام مقاضاةً لمال كثير لا يتيسر إعطاؤه حتى على أواسط الناس.

٥- في حالة مجاعة أو مصيبة عامة لا يرى الناس فيها مواساةً ظاهرة من المستبد.

٦- عقب عمل للمستبد يستفز الغضب الفوري، كتعرضه لناموس العرض، أو حرمة الجنائز في الشرق، وتحقيره القانون أو الشرف الموروث في الغرب.

٧- عقب حادث تضييق يوجب تظاهر قسم كبير من النساء في الاستجارة والاستنصار.

٨- عقب ظهور موالاة شديدة من المستبد لمن تعتبره الأمة عدوًّا لشرفها.

إلى غير ذلك من الأمور المماثلة لهذه الأحوال التي عندها يموج الناس في الشوارع والساحات، وتملأ أصواتهم الفضاء، وترتفع فتبلغ عنان السماء، ينادون: الحق الحق، الانتصار للحق، الموت أو بلوغ الحق.

المستبد مهما كان غبيًّا لا تخفى عليه تلك المزالق، ومهما كان عتيًّا لا يغفل عن اتقائها، كما أن هذه الأمور يعرفها أعوانه ووزراؤه.

فإذا وجد منهم بعضٌ يريدون له التهلكة يهوِّرونه على الوقوع في إحداها، ويلصقونها به خلافًا لعادتهم في إبعادها عنه بالتمويه على الناس. ولهذا يقال إن رئيس وزراء المستبد أو رئيس قواده، أو رئيس الدين عنده، هم أقدر الناس على الإيقاع به، وهو يداريهم تحذرًا من ذلك، وإذا أراد إسقاط أحدهم فلا يوقعه إلا بغتة.

لمثيري الخواطر على الاستبداد طرائق شتى يسلكونها بالسر والبطء، يستقرون تحت ستار الدين، فيستنبتون غابة الثورة من بذرة أو بذورات يسقونها بدموعهم في الخلوات. وكم يُلهون المستبد بسوقه إلى الاشتغال بالفسوق والشهوات، وكم يغررونه برضاء الأمة عنه، ويجسرونه على مزيد التشديد، وكم يحملونه على إساءة التدبير، ويكتمونه الرشد، وكم يشوشون فكره بإرباكه مع جيرانه وأقرانه. يفعلون ذلك وأمثاله لأجل غاية واحدة، هي إبعاده عن الانتباه إلى سد الطريق التي فيها يسلكون، أما أعوانه، فلا وسيلة لإغفالهم عن إيقاظه غير تحريك أطماعهم المالية مع تركهم ينهبون ما شاؤوا أن ينهبوا.

ومبنى قاعدة أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد هو: أن معرفة الغاية شرط طبيعي للإقدام على كل عمل، كما أن معرفة الغاية لا تفيد شيئًا إذا جهل الطريق الموصل إليها، والمعرفة الإجمالية في هذا الباب لا تكفي مطلقًا، بل لا بد من تعيين المطلب والخطة تعيينًا واضحًا

موافقًا لرأي الكل، أو لرأي الأكثرية التي هي فوق الثلاثة أرباع عددًا أو قوة بأس وإلا فلا يتم الأمر؛ حيث إذا كانت الغاية مبهمة نوعًا، يكون الإقدام ناقصًا نوعًا، وإذا كانت مجهولة بالكلية عند قسم من الناس أو مخالفة لرأيهم، فهؤلاء ينضمون إلى المستبد، فتكون فتنةً شعواء، وإذا كانوا يبلغون مقدار الثلث فقط، تكون حينئذ الغلبة في جانب المستبد مطلقًا.

ثم إذا كانت الغاية مبهمة ولم يكن السير في سبيل معروف، ويوشك أن يقع الخلاف في أثناء الطريق، فيفسد العمل أيضًا وينقلب إلى انتقام وفتن؛ ولذلك يجب تعيين الغاية بصراحة وإخلاص وإشهارها بين الكافة، والسعي في إقناعهم واستحصال رضائهم بها ما أمكن ذلك، بل الأولى حمل العوام على النداء بها وطلبها من عند أنفسهم. وهذا سبب عدم نجاح الإمام عليّ ومن وليه من أئمة آل البيت - رضي الله عنهم، ولعل ذلك كان منهم لا عن غفلة، بل عن مقتضى ذلك الزمان من صعوبة المواصلات وفقدان البوستات المنتظمة والنشريات المطبوعة إذ ذاك.

والمراد أن من الضروري تقرير شكل الحكومة التي يراد ويمكن أن يستبدل بها الاستبداد، وليس هذا بالأمر الهين الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنة آحاد، وليس هو بأسهل من ترتيب المقاومة والمغالبة. وهذا الاستعداد الفكري النظري لا يجوز أن يكون مقصورًا على الخواص، بل لا بد من تعميمه وعلى حسب الإمكان ليكون بعيدًا عن الغايات ومعضودًا بقبول الرأي العام.

وخلاصة البحث أنه يلزم أولاً تنبيه حس الأمة بآلام الاستبداد، ثم يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية السياسية المناسبة لها؛ بحيث يشغل ذلك أفكار كل طبقاتها، والأَوْلى أن يبقى ذلك تحت مخض[1] العقول سنين، بل عشرات السنين حتى ينضج تمامًا، وحتى يحصل ظهور التلهف الحقيقي على نوال الحرية في الطبقات العليا، والتمني في الطبقات السفلى، والحذر كل الحذر من أن يشعر المستبد بالخطر، فيأخذ بالتحذر الشديد، والتنكيل بالمجاهدين، فيكثر الضجيج، فيزيغ المستبد ويتكالب، فحينئذ إما أن تغتنم الفرصة دولة أخرى فتستولي على البلاد، وتجدد الأسر على العباد بقليل من التعب، فتدخل الأمة في دور آخر من الرق المنحوس، وهذا نصيب أكثر الأمم الشرقية في القرون الأخيرة، وإما أن يساعد الحظ بعدم وجود طامع أجنبي، وتكون الأمة قد تأهلت للقيام بأن تحكم نفسها بنفسها، وفي هذه الحال يمكن لعقلاء الأمة أن يكلفوا المستبد ذاته لترك أصول الاستبداد، واتباع القانون الأساسي الذي تطلبه الأمة. والمستبد الخائر القوى لا يسعه عند ذلك إلا الإجابة طوعًا، وهذا أفضل ما يصادف. وإن أصر المستبد على القوة، قضوا بالزوال على دولته، وأصبح كل منهم راعيًا، وكل منهم مسؤولاً عن رعيته، وأضحوا آمنين، لا يطمع فيهم طامع، ولا يغلبون عن قلة، كما هو شأن كل الأمم التي تحيا حياةً كاملة حقيقية، بناءً

---

(١) مَخَضَ فلانٌ رأيَه: أي قلَّبه وتدبَّره حتى ظهر له وجه الصواب.

عليه فليتبصر العقلاء، وليتقِ الله المغرورون، وليعلم أن الأمر صعب، ولكن تصور الصعوبة لا يستلزم القنوط، بل يثير همة الرجل الأشم[١].

ونتيجة البحث، أن الله –جلت حكمته - قد جعل الأمم مسؤولة عن أعمال من تُحَكِّمُهُ عليها. وهذا حق. فإذا لم تحسن أمة سياسة نفسها أذلها الله لأمة أخرى تحكمها، كما تفعل الشرائع بإقامة القيم على القاصر أو السفيه، وهذه حكمة. ومتى بلغت أمة رشدها، وعرفت للحرية قدرها، استرجعت عزّها، وهذا عدل.

وهكذا لا يظلم ربك أحدًا، إنما هو الإنسان يظلم نفسه، كما لا يذل الله قط أمة عن قلة، إنما هو الجهل يسبب كل علة.

وإني أختم كتابي هذا بخاتمة بشرى، وذلك أن بواسق[٢] العلم وما بلغ إليه، تدل على أن يوم الله قريب. ذلك اليوم الذي يقل فيه التفاوت في العلم وما يفيده من القوة، وعندئذ تتكافأ القوات بين البشر، فتنحل السلطة، ويرتفع التغالب، فيسود بين الناس العدل والتوادد، فيعيشون بشرًا لا شعوبًا، وشركات لا دولاً، وحينئذ يعلمون ما معنى الحياة الطيبة: هل هي حياة الجسم وحصر

---

(١) الأشم: من الشمم: ارتفاع في الأنف، والمقصود علو الهمة.

(٢) بواسق: جمع باسق، وهو المرتفع في علوه.

الهمة في خدمته؟ أم هي حياة الروح وغذاؤها الفضيلة؟ ويومئذ يتسنى للإنسان أن يعيش كأنه عالم مستقل خالد، كأنه نجم مختص في شأنه، مشترك في النظام، كأنه ملك، وظيفته تنفيذ أوامر الرحمن الملهمة للوجدان.

(تم الكتاب بعونه تعالى)

معد التقديم في سطور

مجدي علي سعيد

- مصري، حاصل على بكالوريوس الطب والجراحة بجامعة القاهرة عام ١٩٨٦، ودبلوم الدراسات الإفريقية بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة القاهرة عام ١٩٩٦.
- يعمل حاليًا رئيس قسم نماء بموقع إسلام أون لاين، النسخة العربية.
- شغل منصب رئيس القسم الثقافي والعلمي بموقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.
- مشرف وحدة البحوث والتطوير بإسلام أون لاين، ٢٠٠٥ -٢٠٠٦.
- رئيس تحرير موقع المرأة والأسرة السعودي، ٢٠٠٧.
- رئيس قسم نماء بموقع إسلام أون لاين ٢٠٠٨ - ٢٠١٠.

من أبرز الأعمال والمؤلفات العلمية

- تجربة بنك الفقراء — طبعتان (١٩٩٩، ٢٠٠٧).
- دليل الإعلامي العلمي العربي (محررًا ومشاركًا، ٢٠٠٨).
- تأملات قرآنية في الإصلاح والنهضة، ٢٠٠٩.
- من صناع الحياة، ٢٠٠٩.
- حركة التعاونيات..الطاقة التنموية المهدرة، ٢٠٠٩.
- التعليم مشروع الأمة،٢٠١٠.
- العلوم والتكنولوجيا..أفكار وتجارب في التنمية والنهضة،٢٠١٠.

أعضاء اللجنة الاستشارية للمشروع

٢٠١١/٢٠١٠

رئيس اللجنة

إسماعيل سراج الدين (مكتبة الإسكندرية)، مصر.

أعضاء اللجنة

إبراهيم البيومي غانم (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة)، مصر.
إبراهيم زين (الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالامبور)، ماليزيا.
حسن مكي (جامعة إفريقيا العالمية)، السودان.
رجب شان ترك (جامعة فاتح، إستانبول)، تركيا.
زاهر عبد الرحمن عثمان (مؤسسة التراث بالرياض)، السعودية.
زكي الميلاد (رئيس تحرير مجلة الكلمة)، السعودية.
زينب الخضيري (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، مصر.
سيد دسوقي حسن (كلية الهندسة، جامعة القاهرة)، مصر.
صلاح الدين الجوهري (مكتبة الإسكندرية)، مصر - **أمين اللجنة**.
ظفر إسحق أنصاري (الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد)، باكستان.
عبد الرحمن السالمي (وزارة الأوقاف والشئون الدينية)، عُمان.
عبد الرحيم بنحادة (جامعة الرباط)، المغرب.
عمار الطالبي (جامعة الجزائر)، الجزائر.
محمد الحداد (الجامعة التونسية)، تونس.
محمد عمارة (مجمع البحوث الإسلامية - الأزهر الشريف، القاهرة)، مصر.
محمد كمال الدين إمام (جامعة الإسكندرية)، مصر.
محمد موفق الأرناؤوط (جامعة آل البيت)، الأردن.
منى أحمد أبو زيد (جامعة حلوان، القاهرة)، مصر.
نور الدين الخادمي (جامعة الزيتونة، تونس)، تونس.

DAR AL-KITAB AL-MASRI
Cairo

33 Kasr El Nile Street
P.O.Box 156 ZIP CODE 11511 Atabah-Cairo
Telephone: (202) 23922168 - (202) 23934301
(202) 23924614
Fax: (202) 23924657
Cairo - Egypt
Att.: Mr. Hassan El Zein

DAR AL-KITAB ALLUBNANI
Beirut

P.O.Box 11-8330 Beirut
Lebanon
Telephone: (9611) 735732
Fax: (9611) 351433
Att.: Mr. Hassan El Zein

First Edition
A.D. 2011-2012 - H 1432-1433

Email: info@daralkitabalmasri.com
Website: www.daralkitabalmasri.com

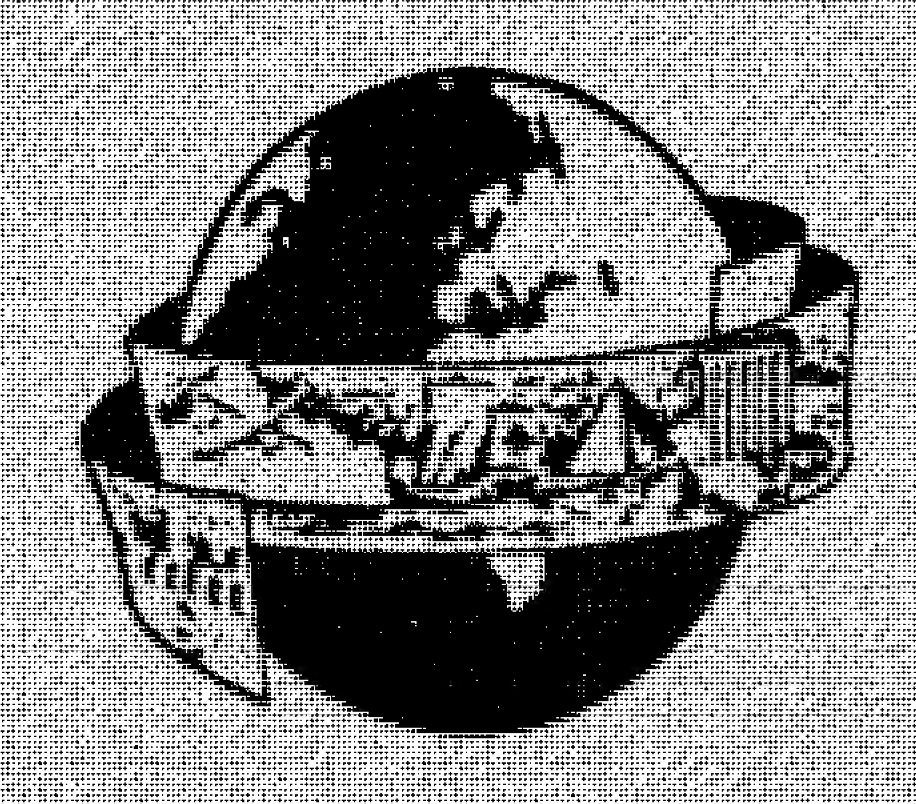
TABÂ'I' AL-ISTIBDÂD WA MASÂRI' AL-ISTI'BÂD

The Nature of Despotism and the Struggle Against Enslavement

'Abd al-Rahmân al-Kawâkibi

DAR AL-KITAB
AL-MASRI

DAR AL-KITAB
AL-LUBNANI



دار الكتاب المصري

القاهرة

٣٣ شارع قصر النيل ـ تلفون: ٢٣٩٢٢١٦٨/٢٣٩٣٤٣٠١/٢٣٩٢٤٦١٤ (+٢٠٢)

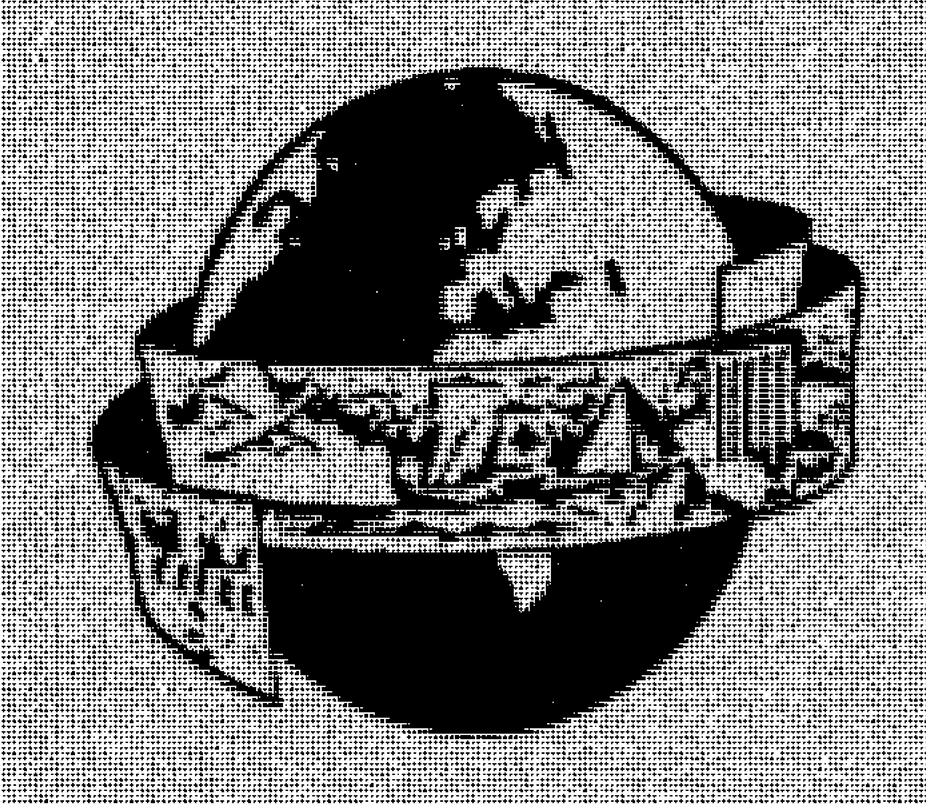
ص.ب: ١٥٦ ـ عتبة ـ الرمز البريدي ١١٥١١ القاهرة ـ ج.م.ع

فاكسميلي: ٢٣٩٢٤٦٥٧ (+٢٠٢)

Fax: (+202) 23924657 Cairo - Att: Mr. Hassan El-Zein

Website: www.daralkitabalmasri.com

E-mail: info@daralkitabalmasri.com



دار الكتاب اللبناني

بيروت

شارع مدام كوري ـ تجاه فندق البريستول ـ بيروت

تلفون ٧٣٥٧٣٢ (٠٠٩٦١١) ـ ص.ب: ١١/٨٣٣٠

بيروت ـ لبنان ـ فاكسيملي: ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١+)

turieB 334153)1169(:xaF – Att: Mr. Hassan El-Zein

Website: www.daralkitabalmasri.com

E-mail: info@daralkitabalmasri.com

الإسلام وأصول الحكم

علي عبد الرازق

أقوم المسالك

في معرفة أحوال الممالك

خير الدين التونسي

الحرية الدينية

في الإسلام

عبد المتعال الصعيدي

الرسالة الحميدية

في حقيقة الديانة الإسلامية

وحقية الشريعة المحمدية

حسين أفندي الجسر

السنة النبوية

بين أهل الفقه وأهل الحديث

محمد الغزالي

القرآن والفلسفة

محمد يوسف موسى

كشف المخبا

عن فنون أوربا

أحمد فارس الشدياق

المرشد الأمين

للبنات والبنين

رفاعة الطهطاوي

مشكلات الحضارة

شروط النهضة

مالك بن نبي

مناهج الألباب المصرية

في مباهج الآداب العصرية

رفاعة الطهطاوي

نهضة الأمة وحياتها

طنطاوي جوهري


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET



TABÂ'I' AL-ISTIBDÂD WA MASÂRI' AL-ISTI'BÂD

The Nature of Despotism and the Struggle Against Enslavement

'Abd al-Rahmân al-Kawâkibi

هذا الكتاب

يتناول الكواكبي فيه الإجابة التي استقر عليها عن السؤال المتعلق بـ «المسألة الكبرى»، وهي مسألة الانحطاط وأسبابه وعلاجه، والتي ذهب فيها المفكرون كل مذهب، لكن الكواكبي استقر بعد طول تفكُّر إلى أن الاستبداد السياسي هو أصل الداء، ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية؛ فالاستبداد هو الذي يقلب سير الأمم من الترقي إلى الانحطاط، ومن التقدم إلى التأخر، ولتقديم الدواء يجب السعي لتحرير العقول، ورفع الضغط عليها الذي يسببه الاستبداد؛ لينطلق سبيلها في النمو، فتمزق غيوم الأوهام التي تمطر المخاوف.

DAR AL-KITAB AL-MASRI
CAIRO

DAR AL-KITAB AL-LUBNANI
BEIRUT